جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

تغيرات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي

دراسة حالة الجزائر

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتين:

وهاب نجمة

عماري عائشة

الأستاذ المشرف:

أ. مسري الجيلالي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2015–2016

الملخص:

البترول سلعة إستراتيجية لها أهمية كبيرة على مختلف الأصعدة، فهو العمود الفقري للاقتصاد العالمي حيث يلعب دورا محوريا في نموه، وأصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة في بسط قراراتها ونفوذها فهو يغزو العالم ويسيطر عليه.

وإن التقلبات الشديدة في أسعار هذه المادة الحيوية لها آثار عنيفة على اقتصاديات الدول البترولية سواء بالارتفاع أو الانخفاض وهذا ما أثر بشكل كبير على أغلبية الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

إذ يعتبر البترول العصب الأساسي للاقتصاد الوطني وهو القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي منذ الاستقلال، فالجزائر تتأثر بشكل كبير بالتقلبات السعرية للمادة البترولية ما دامت غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض أسعار البترول وهذا ما لاحظناه من خلال الأزمة التي مست الجزائر منذ جوان 2014 إلى الفترة الحالية وقد حدث هذا الانخفاض على الرغم من اختلالات شديدة في جانب العرض كان من المفترض أن تؤدي إلى زيادة الأسعار أو إلى تماسكها على الأقل، الأمر الذي أدى بها إلى البحث عن طرق ووسائل بديلة له للتحسين والتطوير والرقي بالاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: البترول، أسعار البترول، السوق البترولية، ، الطاقات البديلة.

Abstract:

Petroleum is a strategic commodity of a great importance in various levels, it is considered as the backbone of the global economy, where it plays a pivotal role in its growth, and has become a powerful weapon that the countries who has it depends on it in extending its decisions and its leverage for it occupies the world and controls it.

And thus the severe fluctuations in the prices of this biological material have drastic impacts on the economies of the countries depending on petroleum either by rising or falling; and that what affected a lot on the majority of countries in general and Algeria in particular.

Petroleum is also the primary nerve of our national economy, and it is the dominant sector on the economic activity since the independence, so Algeria is heavily influenced by the price fluctuations of this material as long as it is not able to put up additional quantities to compensate the resulted value from lower petroleum prices, and this is what we have observed through the crisis that has touched Algeria since June 2014 till the current period, which led to searching for alternative ways and means in order to improve, develop and upgrade the Algerian economy.

Key words: petroleum, petroleum prices, the petroleum market, alternative energies

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله من قبل ومن بعد إتمام هذه المذكرة حمدا يليق بجلاله وعظيم فضله وإحسانه، إنه هو أهل الثناء والحمد

وإنه لمن دواعي الاعتراف بالجميل وبعد إتمام هذه المذكرة والوصول إلى الغاية المنشودة، مستفيدين من ذلك من معلومات ثرية وقيمة، أن نتوجه بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ الفاضل **"مسري الجيلالي"** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وكل ما قدمه لنا خلال فترة إعدادها من تنبيهات راجحة وتوجيهات قيمة وتوصيات سديدة والذي لم يبخل علينا بأي معلومة من أجل إنجاز هذا العمل وعلى الوقت والجهد الذي بذله معنا في قراءته ومراجعته وإبداء ملاحظاته وتوجيهاته التي كان لها الأثر الأكبر في إتمام هذا العمل، فقد كان لنا أستاذا وصديقا.

كما نتقدم بالشكر العظيم والامتنان الكبير لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وذلك لما بذلوه معنا طيلة فترة دراستنا الجامعية.

كما يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة ومناقشة هذا العمل.

و لا أيضا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الكبير إلى جميع صديقاتنا اللواتي كن عونا وسندا لنا طيلة مراحل الدراسة الجامعية.

وفي الأخير نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا لما يحبه ويرضى إنه ولي ذلك والقادر عليه والحمد لله رب العالمين

قائمة الجداول والأشكال البيانية

قائمة الأشكال والجداول

1. قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تطور أسعار البترول لدول الأوبك خلال الفترة (1973- 1958)	23
2-1	تطور أسعار البترول لدول الأوبك خلال الفترة (1986- 1999)	25
3-1	تطور أسعار سلة خامات الأوبك خلال الفترة (2000- 2015)	28
1-2	الطلب العالمي على البترول لسنوات 2010- 2014	57
2-2	توقعات العرض العالمي على البترول لسنوات(2015- 2019)	60
1-3	تطور هيكل الاستثمارات (1959- 1962)	89
2-3	تطور نسب الناتج الداخلي الإجمالي بدلالة أسعار البترول "سلة خامات الأوبك"	101
3-3	تطور الصادرات والواردات في ظل تغيرات سعر البترول الجزائري خلال الفترة (2005-2014)	105
4-3	تطور احتياطات الصرف الجزائرية بالمقارنة مع سعر سلة خامات الأوبك خلال فترة (2010-2016)	108
5-3	تطور مصادر الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2008-2015)	110
6-3	تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2014	112
7-3	مراحل برامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر إلى غاية 2030	130

قائمة الأشكال والجداول

2. قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-1	الهيكل التنظيمي للوكالة الدولية للطاقة	44
1-2	تغيرات العرض والطلب العالمي على البترول خلال عام 2014	60
2-2	انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الدول المصدرة	65
1-3	تطور الناتج الخام خلال ال 9 أشهر الأولى من العام 2015	103
2-3	توزيع الطاقة المركبة في الجزائر حسب الاستعمال	130

المحتويات

المحتويات **الصفحات**

الشكر

قائمة الجداول والأشكال البيانية

المحتويات

المقدمة.....

الفصل الأول: مدخل عام للبترول وأسعار البترول..... 01

تمهيد..... 09

المبحث الأول: ماهية البترول..... 10

المطلب الأول: مفهوم البترول..... 11

المطلب الثاني: أصل البترول، خصائصه، مكوناته..... 11

أولا: أصله..... 12

ثانيا: خصائصه..... 12

ثالثا: مميزاته..... 13

المطلب الثالث: أهمية البترول..... 14

أولا: أهميته على الصعيد الاقتصادي..... 15

ثانيا: أهميته على الصعيد الاجتماعي..... 15

17

ثالثا: أهميته على الصعيد السياسي.....

رابعا: أهميته على الصعيد العسكري..... 17

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لأسعار البترول..... 18

المطلب الأول: ماهية أسعار البترول..... 19

أولا: مفهوم أسعار البترول..... 19

ثانيا: أنواع أسعار البترول..... 19

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول..... 20

أولا: تطور الأسعار خلال الفترة 1973-1985..... 21

ثانيا: تطور الأسعار خلال الفترة 1986-1999..... 21

ثالثا: تطور الأسعار خلال الفترة 2000-2015..... 23

المطلب الثالث: أسباب تغير أسعار البترول..... 25

أولا: أسباب الانخفاض..... 28

ثانيا: أسباب الارتفاع..... 28

المبحث الثالث: المنظمات الدولية المتحكمة في أسعار البترول..... 29

المطلب الأول: منظمة الأوبك (الدول المنتجة)..... 33

أولا: مفهوم منظمة الأوبك وأهدافها وشروط الانضمام إليها..... 33

ثانيا: عوامل قيام المنظمة والهيكل التنظيمي لها..... 33

ثالثا: أعضاء المنظمة..... 34

المطلب الثاني: الشركات البترولية العالمية وطرق تسعير البترول..... 36

أولا: ماهية الشركات البترولية العالمية..... 36

ثانيا: مهام الشركات البترولية العالمية..... 36

ثالثا: مراحل تطور تسعير البترول في ظل الشركات البترولية العالمية..... 38

المطلب الثالث: وكالة الطاقة الدولية (المستهلكين)..... 39

أولا: ظروف نشأة الوكالة الدولية للطاقة..... 41

ثانيا: ماهية الوكالة الدولية للطاقة..... 41

ثالثا: إدارة الوكالة وبرامج عملها..... 42

خلاصة..... 43

الفصل الثاني: أثار تغيرات أسعار البترول على اقتصاديات الدول..... 46

تمهيد..... 47

المبحث الأول: السوق البترولية العالمية ومحددات الأسعار فيها..... 48

المطلب الأول: ماهية السوق البترولية العالمية..... 49

أولا: مفهوم السوق العالمية للبترول..... 49

ثانيا: أنواع الأسواق البترولية..... 49

ثالثا: خصائص السوق البترولية وأهمية استقرارها..... 50

المطلب الثاني: الطلب العالمي على البترول (الاستهلاك)..... 52

أولا: ماهية الطلب العالمي للبترول..... 54

ثانيا: العوامل المؤثرة على الطلب العالمي للبترول..... 54

المطلب الثالث: العرض العالمي للبترول (الإنتاج)..... 55

أولا: مفهوم العرض العالمي للبترول..... 57

ثانيا: العوامل المؤثرة في العرض البترولي..... 57

المبحث الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي..... 58

المطلب الأول: آثار تغير أسعار البترول على الدول المنتجة والمصدرة..... 62

أولا: آثار ارتفاع الأسعار على الدول المنتجة..... 62

ثانيا: آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المنتجة..... 62

المطلب الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول المستهلكة.. 66

أولا: آثار ارتفاع أسعار البترول على الدول المستهلكة..... 68

ثانيا: آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المستهلكة للبترول..... 68

المطلب الثالث: آثار تقلبات أسعار البترول على الأقطار العربية..... 70

أولا: الآثار على الأقطار العربية المصدرة الصافية للبترول..... 71

ثانيا: الآثار على الأقطار العربية المستوردة الصافية للبترول..... 71

المبحث الثالث: دراسة نماذج دولية لانعكاسات انخفاض أسعار البترول..... 73

المطلب الأول: آثار انخفاض أسعار البترول على بعض الدول العربية..... 74

أولا: مصر..... 74

ثانيا: دول مجلس التعاون الخليجي..... 74

ثالثا: ليبيا..... 75

المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار البترول على بعض الدول الأجنبية..... 77

أولا: آثار انخفاض الأسعار على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 78

ثانيا: آثار انخفاض الأسعار على كل من الصين والهند..... 78

ثالثا: آثار انخفاض الأسعار على تركيا وروسيا..... 80

المطلب الثالث: آثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الإيراني..... 81

أولا: قطاع البترول في الاقتصاد الإيراني..... 82

ثانيا: آثار انخفاض أسعار البترول على إيران..... 82

خلاصة..... 83

الفصل الثالث: آثار تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري..... 85

تمهيد..... 86

المبحث الأول: تنامي قطاع المحروقات في الجزائر..... 87

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر..... 88

88

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر.....

ثانيا: إنشاء الشركة الوطنية سوناطراك وتأميم المحروقات 88

المطلب الثاني: الدور الاستراتيجي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري..... 90

أولا: أهمية البترول اقتصاديا..... 91

ثانيا: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائر..... 91

المطلب الثالث: الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات في الجزائر..... 92

أولا: قانون المحروقات 86-14..... 93

ثانيا: قانون المحروقات 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14..... 94

ثالثا: قانون المحروقات 05-07..... 95

المبحث الثاني: انعكاسات تغيرات اسعار البترول على اقتصاد الجزائر..... 97

المطلب الأول: انعكاسات تغيرات اسعار البترول على الناتج الداخلي الخام... 100

أولا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي..... 100

ثانيا: نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 في ظل انخفاض اسعار البترول..... 100

المطلب الثاني: أثار تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري..... 102

أولا: مفهوم الميزان التجاري..... 103

ثانيا: دور الصادرات والواردات في الميزان التجاري..... 103

ثالثا: الاحتياطات..... 104

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة..... 107

أولا: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة..... 109

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة..... 110

ثالثا: تداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري في الفترة الحالية وكيفية استجابة السلطات الجزائرية لهذه الصدمة..... 111

المبحث الثالث: البدائل الاقتصادية للجزائر في ظل تراجع أسعار البترول..... 113

المطلب الأول: تشجيع قطاع الفلاحة والزراعة..... 115

أولا: الإمكانيات المتاحة لقطاع الفلاحة والزراعة..... 115

ثانيا: المؤهلات الرئيسية لقطاع الفلاحة والزراعة والإجراءات التحفيزية التي قامت بها الجزائر لدعم هذا القطاع..... 115

المطلب الثاني: تشجيع قطاعي السياحة والصناعة..... 117

أولا: تشجيع القطاع السياحي..... 119

ثانيا: تشجيع قطاع الصناعة..... 119

المطلب الثالث: تشجيع ودعم الطاقات البديلة " الطاقات المتجددة"..... 121

أولا: امكانيات الجزائر المتوفرة من الطاقات المتجددة..... 126

ثانيا: وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر والمشاريع المنجزة أوفي طور الإنجاز 126

خلاصة..... 128

الخاتمة..... 130

قائمة المراجع..... 131

138

مقدمة

يعتبر البترول سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية حيوية للطاقة والحركة والتصنيع، فهو المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ اكتشافه، حيث ترتكز كافة دول العالم في بناء سياستها الاستراتيجية والاقتصادية عليه، إلا أن هذه الأهمية بدأت تظهر بشكل واضح بعد التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وما زاد هذه الأهمية هو تطور الصناعة التي ترتكز على الموارد الطبيعية أبرزها الطاقة التي باتت تلعب دورا حيويا في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، كما أنه يأخذ نسبة مهمة في التجارة الدولية ويؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي؛

وقد تميز القرن الـ 20 بكونه عصر البترول، فقد احتل البترول مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه كل شعوب العالم في استعمالاتها وحياتها اليومية، كما برزت أهميته في المجالات السياسية والعسكرية، حيث أصبح سلاحا قويا تعتمد عليه الدول المالكة له كونه يتمركز في دول دون أخرى في خوض الحروب وبسط القرارات، أضف إلى ذلك أثبت البترول أنه أقل مصادر الطاقة تكلفة، وبالتالي أصبح دوره مركزيا في اقتصاديات الدول، خاصة المصدرة منها.

من ناحية أخرى ننظر إلى السوق العالمية للبترول على أنها سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له من تقلبات حادة خلال فترات زمنية متقاربة نسبيا، حيث شهدت هذه السوق منذ سنة 1970 حتى سنة 2016 على الأقل 6 أزمات سعرية ، على غرار ما حدث في سنوات 1973، 1979، 1986، 1997 وأزمة 2008 حيث ارتفعت الأسعار إلى مستوى غير مسبوق وصل إلى حاجز 150$ للبرميل، بالإضافة إلى الأزمة البترولية التي شهدها العالم في الفترة الحالية والتي بدأت منذ جوان 2014 والتي ألقت بضلالها على معظم الاقتصاديات لدول العالم خاصة الدول التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات البترول مثل الجزائر، بحيث ينطوي عدم استقرار أسعار البترول على عدد من الأسباب والعوامل الخارجية تتعلق معظمها إما بعوامل الطلب أو بعوامل العرض، أضف إلى ذلك العوامل غير الاقتصادية ذات الطبيعة الجيوسياسية والأمنية كالأعمال التخريبية أو حتى تصرفات احتكارية للشركات العاملة، حيث أنه من خلال المراحل التي مرت بها سوق البترول يتضح لنا أن كل اضطراب تشهده السوق سيؤدي بالضرورة إلى آثار سلبية على اقتصاديات الدول وخاصة المصدرة منها.

أما على مستوى الاقتصاد الوطني، فنجد أن قطاع المحروقات ومنذ الاستقلال تم الاعتماد عليه في مسيرة التنمية، وكل ذلك في ظل توجيهات سياسية واقتصادية تختلف عن التوجيهات الحالية، والجزائر بصفتها دولة مصدرة للبترول فهي تعتمد عليه كمصدر مهم في تعزيز جهودها التنموية، فقد كانت ومازالت الإيرادات الجبائية تشكل المورد الأساسي لتمويل نفقاتها العامة، ويرجع ذلك بشكل أساسي لعائداته السريعة وربحيته العالية، كما يعد أكبر مصدر للعملة الصعبة، وتشكل الصادرات البترولية 97٪ من الصادرات الجزائرية، لذلك واجهت الجزائر صعوبات كثيرة في ظل تغيرات أسعار البترول منذ بداية أزمة 1986 إلى غاية أزمة 2014، خاصة خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الـ 20، إلا أن ما تعرضت له السوق العالمية للبترول من هزات متتالية هي محصلة لعوامل متعددة انعكست في النهاية على تقلبات حادة في أسعار البترول هبوطا وارتفاعا تفضي إلى حالة من عدم الاستقرار، وتنتج آثار اقتصادية تختلف باختلاف سلوك تلك الأسعار في السوق البترولية العالمية.

الإشكالية

باعتبار البترول ثروة ناضبة، على الدول المنتجة العمل على تحديد سعر عادل كون السوق البترولية سوق حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية مما يجعل أسعار البترول لا تعرف استقرارا، ويولد ذلك أزمات متتالية تختلف نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي، خاصة على السياسات الاقتصادية التي تعتمد على الإيرادات الجبائية في تمويل ميزانيتها العامة، فمن بين هذه الدول نجد الجزائر التي يعتبر اقتصادها اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى والتي تعتمد على ما تصدره من البترول في تفعيل باقي القطاعات الأخرى، إذ يشكل قطاع المحروقات أكثر من 96٪ من التجارة الخارجية الجزائرية.

ولمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتمثلة في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي بصفة عامة واقتصاد الجزائر بصفة خاصة؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية وجب علينا طرح بعض التساؤلات الفرعية:

- ما المقصود بالبترول وأسعار البترول؟ وما هي العوامل الرئيسية المحددة لها؟
- ما المقصود بالسوق العالمية للبترول؟ وما هي محددات الأسعار فيها؟ وما هي انعكاسات تقلبات هذه الأسعار على اقتصاديات الدول؟

- ما هي آثار تقلبات أسعار البترول على اقتصاد الجزائر؟ وما هي البدائل الاقتصادية له في ظل انخفاض الأسعار؟

فرضيات الدراسة

- يعد البترول المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، وتعتبر تغيرات أسعاره إحدى أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التقدم الاقتصادي والتي تتحكم فيها الشركات البترولية العالمية؛
- إن تقلبات أسعار البترول في السوق البترولية العالمية تعتبر مؤشر هام لمعرفة الحالة العامة لاقتصاديات الدول، حيث نجد أن الآثار تتفاوت بين هذه الدول سواء المنتجة منها أو المستهلكة.
- شهد العالم منذ منتصف جوان 2014 أزمة بترولية أثرت على معظم دول العالم، غير أن هذا الانخفاض لم يؤثر على الجزائر إلا بصورة محدودة.

أسباب اختيار الموضوع

تدرج أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

- باعتبار الموضوع موضوعا حساسا، حيوي ومثير خاصة مع الأزمة الحالية التي يشهدها العالم بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول؛
- كون الموضوع يعتبر حديث الساعة على المستوى المحلي والعالمي؛
- أن الاقتصاد الوطني يعتمد كلية على ما يجنيه من هذا القطاع، وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب أو السلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى؛
- بالإضافة إلى الرغبة الشخصية في الدخول إلى عالم البترول المعقد والذي له العديد من الأسباب المتنوعة في الجوهر والمضمون التي تحكمه.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تكمن أهمية الدراسة في حيوية موضوعها حيث يتسم بالتميز النظري والتطبيقي على حد سواء، وسد الفراغ الواضح حول تقلبات أسعار البترول في ظل التحولات التي يشهدها العالم؛

- باعتبار الموضوع موضوع هام يخص كافة أطراف المجتمع سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وذلك لتأثير قطاع المحروقات على كافة القطاعات الأخرى خاصة في الاقتصاد الجزائري.
- كما تكمن أهميتها في كونها من أهم المواضيع الحساسة التي شغلت اهتمام جميع الدول، وتزداد أهميتها باعتبارها من المواضيع الأكثر تداولا في الآونة الأخيرة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز جملة من الأهداف نذكر أهمها فيما يلي:

- أهمية البترول وتأثير تقلبات أسعاره على مختلف جوانب النشاط الاقتصادي في العالم ككل، والجزائر بالخصوص؛
- إبراز الفاعلين الأساسيين في السوق البترولية والتعرف على محددات الأسعار فيها؛
- إبراز أهم التطورات التي شهدتها أسعار البترول والسوق العالمية للبترول منذ اكتشاف هذه المادة الحيوية إلى غاية يومنا هذا؛
- إبراز الأثار الناجمة على تغيرات الأسعار في السوق العالمية للبترول والبحث عن البدائل الاقتصادية

حدود الدراسة

لدراسة هذا الموضوع يجب علينا معرفة الحدود لهذه الدراسة كما يلي:

- **الحدود المكانية**: دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات دول العالم ككل، واقتصاد الجزائر بصفة خاصة؛
- **الحدود الزمانية**: التطرق إلى تطورات أسعار البترول منذ اكتشاف هذه المادة الحيوية إلى غاية سنة 2015، وما مدى تأثير تقلبات هذه الأسعار على اقتصاد الجزائر حتى سنة 2016.

المنهج المستخدم في الدراسة

إن معالجة الإشكالية المطروحة تتطلب اتباع المنهج الوصفي التحليلي في أجزاء البحث المتعلقة بتحديد المفاهيم ووصف الظواهر المتعلقة بالبترول وأسعاره، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي اعتمدناه في دراسة تطورات أسعار البترول، كما تم إدراج دراسة الحالة عند دراسة تأثير تقلبات أسعار البترول على

اقتصاد الجزائر وإدراج كل ما تتطلبه هذه الدراسة من تحليل البيانات والنتائج وتفسيرها مع استخدام الدلائل والاحصائيات اللازمة.

أدوات الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من أدوات البحث، من خلال الكتب والمجلات، المقالات والملتقيات، الرسائل الجامعية، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية التي اعتمدناها بشكل كبير في الفصل الثالث.

الدراسات السابقة

لإثراء الموضوع تم الاطلاع على بعض الدراسات وتلخيص مفادها كالتالي:

- رسالة ماجيستر تحت عنوان: "**قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**" من إعداد الطالب عيسى مقليد، من جامعة باتنة- السنة الجامعية 2007-2008، حيث طرح إشكالية إلى أي مدى يمكن الدولة الجزائرية أن تفقد سيطرتها ورقابتها على ثرواتها النفطية في ظل التحولات الاقتصادية وفتح مجال المحروقات للشركات العالمية مما قد يجعل مستقبل قطاع النفط الجزائري معرضا لمشاكل حقيقة في ظل هذا التوجه؟ والتي توصل الباحث من خلالها إلى الإمكانيات البترولية للجزائر توضح أن مدة الاستهلاك المحتملة للبترول الجزائري بين 65 سنة للبترول و60 سنة للغاز، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية؛
- رسالة ماجيستر تحت عنوان: "**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر**" من إعداد الطالبة موري سمية، من جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- السنة الجامعية 2009-2010، قد حاولت الباحثة من خلالها الإجابة على إشكالية رئيسية مفادها ما هو أثر تقلبات سعر الصرف على العوائد النفطية في الجزائر؟ كما توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى العائدات البترولية تمثل سريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني؛
- رسالة ماجيستر تحت عنوان: "**دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986-2010**" من إعداد الطالب ميهوب مسعود، من جامعة المسيلة - السنة الجامعية 2011-2012، حاول الباحث من خلالها

الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي مفادها ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الكلية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1986-2010؟ حيث توصل الباحث إلى أن أزمة 1986 كانت بداية حقيقية لانهيار الاقتصاد الجزائري، وأن تغير أسعار البترول لها تداعيات وأثار جد حساسة على متغيرات الاقتصاد الجزائري؛

- أما عن دراستنا التي هي تحت **عنوان تغيرات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي "حالة الجزائر"**، حيث أن الفرق بين دراستنا هذه والدراسات السابقة لهذا الموضوع يتمثل في دراسة الآثار الناتجة عن تقلبات الأسعار في الفترة الحالية، والتي لم يتم دراستها من قبل وأن أغلب الدراسات تناولت الموضوع إلى غاية سنة 2010، خصوصا فيما يخص الإقتصاد الجزائري الذي بدأت تظهر تداعيات انخفاض الأسعار عليه والكيفية التي استجابت بها السلطات الجزائرية لمواجهة هذا الانخفاض خصوصا بعد الأزمات التي شهدها العالم في السنوات السابقة خاصة أزمة 1986.

صعوبات الدراسة:

إن أهم الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- جل الدراسات التي تتناول أسعار البترول لا تواكب التطورات الحديثة؛
- انعدام المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية؛
- قلة الاحصائيات المتعلقة بالأزمة الحالية وصعوبة الحصول عليها.

محتويات الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع، والأهداف المنوطة به، وللإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول تحت عنوان **مدخل عام للبترول وأسعار البترول**، والذي سينصب الاهتمام على تقديم المفهوم العام للبترول وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، في المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية البترول وذلك بذكر مفهومه وأصله بالإضافة إلى أهميته من جميع الجوانب، أما المبحث الثاني حاولنا دراسة الاطار المفاهيمي لأسعار البترول أي مفهومها وأنواعها، و التطور التاريخي

للأسعار منذ اكتشافها إلى غاية يومنا هذا مع توضيح أسباب ارتفاع وانخفاض هذه الأسعار، أما المبحث الثالث أردنا من خلاله تقديم مفهوم شامل حول المنظمات الدولية المتحكمة في أسعار البترول كمنظمة الأوبك والوكالة الدولية للطاقة والشركات العالمية للبترول؛

الفصل الثاني تحت عنوان **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول**، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث أساسية، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى السوق العالمية للبترول ومحددات الأسعار كالطلب والعرض العالمي للبترول، فتناولنا من خلالهما مفهومهما والعوامل المؤثرة فيهمها؛ وفي المبحث الثاني الذي درسا من خلاله الأثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول المنتجة والدول المستهلكة بالإضافة إلى الدول العربية ، أما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة نماذج دولية لأثار انخفاض أسعار البترول على اقتصادياتها كبعض الدول العربية والدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية و إيران وغيرهما.

الفصل الثالث بعنوان: **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على اقتصاد الجزائر**، وهو الفصل الأساسي في هذه الدراسة وسنستعرض فيه الآثار المترتبة عن تقلبات أسعار البترول على الجزائر، فالمبحث الأول تحت عنوان تنامي قطاع المحروقات في الجزائر، حيث تم التطرق إلى التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر و الدور الاستراتيجي له في الاقتصاد الجزائري، كما خصصنا المطلب الثالث إلى الاصلاحات في هذا قطاع ، أما المبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى آثار تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، والذي قسم بدوره إلى ثلاث مطالب، فالمطلب الأول بعنوان انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي، أما المطلب الثاني درسنا من خلاله آثار تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري وذلك من خلال دراسة الصادرات والواردات بالإضافة إلى الاحتياطات، والمطلب الثالث بعنوان آثار تغيرات سعر البترول على الميزانية العامة للدولة، شمل كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، أما المبحث الثالث فأردنا تخصيصه للبدائل الاقتصادية للجزائر في ظل تراجع أسعار البترول كقطاع السياحة، الصناعة، الفلاحة والطاقات المتجددة والبديلة للبترول التي تحظى باهتمام الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة.

وختمنا دراستنا بخاتمة عامة مدعمة باقتراحات وتوصيات تخص الموضوع.

الفصل الأول

مدخل عام للبترول

وأسعار البترول

المبحث الأول: ماهية البترول.

المطلب الأول : مفهوم البترول

المطلب الثاني : أصل البترول، خصائصه ومكوناته

المطلب الثالث: أهمية البترول

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لأسعار البترول.

المطلب الأول: مفهوم أسعار البترول

المطلب الثاني: تطور أسعار البترول 1973-2015

المطلب الثالث: أسباب تغير أسعار البترول

المبحث الثالث: المنظمات الدولية المتحكمة في أسعار البترول.

المطلب الأول : منظمة الأوبك

المطلب الثاني: الشركات البترولية العالمية و طرق تسعير البترول

المطلب الثالث: الوكالة الدولية للطاقة

تمهيد:

يعتبر البترول المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ اكتشافه، وذلك باعتباره من الناحية الاقتصادية أقل مصادر الطاقة تكلفة وبالتالي أصبح دوره مركزيا في التنمية الاقتصادية للدول المصدرة، ومن المتوقع أن يبقى كذلك خلال العشرين سنة القادمة حسب نتائج آخر البحوث التي أجريت في مجال الاقتصاد والطاقة.

كما يعتبر البترول مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية إذ يؤثر في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، وتحديد أسعاره يتحدد مثله مثل أي سلعة أخرى نتيجة لمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية...الخ.

وقد شهدت أسعار البترول أو كما يسمى الذهب الأسود عبر الزمن تطورات وتغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة الأساسية أبرزها أزمة 1986 التي انخفض فيها السعر إلى حدود النصف، أعقبتها أزمة 1998 والتي وصل فيها السعر إلى أقل من 10 دولارات، بالإضافة إلى الأزمة الماضية لسنة 2008 التي حدثت بسبب الأزمة المالية العالمية.

ومن خلال هذا الفضل سنحاول التطرق إلى مدخل عام للبترول وأسعار البترول حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث نبرزها كما يلي:

المبحث الأول: ماهية البترول.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي لأسعار البترول.

المبحث الثالث: التنظيمات الدولية ذات العلاقة بأسعار البترول

المبحث الأول: ماهية البترول

عرف البترول قبل الميلاد بآلاف السنين، وتعاقبت على استعماله العديد من الحضارات القديمة، ولكنه لم يتمتع بالمكانة التي هو عليها الآن، فإن كل حقبة زمنية تحمل اسم المادة الأساسية التي برزت فيها، فعصرنا الحالي يعرف بعصر البترول، حيث يحتاج تحليل الواقع الحالي لقطاع البترول إلى دراسة مختلف الجوانب المتعلقة به كضرورة ملحة، لأنه ببساطة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات الأساسية والضرورية في كل محاولة جادة لفهم الواقع الحقيقي السائد في القطاع على المستوى العالمي.

المطلب الأول: مفهوم البترول

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذه المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجرى الحياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على البترول وهذا راجع إلى الأهمية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب في الاقتصاد العالمي.

- إن كلمة البترول مصطلح لاتيني "petroleum" وتتكون من جزئين:

" petr" وتعني صخر، "oleum" وتعني زيت، وبجمع الجزأين نجد أن"petroleum" تعني زيت الصخر.[1]

- البترول هو سائل قاتم اللون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية منها ما هو غاز البوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين وما هو صلب كالقطران.
- وهناك من يعرف البترول على أنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.[2]
- البترول هو سائل يتكون أساسا من الهيدروكربونات وكذلك على نسبة صغيرة من الكبريت والأكسجين والنتروجين،يتجمع في باطن الأرض ويظل في مكانة إلى أن يخرج إلى السطح بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق، الفوالق أو الكسور الأرضية أو يستخرجه الإنسان بواسطة حفر الآبار.

1- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1883، ص: 08.

2- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر**(مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستير ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، غير منشورة)، الجزائر، 2012-2013، ص:04 .

- يوجد البترول في الطبيعة إما في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت، أو يوجد في حالة سائلة كخام البترول أو حالة غازية كالغازات الطبيعية. منها ما ينتج الغازات الطبيعية مع قليل من خام البترول أو بدونه كحقول الغازات الطبيعية.[1]
- البترول هو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، ويوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما يختلف في مظهره وتركيبه ونقائه من مكان لآخر، وهو أحد المصادر الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية مثل : الأسمدة والمبيدات واللدائن.[2]
- إن البترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون، ويعتبر في نفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول هو خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة، والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي لكل منها، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى، فالبترول في المقام الأول خليط معقد من هيدروكربونات في حالة غازية وسائلة وصلبة فهو لا ينشأ إلا بفعل حرارة معينة.[3]

المطلب الثاني: أصل البترول، خصائصه ومكونات.

إن الدارس للشؤون البترولية يلاحظ أن هناك أن هناك اختلاف واضح في كل التصورات التي تدور حول أصل البترول وكيفية نشأته وتكونه في الطبيعة، فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هذا الموضوع بالذات.

أولا: أصل البترول:

تباينت الآراء حول أصل البترول وكيفية تكونه في الطبيعة، وتبلورت هذه الآراء في نظريتين رئيسيتين حول منشأ البترول هما:

[1]- بيوار خنسي، **البترول أهميته، مخاطره وتحدياته**، الطبعة الأولى، دار ئاراس للطباعة والنشر، كردستان، العراق، ص :09.

[2]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986–2010**، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستير، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012، ص: 02.

[3]- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص – ص : 04-05.

1. النظرية العضوية: نقول بأن البترول تكون نتيجة تحلل النباتات والحيوانات البحرية ضمن المواد المترسبة، بمعزل عن الهواء وبتأثير الحرارة المتزايدة في الأعماق عبر آلاف السنين، وهذه النظرية الأكثر شيوعا وقبولا لدى الدارسين.

2. النظرية اللاعضوية: هي من أقدم النظريات التي تفسر أصل البترول، وتقول أن الهيدروجين والكربون تفاعلا ضمن سلسلة من التفاعلات الكيماوية المعقدة في ظل ظروف الضغط والحرارة الشديدتين مشكلتين البترول، ونادرا ما يتم الاستناد إلى هذه النظرية رغم إمكانية إنتاج بعض المشتقات البترولية مخبريا بإتباع تلك التفاعلات الكيماوية، لأنه ليس هناك ما يؤكد أنها تمت بنفس الطريقة في الطبيعة.[1]

ثانيا: خصائص البترول

للبترول خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد، ومن بين هذه الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية البترول نذكر منها ما يلي:

1. درجة الكثافة النوعية: وتعتبر أهم المؤشرات للدلالة على وجود البترول الخام وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي PAI*، وتعني بها نسبة وزن البترول إلى حجم مماثل من الماء عندما تتحول درجة حرارتهما، وتتراوح بين 1و60 درجة مئوية، فكلما كانت درجة البترول منخفضة كانت درجة كثافته النوعية وجودته أكبر وبناء على هذا المقياس يصبح للبترول ثلاث أنواع:

أ. البترول الخفيف:وهو أجود أنواع البترول وتكون درجة كثافته عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي .....مثل البترول الخام الجزائري والليبي والقطري.

ب. البترول الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت ....)مثل البترول الخام المصري والسوري.

ج . البترول المتوسط: تكون درجة كثافته النوعية بين 28و35 درجة، والمشتقات المستخرجة منه متوسطية (زيت التشحيم) مثل البترول الخام السعودي والكويتي.

[1] – حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986– 2008**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، غير منشورة)، الجزائر، 2008-2009، ص:03.

* **PAI** :American Petroleum Institute.

2 – نسبة الكبريت في البترول: تزداد جودة البترول كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن النسب المرتفعة من الكبريت في البترول الخام تؤدي إلى تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف البترول إلى : البترول الحلو(نسبة الكبريت قليلة)والبترول المر(نسبة الكبريت كثيرة).

3– نقطة الانسكاب: نقطة الانسكاب مصطلح يقصد به انسياب المادة البترولية كمادة سائلة أي مدى لزوجة البترول، وترتبط نسبة المادة الشمعية في تركيبه، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة البترول ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع انسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.[1]

4– نسبة الشوائب الأخرى (الماء والأملاح):كلما زادت نسبة الشوائب الأخرى في البترول الخام زادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته.[2]

5– مقاييس البترول: مقاييس البترول تستند إلى الوحدات التالية حسب الوزن والحجم:

أ .**حسب الحجم:** وحدة القياس أكثر شيوعا هي الوحدة الأمريكية للبرميل التي تعادل 42 غالون أي 159 لتر تقاس بالمتر المكعب ويعادل كل متر مكعب 6.28 برميل.

ب .**حسب الوزن:** الوحدة المستعملة عالميا هي الطن وفيها حوالي 7 براميل من البترول وتشمل ما يلي:

- الطن الطويل ويساوي 1006كغ؛
- الطن المتري ويساوي 999كغ؛
- الطن القصير ويساوي 906 كغ.

ثالثا: مميزات البترول

تتميز السلعة البترولية عن غيرها من السلع الأخرى بمميزات معينة أكسبتها أهمية في زيادة منفعتها وتعظيم قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة البترول وبكيفية استغلاله، ومن أبرزها نذكر ما يلي:

1.الميزة التكنولوجية: هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجي أساليب ومعدات استغلال الثروة البترولية (أساليب إنتاج ومعدات استعمال واستهلاك البترول)، فكل تقدم تكنولوجي على وسائل استغلال البترول يعزز مركزه وأهميته من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وينعكس ذلك على السعر لاحقا، ويشار إلى أن

[1]- نفس المرجع السابق، ص– ص 04:-05.

[2]- مُحَّد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

معظم الدول النامية المنتجة للبترول تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية والتكنولوجية مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.[1]

2.الميزة الإنتاجية: السلعة البترولية تتميز عموما بارتفاع إنتاجيتها وذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي البترولي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطور فنيا وتكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإنتاجية للإنتاج.

3.ميزة مرونة الحركة الإنتاجية: يقصد بها سهولة نقل السلعة البترولية من مراكز الإنتاج إلى مناطق الاستعمال في أي نقطة في العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائدة للبترول والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغيير.

4.ميزة الاستعمال الواسع: تتعدد وتتنوع استعمالات البترول وتشمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية كالزراعة والصناعة، وما يجعل كم هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي وللحضارة الإنسانية هو أن المشتقات البترولية على اختلاف أنواعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة.[2]

المطلب الثالث: أهمية البترول

إن الحضارة المعاصرة قائمة في معظم جوانبها على البترول، ليس فقط لكونه مصدر للطاقة وسلعة استراتيجية لها مكانتها الاقتصادية، بل يتعدى ذلك بكونه ظاهرة لها مكانتها السياسية والعسكرية والاجتماعية، وأهمية تنعكس وتتجسد في جوانب رئيسية متعددة كالآتي:

أولا: أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي:

تتشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد المحدثين عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جوانب الأرض، العمل، رأس المال، والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة واعتبر استهلاكه معيار للتقدم الاقتصادي.[3]

---

[1]- حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986– 2008**، مرجع سبق ذكره، ص6.

[2]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة 1986–2010**، مرجع سبق ذكره، ص:08 .

3- قويدر قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، غير منشورة)، الجزائر، 2008-2009، ص- ص: 32-33.

1.**دور البترول في القطاع الصناعي** :يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة والطاقة المحركة، وهو أساس الصناعة البتروكيميائية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

2.دور البترول في القطاع الزراعي:دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن من أن نطلق عليه اسم البترو- زراعة وذلك لسببين رئيسيين وهما:

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة؛
- استعمال المنتجات البتروكيماوية وأثرها في التقدم الزراعي.

في هذا السياق تشير المنتجات الكيماوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حوالي 50% من سكان العالم فقد أكدت الإحصائيات أنه سيرتفع تعداد سكان الأرض سنة 2030 إلى 8.5 مليار نسمة ونحو90% من هذه الزيادة ستحدث في الدول النامية كما يعاني العالم أيضا نقصا في البنزين الحيواني بسبب الأمراض التي تصيب الحيوانات وتقدر الخسارة منه حوالي 12 ألف دولار سنويا (20 % من قيمة الإنتاج)، وفي دراسة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة أشارت إلى الحل الأقرب لهذه المشكلة هو التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية.[1]

3. دور البترول في القطاع التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية، ومن ثم تبيع منتجاتها المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة، حيث يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات، تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة وغير المنتجة، وبلدان الشركات البترولية الكبرى وبينهما بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول والشركات متعددة الجنسيات.[2]

[1]- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973– 2003**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2004-2005، ص 12.

[2]- قويدر قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره،ص34.

ثانيا: أهمية البترول على الصعيد الاجتماعي:

إن بلدان أوربا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألف دوره في المجال الاجتماعي.

1.دور البترول في قطاع المواصلات: أصبح البترول بمثابة الدم للنقل الحديث وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي35 % من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت للبواخر، الكيروسين وقود الطائرات النفاثة وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية؛

2. دور البترول في توليد الطاقة الكهربائية: يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة؛

3. المنتجات البتروكيماوية واستخدامها :حلت المنتجات البتروكيماوية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المطاط، الأودية، الدهانات، الأسمدة والمبيدات الحشرية.[1]

ثالثا: أهمية البترول على الصعيد السياسي

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه، إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته، كما يعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج العالمي الذي يجب أن يبني على أساسه السلام، ولا تنحصر مظاهر الأهمية السياسة للبترول في الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق البترول، فالدول المنتجة استعملته لأغراضها السياسية كما حدث مع الدول العربية في حرب 1973 ، والأمم المتحدة عند فرض عقوبات على العراق من خلال برنامج البترول

[1]- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص: مالية ونقود، جامعة الجزائر، غير منشورة)، الجزائر، 2004-2005، ص: 12.

مقابل الغذاء، وعليه فإن البترول بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.[1]

رابعا: أهمية البترول على الصعيد العسكري

يقول "اكونور" في كتابه "إمبراطورية البترول" الصادر في موسكو سنة 1985 من يمتلك البترول سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر بل بأكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من البترول سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة.

1.البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية: يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما بين 2.5 و 4.5 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 5 % من الاستهلاك البترولي العالمي وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب، ويحتل الوقود النفاث من (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من ثلثي الاستهلاك البترولي العسكري، وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي لا زال مخيفا؛

2.التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية :تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم وأكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال وتشمل على خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، سيارات حوضية، وخطوط أنابيب يعتبر خط أنابيب حلف الناتو أطول خط استراتيجي عسكري للوقود حيث يمتد مسافة 10000 كيلو متر في غرب أوروبا وجنوبها ويخزن حوالي مليوني متر مكعب؛

3.البترول واتجاهاته نتيجة الحرب: إن الدولة التي تمتلك الوقود البترولي ما يكفي قواتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الإمدادات وتجهيزاتها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا ما توفرت لها بقية العوامل؛

4. البترول سببا للحرب أو هدفا لها: يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.[2]

[1]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986-2010**، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

[2]- قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص:37.

المبحث الثاني: الاطار المفاهيمي لأسعار البترول

يعد البترول الخام أكثر السلع المتداولة في التجارة الدولية من ناحية الكمية والقيمة فيما أوجد اقتصاد عالميا قائما بذاته وهو الاقتصاد الهيدروكربوني، لذلك فإن التغير في أسعار البترول صعودا أو هبوطا يثير اهتمامات وقلق كل سكان العالم سواء كانوا منتجين أو مستهلكين.

المطلب الأول: ماهية أسعار البترول

يعتبر سعر البترول القيمة النقدية التي تعطى للمادة البترولية خلال فترة من الزمن عادة ما تكون متأثرة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل الفنية والنقدية...الخ.

أولا: مفهوم أسعار البترول :

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، وهذا الأخير قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.[1]

كما يعرف السعر البترولي أيضا بأنه " تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية واجتماعية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها[2]، وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الانتاج مضافا إليها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى، وفي الستينيات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب فقد مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرارات فيها وقد صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد تسعير البترول.

من هذا التعريف تبرز تركيبة سعر البترول وهي:

---

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2]- حاج بن زيدان، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا – دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر**،(أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة)، الجزائر، 2013/2012، ص 90.

- كمية البترول الممكن عرضها بسعر معين؛
- كمية البترول المطلوبة بسعر معين؛
- تركيبة سوق البترول؛
- نوعية المعلومة لدى المشترين والبائعين " درجة الثقة أو الخطر".[1]

ثانيا: أنواع أسعار البترول:

لم يرد في الفكر الاقتصادي إيجاد طريقة موحدة لتحديد السعر البترولي وضبطه، ولهذا بقي المجال مفتوحا خاصة منذ أزمة 1973. وفيما يلي سيتم التطرق إلى أنواع أسعار البترول:

1.السعر الرسمي: يرى بعض اقتصاديي البترول أن السعر الرسمي يتحدد من خلال قيمة المنتجات المشتقة للبترول الخام في سوق تنافسية للاستهلاك النهائي، أي تغيير في الطلب المشتق يؤثر مباشرة في السعر الفوري للبترول الخام وهذا الأخير يؤثر أيضا بدوره في تحديد السعر الرسمي.

أخذ العمل بهذا السعر وأصبح ساري المفعول منذ سنة 1948 نظرا للنفوذ الأمريكي وحجم استهلاكه الكبير أصبح يؤدي دورا مؤثرا في الأسعار البترولية؛

2.السعر الفوري: يعرف السعر الفوري أو السعر الحر الذي يتحدد وفق السوق الحرة " spot" ولهذا يسمى"spot prices" إذ يعتمد تقديره على أساس العرض والطلب؛

أنشئ هذا السعر تبعا للسوق المسماة السوق الفورية من طرف الشركات الكبرى، هذه السوق تعرف بأنها سوق حرة لأجل قصير حيث يحدث بيع البترول الخام هروبا من العقود طويلة المدى بين الدول المنتجة والشركات الأجنبية؛

"تحتل السوق الفورية ما يقارب 50٪ إلى 70٪ من مجموع المعاملات الدولية للبترول الخام". جاء هذا السعر مضادا ومنافسا لسعر الأوبك الحر؛

3.سعر الإشارة: يسمى بالإنجليزية " reference prices" من منظور الدول البترولية يعتبر استعمال سعر الإشارة رغبة في دعم مداخيلها، يحسب بالرجوع إلى السعر الرسمي والسعر الفوري بعدة سنوات؛

[1]- لباني يسمينة، **انعكاسات تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائر– دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002**، (مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بن يوسف بن خدة، غير منشورة)، الجزائر، 2008-2009، ص 72.

4.الأسعار المحققة: في أواخر الخمسينيات ظهرت شركات بترولية جديدة عملت على منح حسومات وتسهيلات متنوعة مرضية، مما حمل الشركات البترولية للدول المنتجة إلى نهج نفس السلوك التسعيري، وهذا النوع التسعيري سمي بالأسعار المحققة أي بمعنى الأسعار التي يتم الشراء بها في الحين المحقق عند البعض، والسعر المحقق ليس له علاقة مع الندرة الحقيقية لهذا المورد المعبر عنها بارتفاع معدل استنفاذ الاحتياطات الموجودة وكلفة الإنتاج؛

بعد حرب 1973 شهد تسعير البترول طابعا جديدا حيث استخدمت الأوبك أول مرة أسلوب المزاد العلني في بيع البترول، وكان الغرض من موضوع السعر السائد هو تحكم دول الأوبك في ميكانيزمات السوق وتسييرها بغرض دفع عجلة النمو وتسريعها وهذا ما هو قيد الانفتاح الاقتصادي؛

5.سعر التكلفة الضريبية: من بين هذه الأسعار نجد سعر التكلفة الضريبية أخذت بهذا السعر الشركات البترولية العاملة على أراضي البلدان البترولية، حيث تقوم هذه الأخيرة باستخراج البترول ومن ثم شراؤه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة المتمثل في الضريبة على الدخل، فهو يعتبر سعرا تتحرك وفقه بقية الأسعار البترولية الأخرى.[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول

إن تطور أسعار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة وفقا لمصالح الاحتكارات البترولية، فلقد سيطر على صناعة البترول منذ اكتشافه عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق البترول باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل البترولي* على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار التي كانت دائما تأتي على حساب مصالح الدول، وهذا ما يعني أن أسعار البترول خضعت لعدة تغيرات منذ اكتشافه ، لكن أغلب هذه التغيرات وقعت بعد أول أزمة بترولية عالمية سنة 1973، فلقد تطورت الأسعار منذ ذلك الوقت إلى غاية يومنا هذا تطورا هائلا سواء بالارتفاع أو بالانخفاض، ويمكن ابراز ذلك التطور كما يلي:

أولا: تطور الأسعار خلال الفترة 1973-1985:

شهدت هذه الفترة أزمتين للبترول تمثلتا فيما يلي:

[1]- حاج بن زيدان، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا "دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية** "،مرجع سبق ذكره، ص- ص: 93- 99.

*- **الكارتل البترولي**: هو تجمع أو تكتل للشركات البترولية العالمية الكبيرة.

1. الأزمة البترولية الأولى 1973: بإقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار بترولها تمكنت من مضاعفة أسعار البترول إلى مستويات لم تكن متوقعة، عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات البترولية الكبرى مستغلة إياه كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء الأوبك في الكويت وقرروا زيادة الأسعار بجانب واحد بنسبة 70٪، فارتفعت من 9،2 إلى 11،6$ للبرميل، كما تم إقرار رفع الضريبة على أرباح الشركات من55٪ إلى 85٪، وبذلك دخل العالم في أزمة طاقوية حقيقية.

إلا أن ذلك لم يكن سبب الأزمة الرئيسي بل تظافرت مجموعة من العوامل والتي أدت إلى حدوث الأزمة البترولية لـ 1973 أهمها انخفاض قيمة الدولار؛ المنافسة العالمية على الطاقة؛ وتضاعف قوة الأوبك.

2. **الأزمة البترولية الثانية 1979**: في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى أقصى حد لها بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي البترول في نوفمبر 1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية 1979 ما أدى إلى نقص الإمدادات البترولية من 6 مليون برميل إلى 5،1 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة البترولية الثانية سنة 1979 في انخفاض الإنتاج الإيراني وتواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي.[1]

[1] -موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية "دراسة حالة الجزائر"**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة)، الجزائر،2009-2010، ص- ص: 73-77.

الجدول(1–1): تطور أسعار البترول لدول الأوبك خلال الفترة 1973–1985

(الوحدة: دولار/برميل.)

السنة	السعر	السنة	السعر
1973	20,16	1980	36،00
1974	35,9	1981	34،2
1975	10،4	1982	31،7
1976	11،6	1983	30،1
1977	12،6	1984	28،2
1978	12،9	1985	27،5
1979	29،2	–	–

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 35 لمنظمة الأوابك لسنة 2010، ص: 85.

ثانيا: تطور الأسعار خلال الفترة 1986–1999.

منذ الثمانينات أخذت السوق البترولية الدولية تتحول من سوق يتحكم فيها البائعون وهم الدول المنتجة والمصدرة للبترول التي تفرض حجم الصادرات والأسعار إلى سوق يتحكم فيها المشترون وهم الدول الصناعية والمستهلكة، ولقد عرفت هذه المرحلة 3 أزمات لأسعار البترول نوجزها كما يلي:

1.الأزمة البترولية المعاكسة لـ 1986: الانخفاض الحاد الذي عرفته الأسعار سنة 1986 كان نتيجة للاستراتيجيات التي طبقتها منظمة الأوبك، والتي كانت مختلفة عن تلك التي استخدمتها في سنوات السبعينات، وفيما يلي الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض الكبير للأسعار:

- انخفاض الطلب على البترول سنة 1985 حيث بلغ 60،19 مليون برميل يوميا؛
- دخول منتجين جدد للبترول كالمكسيك، انجلترا، النرويج، كندا وغيرها، التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك وهذا ما دفع الأسعار إلى الهبوط؛
- إعلان بعض الدول تخفيض أسعار بتروها كبريطانيا والنرويج التي أعلنت في سنة 1983 تخفيض أسعار بتروها من 33.5$ إلى 30.5$ للبرميل للضغط على دول الأوبك لخفض الأسعار؛
- تخلي الأوبك عن سقف الإنتاج بسبب منافسة الدول المنتجة لها بعد إقرارها نظام الحصص.

2.الأزمة البترولية الخليجية الثانية 1990-1991: تعرضت السوق البترولية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة تمثلت في حرب الخليج الثانية والتي ارتفعت الأسعار على إثرها في الأشهر الأولى للحرب حيث بلغت سقف 40$ للبرميل، وفيما يلي أسباب الأزمة الخليجية الثانية:

- اجتياز حصص الإنتاج المحددة من طرف الأوبك أدى إلى انخفاض الأسعار وزيادة المخزون الاستراتيجي لدى الدول المستهلكة؛
- نتائج الأزمة البترولية المعاكسة لـ 1986 التي تكبدتها الاقتصاديات المنتجة للبترول بانخفاض صادراتها البترولية وإيراداتها المالية؛
- السياسات البترولية المتبعة من طرف الكويت التي لم تحافظ على حصص الإنتاج المنسوبة إليها، مما جعل العراق يحملها المسؤولية عن انخفاض الأسعار.

3. الأزمة البترولية لسنة 1998 "الأزمة الآسيوية": تتلخص أهم أسباب أزمة 1998 في:

- الانكماش الذي مس اقتصاديات دول النمور الآسيوية*جراء الأزمة المالية، وكذلك الانكماش الذي مس اليابان والذي انعكس على استهلاك الطاقة وخاصة البترول؛
- زيادة المخزون البترولي عام 1998 مما أثر بشكل كبير على أسعار البترول.[1]

* **النمور الأسيوية**: تضم كل من تايوان، هونغ كونغ، سنغافورة وكوريا الجنوبية.

[1]- قويدري قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الكلية للاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 94-101.

الجدول(1–2): تطور أسعار البترول لدول الأوبك خلال الفترة 1986–1999

(الوحدة: دولار/ برميل)

السنة	السعر	السنة	السعر
1986	13،53	1993	16،33
1987	17،73	1994	15،53
1988	14،24	1995	16،86
1989	17،31	1996	20،29
1990	22،26	1997	18،68
1991	18،62	1998	12،28
1992	18،44	1999	17،48

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 32 لمنظمة الأوابك لسنة 2007، ص 21.

ثالثا: تطور الأسعار خلال الفترة 2000–2015

عرفت أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 تطورا كبيرا واتجاها تصاعديا نتيجة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية التي ساهمت بشكل كبير في التأثير على الأسعار أهمها أحداث11سبتمبر 2001 التي استهدفت من خلالها برجي التجارة العالمية في نيويورك، وكذا الحرب على العراق سنة2003 وتداعيات أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة2007، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة 2008؛

فاقت أسعار البترول لسلة الأوبك سقف 20$ للبرميل ابتداء من الربع الثالث من سنة 1999 واستمرت في الارتفاع سنة 2000 حيث حددت دول الأوبك سياسة جديدة لتحقيق سعر مستهدف لسلة خاماتها يقدر ب 25$ للبرميل من خلال الإدارة المستمرة للإمدادات بتخفيض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22$ للبرميل وزيادته بنفس القيمة في حال تجاوزت الأسعار سقف 28$ للبرميل؛

أما العام 2001 فشهد انخفاض في أسعار سلة الأوبك بنسبة 16٪ مقارنة بمستويات عام 2000، وكان ذلك لقرارات تخفيض الإنتاج التي أقرتها المنظمة، إضافة إلى أن أحداث 11 سبتمبر وما ترتب عنها من تداعيات زادت من انخفاض الأسعار إلى أن بلغت 17،6$ للبرميل في نهاية العام مقارنة

بمستواه البالغ 24،4 $ للبرميل في الأسبوع الذي سبق الأحداث، لتقرر المنظمة في 14 نوفمبر 2001 تخفيض الإنتاج بمليون ونصف المليون برميل في اليوم ابتداء من 1 جانفي2002 شريطة التنسيق مع الدول الأعضاء في المنظمة لاتباع نفس السياسة مطلع سنة 2002 لتستقر الأسعار ضمن النطاق السعري (22-28$ للبرميل) ابتداء من شهر مارس ليبلغ متوسط السعر 24،36 $ للبرميل مقارنة بـ 23،12$ للبرميل عام 2001؛

شهد العام 2003 ارتفاع الأسعار بنسبة 16٪ مقارنة بالعام 2002 ليصل معدل السعر28،2$ للبرميل متخطيا بذلك الحد الأعلى للنطاق السعري المحدد من قبل المنظمة وهو 28$ للبرميل؛

أما العام 2004 عرف العالم فيه صدمة بترولية أخرى حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى36،05$ للبرميل نتيجة لتوقف الإنتاج الروسي بسبب الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس ؛

وفي سنتي 2005 و2006 واصلت الأسعار مسارها التصاعدي حيث وصل برميل سلة الأوبك إلى 50،64$ عام 2005 ليرتفع إلى 61،8$ عام 2006 متأثرا بالتوترات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في الملف النووي الإيراني والتدهور الأمني المستمر في العراق؛

كما شهد العام 2007 ارتفاعا مستمرا للأسعار التي بلغت مستويات غير مسبوقة وخاصة خلال النصف الثاني من السنة، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك حاجز 70$ للبرميل في مطلع شهر نوفمبر، وقد كانت درجة تقلبات هذه الأسعار عالية ما بين يوم وآخر متأثرة بمجموعة من العوامل كضعف سعر صرف الدولار واستمرار انخفاضه اتجاه العملات الرئيسية الأخرى، وبالأخص اليورو، إضافة إلى المشاكل والتوترات التي تعاني منها بعض الدول المنتجة الرئيسية خاصة في الشرق الأوسط.

شهدت أسعار سلة خامات الأوبك ارتفاعا في مستوياتها خلال العام 2008 بمقدار 25$ للبرميل حيث بلغ معدل السعر الفوري لسلة الأوبك 94،1 $ للبرميل مقارنة ب 69،1 $ للبرميل عام 2007؛ وتعود التقلبات الحادة التي شهدتها الأسعار خلال العام 2008 بشكل أساسي إلى الأزمة المالية التي ألقت بظلالها على السوق البترولية بشكل عام، ومن أهم العوامل التي لعبت دورا أساسيا في ارتفاع الأسعار خلال النصف الأول من العام 2008 استمرار انخفاض الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى و عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة البترول.

أما العام 2009 فشهدت الأسعار انخفاضا في المعدل السنوي لأول مرة منذ سنة 2001 حيث وصلت إلى61،06 $ للبرميل متأثرة في ذلك بانخفاض الطلب وتراكم مخزون البترول العالمي.

وفي سنة 2010 كان للتعافي النسبي للاقتصاد العالمي من مخلفات الأزمة المالية العالمية، أثره الإيجابي على الاستقرار النسبي للأسعار؛ فقد وصل السعر إلى77،41 $ للبرميل.[1]

أما فيما يخص سنوات2011، 2012، 2013 التي شهدت فيها أسعار البترول ارتفاعا ملحوظا حيث وصل متوسط السعر لخامات الأوبك إلى 107،4 $ للبرميل سنة 2011، و109،5 $ للبرميل سنة 2012 أما العام 2013 فوصل فيه متوسط السعر إلى 105،9$ للبرميل؛

أما العام 2014 فسجلت الأسعار انخفاضا حادا ليصل متوسط سعر البرميل إلى 96،2 $ للبرميل، حيث أن الأسعار تراجعت بشدة خلال النصف الثاني من السنة في حين كانت تشهد استقرار في النصف الأول منها، فقد وصل سعر البرميل إلى 59،5 $ شهر ديسمبر في حين كان في الأشهر الأولى من العام يقدر بحوالي 104،7 $ ، وقد حدث هذا الانخفاض على الرغم من اختلالات شديدة في جانب العرض كان من المفترض أن تؤدي إلى زيادة الأسعار أو إلى تماسكها على الأقل، أما سنة 2015 فوصل متوسط السعر إلى حدود 64 $ للبرميل.[2]

[1]- **تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)**، أفريل 2011، ص 53.

[2]– **تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2014**، ص 87.

الجدول(1–3): تطور أسعار خامات سلة الأوبك خلال الفترة 2000–2015

(الوحدة: دولار/برميل)

السنة	السعر	السنة	السعر
2000	27،60	2008	94.40
2001	23،10	2009	61.00
2002	24،30	2010	77،40
2003	28،20	2011	107،4
2004	36.00	2012	109،5
2005	50،60	2013	105،9
2006	61.00	2014	96،20
2007	69.10	2015	64

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي 41 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول" أوابك" 2014 ص 87.

المطلب الثالث: أسباب تغير أسعار البترول:

إن أسعار البترول تتغير كغيرها من بقية أسعار المنتجات الأخرى وذلك نتيجة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وإن التغير في هذه الأسعار سواء بالصعود أو بالهبوط يعود للأسباب التالية:

أولا: أسباب انخفاض أسعار البترول

منذ أكثر من عقد اعتاد العالم على سعر البترول الذي يتجاوز الـ 100 $ للبرميل فيما عدا العام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية وما أدت إليه من ركود في هذا العام، وبعد أن جاوز سعر برميل النفط الخام 115$ إذ به منذ جوان 2014 وهو ينحدر على خلاف التوقعات التي كانت تذهب إلى ارتفاع الأسعار على خلفية الحروب الدائرة في منطقة الشرق الأوسط ووباء الإيبولا المنتشر في إفريقيا، وفي الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر لنفس السنة انخفض سعر البرنت الخام إلى 73$ للبرميل فيما تراجع أخيرا إلى 68$ وهي الأسعار الأقل منذ 5 سنوات، وعزز من هذا الانخفاض قرار الأوبك "التي يشكل إنتاجها 40٪ من الإنتاج العالمي" بالمحافظة على سقف الإنتاج بدون تغيير وهو 30 مليون برميل، وهو السقف المتفق عليه منذ ديسمبر 2011 رغم انخفاض سعر البرميل بنحو 30٪.

ومن خلال ما سبق يتبادر إلى أذهاننا السؤال عن الأسباب التي أدت إلى هذا الانخفاض؟

وللإجابة على السؤال فإن الانخفاض الحاصل في الآونة الأخيرة في أسعار البترول الخام يرجع إلى الأسباب التالية:

1.**الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا والصين واليابان:** وهي أسواق استهلاكية ضخمة للبترول، وفي هذا فإن تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدل النمو الاقتصادي العالمي المتوقع لعام2015 تبلغ فقط 3،6٪ في مقابل 3،2 ٪ للعام 2014، ما يعني أن الزيادة في الطلب على البترول ستكون ضئيلة وفي حدود 1،1 مليون برميل يوميا فقط، ما أحدث مضاربة كبيرة على الانخفاض ومنافسة شديدة بين كبار البائعين، حتى إن شركة أرامكو السعودية منحت تخفيضا قدره 40 سنتا عن كل برميل للمشترين من آسيا و 1$ عن كل برميل للولايات المتحدة .

2. **ارتفاع حجم الإنتاج العالمي:** خصوصا من خارج الأوبك، وعلى وجه التحديد من كندا والولايات المتحدة والبرازيل، أي من إنتاج نفط الرمال الزيتية والنفط الصخري ونفط المياه العميقة، وفي المقابل زيادة متوقعة في الطلب بـ 1،1 مليون برميل يوميا في 2015 ، تزيد الدول غير الأعضاء في الأوبك إنتاجها ب:4،1 مليون برميل يوميا ما يرفع الإنتاج العالمي إلى92،3 مليون برميل يوميا.

3.ارتفاع الإنتاج الأمريكي : تحقيق الإنتاج الأمريكي أكبر رقم قياسي له منذ 1985 ، فقد بلغ هذا الإنتاج بنهاية أكتوبر2014 حوالي 97،8 مليون برميل يوميا إضافة إلى 3ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج البترول والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل، وإلى هذا ارتفعت الصادرات الأمريكية من البترول الخام إلى 400 ألف برميل يوميا، والولايات المتحدة أكبر مستورد للبترول الخام، ومنذ العام 2007 وارداتها منه والتي تبلغ 7،8 مليون برميل يوميا آخذة في التناقص، وفي الآونة الأخيرة زاحمت دول الخليج في أسواقها في آسيا.[1]

ثانيا: أسباب ارتفاع أسعار البترول

هناك مجموعة من العوامل "الاقتصادية، الجيوسياسية، المناخية..." التي تلعب دورا مهما ومؤثرا في دفع الأسعار في اتجاه الارتفاع ومن بين هذه العوامل ما يلي:

[1]-الانترنيت:**الموقع الرسمي لجريدة الغد العمانية**، تاريخ الإطلاع: 2015.11.21، على الساعة14:06،[على الخط]، **انخفاض– أسعار– النفط –أسبابه – تداعياته--http// :www.alghad.com /prints/840112**

1.العوامل الاقتصادية: يوجد العديد من العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير ومؤثر في ارتفاع أسعار البترول، وفيما يلي سنذكر أهمها:

- الزيادة الكبيرة في الطلب على البترول من الدول المستهلكة مثل الصين، حيث أصبحت الصين حاليا ثاني أكبر مستورد للبترول في العالم باستهلاك يقدر بحوالي 7ملايين برميل يوميا؛
- أدى ارتفاع تكاليف تكرير البترول إلى إغلاق العديد من المصافي في البلدان المنتجة مما أدى إلى نقص في منتجات البترول وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار؛
- النقص في الإمدادات البترولية المكررة (المشتقات)، وذلك بسبب انخفاض إنتاج المصافي الأمريكية بصورة رئيسية، وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها؛
- انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى، وذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ النمو الاقتصادي؛

2.العوامل الجيوسياسية: تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار البترول من خلال التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج البترول وتكريره، والذي يهدد أمن الإمدادات البترولية إلى المستهلكين وتدفع الأسعار إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات خلال الفترة(2000-2010) في تذبذب أسعار البترول إلى مستويات غير مسبوقة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها؛
- التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوروبية مزيد من العقوبات على إيران ثاني أكبر دولة مصدرة للبترول بعد السعودية؛
- التوترات الجيوسياسية(عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للبترول " ليبيا والعراق..." والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج البترول المهمة؛

في الواقع أن الأعمال الإرهابية وإن لم تكن تستهدف منشآت البترول إلا أن الخوف من أن تنتقل هذه الأعمال إلى المنشآت البترولية التي تجعل الأسواق البترولية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار، وذلك ما يساعد على ارتفاع أسعار البترول؛

3.العوامل المناخية: هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير، ومن بين هذه التغيرات المناخية المفاجئة ما يلي:

- مخاوف من زيادة قوة الإعصار(دين) وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، وإغلاق وحدات مصافي البترول الأمريكية؛
- برودة الطقس في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، الأمر الذي يعني زيادة الطلب وقود التدفئة "أحد مشتقات البترول" الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛

4.العوامل النفسية: تلعب العوامل النفسية دورا كبيرا في سوق البترول والتي لا تختلف كثيرا في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي، كذلك توقع حدوث الاضطرابات وتحولها إلى نزاعات أو أزمات، وتوقع نقص في الإمدادات البترولية ومشتقاتها أو أي شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول، ومن بين هذه العوامل ما يلي:

- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط(إيران، العراق، فلسطين، مصر، سوريا...) الأمر الذي دفع المتعاملين" المضاربين" للمراهنة على ارتفاع أسعار البترول؛
- التهديدات المستمرة من قبل المتمردين في نيجيريا، حيث طالبوا شركات البترول بوقف إنتاجها مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، حيث أن نيجيريا هي خامس دولة مصدرة للبترول في الأوبك؛
- تهديد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محللي السوق والمضاربين اعتقادا بأنها ستخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يوميا إلى النصف وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار؛

5.العوامل الفنية: تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية الناتجة عن مشاكل فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لمدة زمنية محددة، وقد شهد العام 2008 حدوث عدة حرائق وفيضانات وأعطال أدت إلى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى، ومن أمثلة ذلك:

- الفيضانات في تكساس بالولايات المتحدة أدت إلى خفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار 180 ألف برميل يوميا؛
- التعطيل في بعض مصافي التكرير البترولية الأمريكية مثل شركة ميرفياويل في ولاية لويزيانا؛

6.العوامل النقدية: إن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لمنظمة الأوبك ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تتراجع عن زيادة الإنتاج، لقد برزت آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوروبية، لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوروبية لصالح السوق الأمريكية؛

7. عامل الندرة: كون البترول سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس من هذا الأمر فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.[1]

[1] - عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، العدد1، المجلد 15، 2013، ص- ص: 336- 340.

المبحث الثالث: المنظمات الدولية المتحكمة في أسعار البترول

اتسمت الصناعة البترولية لحقب طويلة بسيطرة الشركات العالمية للبترول أو الشقيقات السبع سيطرة شبه كاملة على السوق البترولية العالمية، غير أن هذا النمط من السيطرة الذي فرضته الشركات الكبرى للبترول لمدة تجاوزت نصف قرن بدأ بالتلاشي مع مطلع ستينات القرن الماضي، ولاسيما بعد الصدمات المتعاقبة التي شهدتها السوق البترولية العالمية والتي أسست لبروز قوى جديدة تشمل الدول المنتجة ومنها الأوبك، من جهة، والدول المستهلكة والشركات العالمية من جهة أخرى، ولا تزال هذه القوى إلى الأن تشكل أقطاب فاعلة في حركة السوق العالمية للبترول وتؤثر في توجهاتها وترسم مساراتها بالنظر لقدراتها المعتبرة، كل على حدى في التأثير على محددات السوق.

المطلب الأول: منظمة الأوبك" الدول المنتجة"

إن القطاع البترولي العالمي يعتبر من القطاعات الاقتصادية المعقدة، والتي بلغ تأثيرها حتى في القيادات السياسية للدول بمختلف أحجامها، وتطلب هذا الأمر إيجاد سبل تنظم هذا القطاع، فسعت الدول النامية المصدرة للبترول لإنشاء منظمة تحمي مصالحها وتحقق أهدافها، وبذلك تم إنشاء منظمة الأوبك سنة في 1960.

أولا: مفهوم منظمة الأوبك وأهدافها وشروط الانضمام إليها

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1960 بدور كبير في ساحة السوق العالمية للبترول، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الناضبة، وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية كونها أحد أهم العملاء في تصدير البترول، حيث تعتبر الدول المنظمة لها من أكبر الدول المنتجة في العالم للبترول والغاز، كما يسجل احتياطها البترولي والغازي أكبر الاحتياطات العالمية.

1.تعريف المنظمة: منظمة الدول المصدرة للبترول، تختصر كلمة أوبك أو(OPEC) من الاسم الكامل لها بالإنجليزية " Organization of the Petroleum Exporting Countries" .

وهي منظمة عالمية تضم ثلاثة عشر دولة تعتمد على صادراتها البترولية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، ويعمل أعضائها لزيادة العائدات من بيع البترول في السوق العالمية، كما تملك الدول الأعضاء في

هذه المنظمة 40٪ من الناتج العالمي و70٪ من الاحتياطي العالمي للبترول، تأسست في بغداد عام 1960 من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا، مقرها فيينا عاصمة النمسا.

2. أهداف المنظمة: تبين المادة الثانية من قانون تأسيس الأوبك أن أهداف المنظمة هي:

- إن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للأقطار الأعضاء، وتقرير أفضل السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة؛
- تضع المنظمة طرقا لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية لغرض إزالة التذبذب الضار وغير الضروري؛
- توضع موضع الاعتبار دائما مصالح الدول المنتجة وضرورة ضمان دخل لها، وذلك عن طريق التجهيز الكفء والاقتصادي والمنتظم للبترول للدول المستهلكة، والعائد العادل لرأسمال الدول المستثمرة في الصناعة البترولية.[1]

3. شروط الانضمام للمنظمة: يجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أي دولة إذا توافرت الشروط التالية:

- أن تحقق الدولة فائضا كبيرا من البترول يخصص للتصدير، وذلك بعد تغطية احتياجاتها المحلية؛
- أن توافق على قبول العضو الجديد ثلاث أرباع أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس المؤسسة للمنظمة، أي أن معارضة أي دولة مؤسسة تحول دون انضمام العضو الجديد؛
- أن تتشابه المصالح البترولية للدولة العضو إلى حد كبير مع ظروف الدولة المؤسسة للمنظمة.

ثانيا: عوامل قيام المنظمة والهيكل التنظيمي لها:

جاء قيام منظمة الأوبك نتيجة لمجموعة من العوامل، منها ما هو مباشر ومنها ما هو غير مباشر.

1. عوامل قيام المنظمة: إن انبثاق منظمة الأوبك سنة 1960 جاء نتيجة تضافر مجموعة من العوامل والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:

أ. العوامل غير المباشرة: و يمكن تلخيصها كما يلي:

- التحرك العربي في إطار الجامعة العربية، إذ انبثقت فكرة إنشاء الأوبك من المؤتمر العربي الأول للبترول الذي عقد في القاهرة في 1950/04/23؛

[1]- أحمد عبد الرزاق خليفة السعيدان، **القانون والسيادة وامتيازات النفط (مقارنة بالشريعة الاسلامية)**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص 88.

- تنامي الوعي السياسي وظهور الحركات الوطنية التحررية والاستقلال السياسي والاقتصادي وانتشارها؛
- تعاظم أهمية البترول الاقتصادية كمصدر رئيسي للطاقة العالمية على أثر التغييرات الهيكلية في سوق الطاقة؛
- ظهور شركات جديدة تتخذ صيغا جديدة لتنظيم العلاقة مع البلدان المنتجة.

ب. العوامل المباشرة: إن من أهم العوامل المباشرة وراء قيام منظمة الأوبك هو سياسة الاستقطابات السعرية التي اعتمدتها الشركات البترولية الاحتكارية التي بدأت في شهري جويلية وأوت من العام 1959 واستمرت في عام 1960 وهذا ما تؤكده معظم الدراسات في هذا المجال.

ويمكن إيجاز العوامل المباشرة الأخرى التي تكمن وراء إنشاء المنظمة فيما يلي:

- التخفيض الاحتكاري المتعمد لأسعار بترول الشرق الأوسط تجاه نصف الكرة الغربي مما أدى إلى تحمل الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط خسارة كبيرة؛
- تخفيض سعر نفط الإشارة، البترول السعودي الخفيف في جوان 1959؛
- استمرار الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار البترول.

2. الهيكل التنظيمي لمنظمة الأوبك: ويتكون من:

أ. المؤتمر الوزاري: يعتبر السلطة العليا للمنظمة، يعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسؤول عن وضع وصياغة السياسة العامة لها، يجتمع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات البترولية، أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت عام 1993 فمهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء، حيث تتألف من ثلاث وزراء والأمين العام، ويمكن أن يعقد دورات استثنائية بحضور ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء. وينتخب المؤتمر رئيسا يبقى إلى حين انعقاد الدورة الجديدة.

ب. مجلس المحافظين: يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس اجتماعيين عاديين سنويا، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين، ويشرف على توجيه الإدارة وتنفيذ القرارات المؤتمر.

ج. الأمانة العامة: أنشأت سنة 1961 وهي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين وتتألف من الأمين العام، نائب المدير العام، قسم الأبحاث، دائرة شؤون الموظفين والأعمال الإدارية، الدائرة الإعلامية، مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية، وجدير بالذكر أن الأوبك بادرت سنة 1976 إلى إنشاء صندوق للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية.

ثالثا: أعضاء منظمة الأوبك

يوجد للمنظمة الآن ثلاثة عشر دولة عضو، بدأت بخمس بلدان مؤسسة وهي السعودية وإيران، العراق، فنزويلا والكويت في سبتمبر 1960، ثم انضم بعد ذلك كل من قطر في ديسمبر 1961،إندونيسيا وليبيا في ديسمبر 1962، وبعد ذلك الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر 1967 والجزائر التي انضمت سنة1969 ونيجيريا في 1971، وانضمت كل من الإكوادور وأنغولا إلى الأوبك سنة 2007 ، وتجدر الإشارة أنه على الرغم من أن اللغة الرسمية لأغلبية الدول هي اللغة العربية إلا أن اللغة الرسمية هي الانجليزية.[1]

المطلب الثاني: الشركات البترولية العالمية وطرق تسعير البترول

الشركات البترولية العالمية هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، تلعب دورا رئيسيا في مجال المحروقات، كما لها أهمية بالغة في هذا المجال حيث كانت في زمن ما محتكرة لسوق تسعير البترول.

أولا: ماهية الشركات البترولية العالمية

تنشط الشركات البترولية العالمية في قطاع الطاقة، وتختص في مجال صناعة وتجارة البترول الخام وتسيطر عليها منذ عقود مضت.

1.مفهوم الشركات البترولية العالمية: إن شركات البترول العالمية هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقة وبالأخص في مجال البترول، حيث تسيطر هذه

[1] – سالم بوغرارة، **السياسة السعرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة 2000–2011**،(مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، ص– ص: 2–5.

الشركات العملاقة على مجال الصناعة البترولية (منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر) من بداية نشاط الصناعة البترولية إلى آخر مرحلة وهي مرحلة الصناعة البتروكيماوية.

وقد تعددت الشركات البترولية العالمية في طابعها حيث ظهرت إلى جانب هذه الشركات العالمية للدول الصناعية شركات بترولية وطنية وشركات بترولية مستقلة التي أخذت بمرور الوقت صفة العالمية.[1]

2. أنواع الشركات البترولية العالمية: هناك أنواع مختلفة للشركات البترولية العالمية نوجزها فيما يلي:

أ. الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع):لقد سيطرت الشركات السبع على السوق العالمية للبترول خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها البعض والذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما أن هناك عاملا ثالثا لا يقل أهمية عن السابقين مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للبترول ألا وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وإن أكبر هذه الشركات أو ما تسمى بالشقيقات السبع وهي ستاندر أويل أوف نيوجرسي المعروفة في العالم باسم "SO " وفي الولايات المتحدة باسم "humble oil" وتعني المتواضعة، وفي سنة 1972 اتخذت الشركة قرارا بتوحيد اسمها العالمي خارج وداخل الولايات المتحدة وأسمت نفسها" exoon corporation "، والشركة الأخرى هي "stander oil of california " التي انفردت لاحقا بالعمليات تحت اسم "gulf oil "، ثم شركة تكساسو الناشئة في ولاية تكساس إلا أن لها مصالح ضخمة في جزر الكاريبي وأمريكا الجنوبية كما أنها تملك أسهما في الشركات البترولية العاملة في الوطن العربي، أما شركة موبيل أويل فتملكها أساسا الشركة الأم "stander oil of new york "ثم تليها شركة سوكل أو تشيفرون وهي خامس الشركات البترولية الأمريكية الكبرى.

[1]- علي دية، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط (2001-2011)**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، 2012-2013، ص 4.

[2]- عماد الدين محمد مزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 135.

تبقى بعد ذلك شركتان عالميتان هما شل الهولندية وهي في الحقيقة شركة بريطانية هولندية أمريكية، وشركة البترول البريطانية BP التي تملك الحكومة البريطانية نصف أسهمها ويملك الباقي مساهمون غربيون في بريطانيا وخارجها، وقد تأرجحت ملكية هذه الشركة بين القطاع العام والخاص في بريطانيا.[1]

ب. الشركات العالمية الكبرى الأخرى: مثل الشركة الفرنسية للبترول في الشرق الأوسط" **أكتيتين**" في أوروبا وكذلك شركة "**فيلبس بترو ليوم**"، وشركة "**أوكسيدنتال**"، وهذه الشركات مؤثرة في سوق البترول مثل الشقيقات السبع.

ج. الشركات الأمريكية المستقلة: وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة الأمريكية ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات بإنتاجها للبترول فقط.

د. شركات بترول وطنية: وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة وتتبع السياسة البترولية للحكومة، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف سيطرتها على البترول العالمي لكنها محتكرة للسوق المحلي.[2]

ثانيا: مهام الشركات البترولية العالمية الكبرى

تلعب الشركات البترولية العالمية دورا رئيسيا في مجال المحروقات وهذا يظهر من خلال:

1. دورها كوسيط بين المنتج والمستهلك: وهو دور يتطلب قدرا كبيرا من المرونة والاستمرارية لضمان تدفق البترول والمنتجات البترولية من مكان إنتاجها إلى المستهلك النهائي في الوقت المحدد وبالقدر والنوعية الملائمين؛

2. دورها كمستثمر: تفضل بعض الدول المصدرة للبترول مشاركة الشركات الأجنبية في البحث عن البترول وإنتاجه بسبب ضخامة الاستثمار المالي؛

3. دورها كبائع للتقنيات وخدماتها: وهو دور لا يقتصر على تقديم عدد من خبراتها للعمل لحساب الدولة المصدرة للبترول بل يتضمن تقديم مختلف أنواع المساعدة التقنية والإدارية.[3]

[1]- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973–2003**، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[2]- عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص 335.

[3]– علي ديبة، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط (2001–2011)**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ثالثا: مراحل تطور تسعير البترول في ظل الشركات البترولية العالمية

مرت مراحل تسعير البترول في الأسواق العالمية بعدة مراحل مختلفة، فبعد أن كانت الدول المتطورة تتحكم في السوق العالمية للبترول عن طريق الشركات البترولية الكبرى، أصبحت الدول المنتجة تساهم في هذه السوق بعدما قامت بتأميم محروقاتها وإنشاء منظمة الأوبك، كما أن الدول المستهلكة تساهم في تحديد سعر البترول وخاصة بعد إنشائها الوكالة الدولية للطاقة.

1.مرحلة احتكار الشركات البترولية العالمية للسوق البترولية: يمكن تقسيم مراحل تطور السعر البترول في هذه المرحلة إلى:

أ- مرحلة نقطة الأساس الواحدة:(حتى سنة 1939): كانت الأسعار في هذه الفترة تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك وهذا ما كان يسمى بنقطة الأساس الواحدة وقد أكد كارتل الشركات الكبرى أن أسعار البترول في أي مكان في العالم تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك بغض النظر عن المصدر الذي ورد منه البترول.

ب- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة (1939-1945): أثناء الحرب العالمية الثانية زاد استهلاك الطاقة البترولية في أوروبا وارتفعت الأسعار بسبب زيادة الطلب، فتدخلت الحكومة البريطانية لممارسة الضغط على الشركات البترولية التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة ثانية لتسعير البترول، ولم يمضي وقت طويل حتى ضغطت الحكومة الأمريكية على الشركات لقبول تحديد سعر البترول في منطقة رأس التنورة بالمملكة العربية السعودية في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك. ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للبترول نقطتا أساس في خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين.

ج- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة (1946-1950): بعد الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة بالضغط على الشركات الكبرى للوصول إلى حل وسط سيسمح بموجبه لبترول الشرق الأوسط بأن ينخفض قليلا إلى مستوى1،75$ للبرميل في رأس التنورة بالمقارنة مع سعر 2،75$ للبرميل في خليج المكسيك، حتى صار يتم احتساب البترول الخام كما يلي:

سعر البترول الخام= سعر بترول الخليج العربي + تكاليف النقل

2.مرحلة تراجع الشركات البترولية العالمية وظهور منظمة الأوبك (1950–1980): أصبحت أسعار البترول الخام في الخليج العربي مستقلة في كيفية تحديدها عن السعر في خليج المكسيك، فبدأت المناطق البترولية العالمية تنفصل تدريجيا عنه، وذلك بسبب ظهور الشركات الوطنية المستقلة في البلدان المنتجة مما أدى إلى تراجع تدريجي لاحتكار الشركات البترولية الكبرى، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث مراحل زمنية:

أ– تراجع الشركات العالمية الكبرى في السوق البترولية (1950–1960): في هذه المرحلة كان يتم الاعتماد على البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك لتحديد الأسعار المعلنة للبترول غير الأمريكي من مختلف الأسواق الأخرى. كانت الأسعار في الخليج العربي أقل من مستوياتها الحقيقية وأقل أيضا من سعر البترول في خليج المكسيك ولم يكن ذلك في صالح الدول المنتجة المصدرة للبترول بل في صالح الولايات المتحدة الأمريكية والشركات البترولية الكبرى، لكن بعد إنشاء منظمة الأوبك في عام 1960 بدأت الدول المنتجة تشارك في تحديد السعر الذي بدأ يشهد ارتفاعا مستمرا، حيث ارتفع سعر البترول العربي الخفيف في رأس التنورة من 1،75 $ للبرميل سنة 1950إلى 2،08 $ للبرميل سنة 1960.

ب– مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار (1960–1970): مع ظهور الحركات التحررية زاد الوعي في الدول المنتجة، وبدأت الشعوب الحديثة الاستقلال بالضغط على حكوماتها لتؤكد حقها في جني ثرواتها البترولية ووضع الحد للتحكم الاحتكاري للشركات البترولية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، ونتيجة لتخفيضات الأسعار سنتي 1959و 1960 تم إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول(الأوبك) كجبهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار البترول من الانخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات وبين الدول المنتجة.

ج– قاعدة السعر الرسمي (1970–1979): أصبحت الدول المصدرة تلعب دورا رئيسيا في تحديد الأسعار بعد أن كانت الشركات البترولية تتحكم وحدها في تحديد الأسعار طبقا لمصالحها ومصالح الدول المستهلكة، ومع ثبوت قوة مجموعة الأوبك وتفاقم أزمة الطاقة العالمية بدء انهيار كارتل الشركات البترولية وتزايد الوعي في الدول المصدرة، كما تتابعت عمليات تأميم المحروقات في هذه الدول، فبدأت الأسعار الفعلية بالارتفاع كما كلفت الأوبك خبراءها لوضع أسس مختلفة لتحديد السعر المعلن وربط سعر البترول

الخام بأسعار المنتجات المكررة في أسواق الاستهلاك، وربط السعر المعلن بالأسعار الفعلية المحققة في المبيعات المباشرة التي تنجزها الدول المصدرة البترول، فانتهى بذلك عصر البترول الرخيص.

3.مرحلة المنافسة بين البلدان المنتجة والشركات البترولية العالمية: شهدت هذه المرحلة منافسة شديدة بين الشركات البترولية العالمية الكبرى والبلدان المنتجة للبترول، حيث تميزت بارتفاع شديد في أسعار البترول وذلك بسبب تناقص الإنتاج البترولي الإيراني، كما قررت منظمة الأوبك رفع مستوى الأسعار بنسبة 14،50 ٪ فأصبحت الدول المصدرة تطالب بالتحكم في هذا الارتفاع الشديد، المنظمة كانت قد فقدت السيطرة على السوق البترولية العالمية التي أصبحت سوقا حرة تخضع للتقلبات الفورية وفقا لميكانيزمات العرض والطلب.[1]

المطلب الثالث: وكالة الطاقة الدولية (IEA)* " المستهلكين"

تعد الوكالة الدولية للطاقة أحد أهم الأطراف الفاعلة التي تخدم مصالح الدول الصناعية والمضادة لمصالح الأوبك في نفس الوقت، والتي تهدف إلى وضع نظام وبرامج دائمين لمواجهة التقلبات أو الانقطاعات في الإمدادات البترولية، وكذا البحث عن مصادر للبترول خارج منظمة الأوبك وعدم الاعتماد على مصادرها كليا.

أولا: ظروف نشأة الوكالة الدولية للطاقة

عرفت الأشهر الأخيرة للحرب العالمية الثانية أول محاولة لتجميع دول العالم المتقدم بفرض الهيمنة على مصادر الطاقة العالمية وفي مقدمتها البترول، حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال سنة 1945 مشروع اتفاقية دولية يتم بمقتضاها إنشاء مجلس عالمي للطاقة، الذي أوكلت له مهمة ضمان حقوق شركات الامتياز القائمة في أي مكان في العالم، وتأكيد حق كل الدول ذات المصلحة في الحصول على مناطق امتياز للبحث عن الطاقة وإنتاجها؛

[1]- لباني يسمينة، **انعكاسات تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائر– دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002**، مرجع سبق ذكره، ص– ص: 75–81.

* IEA : International Energy Agency.

وقد كان من الواضح أن هذه المبادرة الأمريكية البريطانية كان من ورائها استباق الأحداث من قبل هاتين الدولتين والمبادرة بفرض السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية على مصادر البترول في العالم، والشرق الأوسط بالتحديد، غير أن هذا المشروع لم يكتب له النجاح بعدما لم يتم تمريره إلى الكونغرس الأمريكي بسبب المعارضة الشديدة من قبل شركات البترول الأمريكية المستقلة التي رأت في المشروع مؤامرة من قبل الشقيقات السبع للانفراد بملكية موارد البترول العالمية خارج الولايات المتحدة.

وقد كان لحرب أكتوبر 1973 وما شهدته من حظر بترولي واضطراب كبير في إمدادات الطاقة العالمية السبب في عودة ظهور فكرة إقامة تجمع دولي للطاقة، ولكن هذه المرة تحت اسم "وكالة الطاقة الدولية" كرد فعل على الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، ومن أهم التطورات التي عرفتها الساحة الاقتصادية الدولية والبترولية منها على وجه التحديد، ظهور منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" التي بدأت نشاطها في مطلع الستينات كتنظيم يطالب بتحسين أوضاع أعضائها، والتي أضحت تشكل قوة حقيقية تدافع عن حقوق الدول المنتجة والمصدرة للبترول.

لهذه الأسباب وغيرها جاء شكل وكالة الطاقة الدولية حين تم تأسيسها في مطلع عام 1975 مختلفا عن الشكل الذي اقترح لمجلس الطاقة العالمي عام 1945، فالوكالة برأي بعض المراقبين تمثل نقابة للمستهلكين في الدول الصناعية الغربية وليس سائر دول العالم المستهلكة.[1]

ثانيا: ماهية الوكالة الدولية للطاقة

بعد ظهور منظمة الأوبك سنة1960 التي أنشأت من أجل حماية مصالح الدول المنتجة للبترول، ارتأت الدول المستهلكة إنشاء منظمة دولية من أجل حماية مصالحها وبذلك ظهرت منظمة دولية لحماية مصالح المستهلكين تحت عنوان الوكالة الدولية للطاقة.

1. تعريف وكالة الطاقة الدولية: هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق

[1]- خليل دعاس، **مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012، ص-ص: 99-100.

عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات البترولية.

2. أهداف الوكالة الدولية للطاقة: لقد سعت الوكالة الدولية للطاقة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية البترولية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك؛
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق البترولية العالمية؛
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وغيرها؛
- تكوين مخزون من البترول يكفي لاستهلاك تسعين يوما لمواجهة الطوارئ وكذلك بغرض التأثير في السوق البترولية؛[1]

ثالثا: إدارة الوكالة وبرامج عملها:

كان لابد للوكالة الدولية للطاقة من وضع هياكل وبرامج عمل والتي من شأنها أن تسمح لها بتحقيق المبادئ والاهداف التي سطرتها.

1.إدارة الوكالة: تدار الوكالة من طرف لجنة إدارية ومدير تنفيذي، حيث تتخذ اللجنة الإدارية قراراتها بالأغلبية العادية، فيما يتعلق بالقرارات الخاصة بمناهج العمل والمسائل الإجرائية، أما التوصيات فتتخذ قراراتها بالإجماع. ونمثل فيما يلي الهيكل التنظيمي للوكالة:

[1]- محمد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي، **أداء المؤسسات الجزائرية، مجلة المؤسسات الجزائرية**، الجزائر، العدد 02، 2012، ص 188.

الشكل رقم (1-1): الهيكل التنظيمي لوكالة الطاقة الدولية

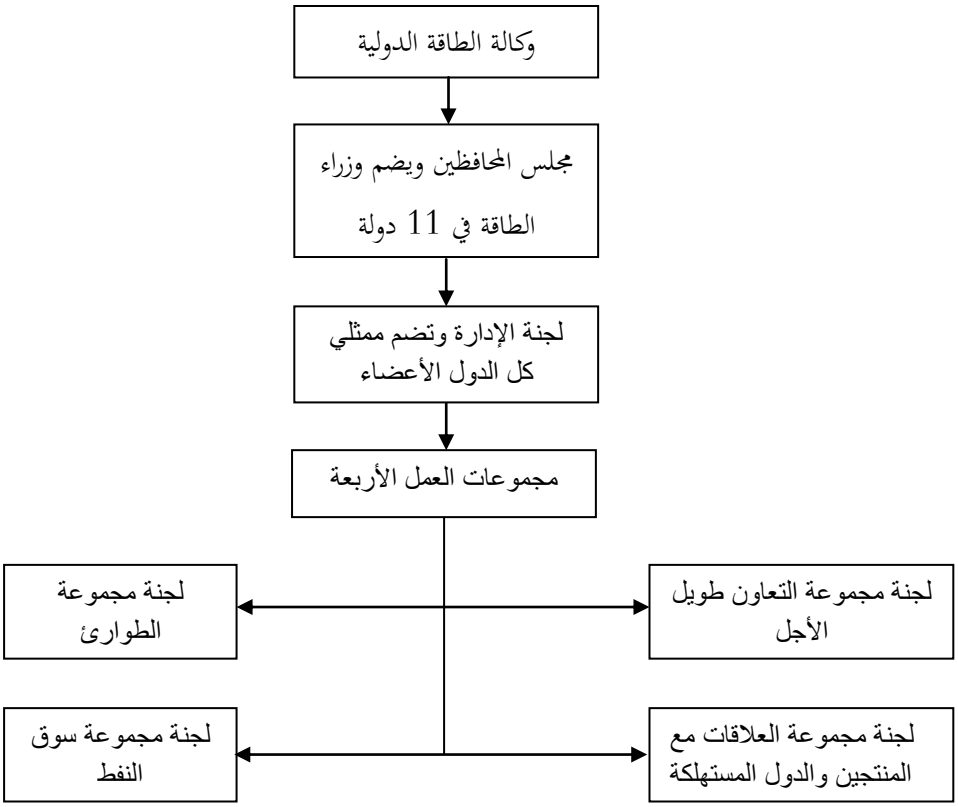

المصدر: أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات– دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012، ص: 131.

2. برنامج عمل الإدارة: سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة إلى اعتماد وسائل عمل مختلفة من أهمها:

- تكوين مخزون من البترول يكفي لاستهلاك 90 يوما بغرض التأثير على سوق البترول والتلاعب بالأسعار؛
- الاستفادة من خبرات الشركات البترولية من خلال إدخالها في اللجنة الاستشارية؛
- العمل على ترشيد الاستهلاك والتشجيع على استعمال مصادر الطاقة الأخرى؛
- تشجيع الإنتاج والاستثمار في المناطق الجديدة في العالم مثل ألاسكا واليابان وبحر الشمال؛

- الاهتمام بتطوير أبحاث وبرنامج الطاقة البديلة خصوصا إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية وإنتاج الغاز من الفحم؛
- عملت دول الوكالة على تشجيع الدول المنتجة والمصدرة للبترول من استثمار الأموال الفائضة لديهم بعد سنة 1974 على شؤون الدفاع واستيراد السلع المصنعة من الدول الصناعية الكبرى والاستثمارات طويلة الأجل في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

[1]- أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفذ على الصادرات– دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 131-132.

خلاصة الفصل:

يعتبر البترول المورد الأساسي الذي لقي اهتماما بالغا ومازال يلقى الصدارة في اهتمامات الدول، وله أهمية كسلعة استراتيجية أنتجت العديد من أساليب التسعير عبر الزمن، لتعكس الصراع القائم بين مختلف الأطراف الفاعلة في السوق البترولية العالمية ومن خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكننا استنتاج ما يلي:

- ✓ للبترول خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي والاقتصاد الوطني؛
- ✓ السوق البترولية هي سوق منافسة القلة، يحتكرها عدد قليل من الشركات وهو نوع من الاحتكار الجزئي؛
- ✓ للحد من خطورة التقلبات الكبيرة التي عرفتها أسعار البترول، نتجت تعقيدات في تسويق البترول الخام مما أدى إلى إنشاء سوقين مختلفين هما السوق الفورية والسوق الآجلة؛
- ✓ كان ميلاد أول منظمة للبترول " أوبك" سنة 1960، تدافع عن حقوق الدول المنتجة والتي استطاعت أن تؤثر في السوق البترولية بعد التصحيح السعري لسنة 1973؛
- ✓ إن ظهور الوكالة الدولية للطاقة والشركات البترولية العالمية ساهم في وجود فاعلين آخرين في سوق البترولية استطاعوا من خلال السياسات البترولية العدائية من إعادة الكفة لصالح الدول الصناعية؛
- ✓ تتأثر أسعار البترول بمختلف الأحداث السياسية و الاقتصادية مما يدفع بها إلى عدم الاستقرار، و يتولد عن ذلك أزمات متتالية انعكست نتائجها على مختلف الاقتصاديات العالمية.

ومن خلال هذا كله يمكننا القول أن البترول هو المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي وله أهمية على مختلف الأصعدة، وإن تقلبات أسعار البترول في السوق البترولية العالمية تؤثر بدرجة كبيرة على اقتصاديات مختلف الدول وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

أثار تغيرات أسعار البترول وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

المبحث الأول: السوق العالمية للبترول ومحددات الأسعار فيها.

المطلب الأول: ماهية السوق البترولية العالمية

المطلب الثاني: الطلب العالمي على البترول

المطلب الثالث: العرض البترولي

المبحث الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: آثار تقلبات أسعار البترول على الدول المنتجة والمصدرة

المطلب الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على الدول المستهلكة

المطلب الثالث: تأثير تقلبات أسعار البترول في الأقطار العربية

المبحث الثالث: دراسة نماذج دولية لانعكاسات انخفاض أسعار البترول على اقتصادياتها.

المطلب الأول: انعكاسات أسعار البترول على الاقتصاد الإيراني

المطلب الثاني: آثار انخفاض أسعار البترول على بعض الدول العربية

المطلب الثالث: دراسة انخفاض أسعار البترول على بعض الدول الأجنبية

تمهيد

جاء تطور تسعير البترول الخام متأثرا بطبيعة السوق البترولية، التي تعتبر سوق فريدة من نوعها، فهي ذات طبيعة خاصة تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية والمناخية، التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على الأسعار، كما تمتلك هذه السوق محددات تستطيع من خلالها تحديد أسعار البترول تتمثل في العرض والطلب على البترول.

وتتميز تحركات أسعار البترول في هذه السوق بخاصية عدم الاستقرار، فهي في تقلب مستمر تارة باتجاه الارتفاع، وتارة أخرى باتجاه الانخفاض، فأسعار البترول هي الأكثر تحركا وتغيرا من بين عوامل ومتغيرات أساسية كثيرة لها تأثير سلبي في مسار الاقتصاد العالمي، وهذا ما أدى بكل الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي إلى العيش في حالة قلق دائم ومستمر، وهذا بالنظر إلى الأضرار التي تلحقها التقلبات في الأسعار بالاستثمارات الموجهة للقطاع، وأيضا بالاقتصاد ككل.

وإن هذا التذبذب الواضح في أسعار البترول وضع خبراء الاقتصاد العالمي في جدل كبير حول تأثيرات هذه التقلبات على الاقتصاد العالمي، حيث أصبح كل شيء مرتبط بأسواق البترول العالمية، وهذا ما يدل بأن أسعار البترول تعتبر من أهم المؤثرات في اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة أو مستهلكة.

ومن خلال هذا كله حاولنا التطرق في هذا الفصل إلى انعكاسات تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول، والذي حاولنا تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: السوق العالمية للبترول ومحددات الأسعار فيها.

المبحث الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي.

المبحث الثالث: دراسة نماذج دولية لانعكاسات انخفاض أسعار البترول على اقتصادياتها.

المبحث الأول: السوق البترولية العالمية ومحددات الأسعار فيها

تتحدد الأسعار في السوق البترولية كبقية أسواق السلع والخدمات نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وتختلف سوق البترول عن بقية الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من الدول إضافة إلى كونها سلعة لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها، وقد شهدت قوى العرض والطلب في هذه السوق تغيرات وأحداث كبيرة خلال القرن الـ 21، مما يفيد في استعراض هذه التغيرات والأحداث التي حصلت في كل من جانبي العرض والطلب.

المطلب الأول: ماهية السوق البترولية العالمية

تتميز السوق العالمية للبترول بسيطرة الأسواق البترولية الحرة أو ما تعرف بالأسواق الفورية أو الآجلة على معظم المبادلات البترولية العامة وبالتالي على مستوى الأسعار، ويمكن القول أن أسواق البترول قد تحولت إلى أسواق مادية ومالية يتحقق بينهما سعر يومي غير مستقر يتأثر بمجموعة من العوامل المختلفة التي تؤثر في مستويات الطلب والعرض العالمي للبترول.

أولا: مفهوم السوق البترولية

السوق البترولية هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة البترولية بسعر وزمن معينين، أو هي المكان الجغرافي الذي يتلاقى فيه كل من العرض والطلب، كما أن لها مجموعة من المميزات والخصائص التي تميزها عن باقي أسواق المنتجات الأخرى.

1. **تعريف السوق البترولية:** تعرف السوق البترولية العالمية على أنها تلك السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه السوق قانون الطلب والعرض مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية.[1]

2. **العناصر الأساسية للسوق البترولية:** تتكون سوق البترول من العناصر التالية:

- المكان المعلوم أو الوهمي؛

[1]- هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 78.

- أطراف المبادلة "بائعون أو عارضون ومشترون أو طالبون" بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
- السلعة المتبادلة "بترول خام أو منتجات أو الاثنين معا"؛
- وسائل وأدوات مسهلة ومكملة لعملية التبادل؛
- وجود السعر المعلوم أو المحدد في مقداره ومستواه الاسمي أو الفعلي؛
- وجود وقت معلوم لعملية التبادل.[1]

ثانيا: أنواع الأسواق البترولية

إن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية بعد تغير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول، أدى إلى تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام مما أنتج سوقين مختلفين هما الأسواق الفورية والاسواق الآجلة.

1.الأسواق الفورية: إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد براميل البترول في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات، وفي حالة إذا لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة، وإن المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست بكثيرة، فهي تمتاز بالخصائص التالية:

- تعامل بترولي مكثف؛
- إضافة إلى المنتجين والمستهلكين ينشط نوعان من المتعاملين هم التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق.

تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا "لندن"، وفي الولايات المتحدة الأمريكية "نيويورك"، وفي أسيا "سنغافورة"، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودبي وأسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم الصادرات تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

[1]- محمد أحمد الدوري، **السوق البترولية بين النظرية والواقع، مجلة الإدارة والاقتصاد**، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 02،1996، ص30.

إن متعاملي السوق الفورية للبترول الخام هم المكررون والمنتجون أما المنتجات التامة الصنع فإن المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين، أما البائعون فهم المكررون، ويرتبط التوازن العام لأسعار الخام والمنتوجات البترولية في هذه السوق بالوضع المحلي للعرض والطلب، إلا أنه يمكن لمنتوج معين أن يتجاوز فيه فارق السعر بين سوقين والتكلفة والنقل من سوق لآخر، وفي هذه الحالة فإن مجموعة من التنظيمات سوف تستفيد من هذا الفارق وذلك بإعادة البيع في السوق المربحة شحنات اشتريت من سوق متدهورة هذا من جهة، وتساهم في إشاعة تقلبات سوق على سوق أخرى وكذا الإبقاء على مختلف الأسعار الدولية في مستويات متقاربة من جهة أخرى؛

2. الأسواق الآجلة: نظرا لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر البترول ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون البتروليون سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل، هو ما يعرف بالأسواق البترولية الآجلة، وتتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار، التسيير الحسن للمخزون، استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف المنتجات بأسعار السوق المتعامل، كما تساعد السوق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البترولية بكل شفافية؛ وتنقسم السوق البترولية الآجلة إلى نوعين هما السوق البترولية المادية الآجلة والسوق البترولية المالية الآجلة.

أ. الأسواق البترولية المادية الآجلة: موازاة للأسواق التي تخص شحنات متوفرة خلال فترة 15 يوم تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة تدعى بالأسواق البترولية الآجلة، تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية لكن بآجال أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الموحد، تتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم في أجل شهر، فإذا استطاع المشتري للخام أن يشتري شحنة لتاريخ معين في أجل أقل من 15 يوم يستطيع كذلك شراء البترول الخام للشهر الموالي أو لأجال أبعد من ذلك؛

ب. السوق البترولية المالية الآجلة: السوق المالية الآجلة هي عبارة عن سوق مالية(بورصة)، وهذا معناه أن المعاملات لا تتم فقط على بضاعة معينة ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية، أي أنه يتم في هذه السوق بيع وشراء البترول الخام والمنتجات البترولية عن طريق الالتزامات، وتعتبر هذه السوق مكملة للسوق المادية، ونلاحظ ثلاث عمليات مهمة في هذه السوق وهي:

- **التغطية:** التعاملات في السوق المالية البترولية تتم وفق عملية شراء أو بيع أسهم مالية أو ما يسمى بأوراق برميل النفط، فيمكن لهذه الأوراق أن تنتقل من يد إلى أخرى قبل الوصول إلى أجل الاستحقاق، وهذا من أجل التغطية أو الاحتياط من مخاطر تغيرات الأسعار المفاجئة، ويمكن أن يتعرض لهذه العمليات كل البائعين والمشترين في نفس الوقت؛
- **المضاربة:** المضاربة على العموم معرفة على أنها مرحلة انتقالية لتحقيق ربح، فقط من خلال حدوث بعض التغيرات في سعر السلعة وإن المضاربين لا يبنون قرارا مهم على الواقع وإنما على تخمينات يمكن أن تكون خاطئة، فتدخلات المضاربين أدت إلى تضخم في المعاملات في الأسواق الآجلة وبالتالي التأثير على تغيرات الأسعار؛
- **الموازنة:** تؤدي عمليات الموازنة إلى التسويق والاتصال بين مختلف الأسواق، حيث تقوم بتصحيح مختلف الانحرافات التي تحدث بين مختلف الأسعار، وهذه الانحرافات تتمثل في اختلاف الأسعار لمنتوج واحد في سوقين مختلفين أو أكثر.[1]

ثالثا: خصائص السوق البترولية وأهمية استقرارها

تتمتع السوق العالمية للبترول بخصائص مختلفة تميزها عن بقية أسواق السلع والخدمات الأخرى، كما أن لاستقرار هذه السوق أهمية كبيرة لكل الأطراف الفاعلين فيها.

1. خصائص السوق البترولية: تتميز السوق البترولية بثلاث خصائص أساسية وهي:

أ. احتكار القلة: يحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات" منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي؛

ب. الاتجاه نحو التكامل الرأسي: حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره وتسويقه، فإن هذه العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة؛

[1]- هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، مرجع سبق ذكره ، ص- ص: 79-83.

ج. الاتجاه نحو التكتل: تدل حركة الشركات في السوق البترولية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول سلعة البترول ومشتقاتها إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكتل الكامل.

2. أهمية استقرار السوق البترولية: لقد اتسم تاريخ البترول بالصدمات البترولية في فترات مختلفة "1973-2015" وهي فترات متتالية ارتفعت فيها الاسعار إلى أعلى مستوياتها تخللتها فترات تراجعت فيها الأسعار حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها كما حصل في منتصف الثمانينات، والفترة الحالية التي يعيشها العالم في السنوات الأخيرة، إضافة إلى أزمة 2014 التي يعيش على وقعها العالم حالة من القلق.

وإن استقرار السوق يبقى الهدف المنشود لدى كل الأطراف، واستقرار الأسعار لا يعني ثباتها ولكن هو التقريب بين النهاية العظمى للسعر والنهاية الصغرى له، بحيث لا تكون الفجوة كبيرة بين أعلى سعر للبترول وأدناه في مدة زمنية قصيرة، وفي هذا المجال قامت الأوبك في سنة 2000 بمحاولة تطبيق آلية لضبط الأسعار عن طريق تحريك الإنتاج بالزيادة أو النقصان، بحيث إذا تتجاوز سعر البترول28 $ للبرميل كحد أعلى تزيد إنتاجها ب500 ألف برميل يوميا، وإذا قل السعر عن 22$ للبرميل كحد أدنى تقوم بتخفيض الإنتاج بنفس الكمية لتجنب تذبذب الأسعار بصورة مقلقة لكل من المنتج والمستهلك، لكن التطور الكبير الحاصل في الأسعار في الوقت الحالي قضى على مفعول هذه الآلية، ومع ذلك يبقى استقرار الأسعار يخدم كل الأطراف الفاعلة في السوق للأسباب التالية:

- بالنسبة للدول المنتجة فإن عدم الاستقرار يؤثر سلبا على عائداتها المالية خاصة عند الانخفاض الحاد للأسعار ويؤدي إلى ارباك التخطيط والسياسات التنموية الاقتصادية، أما عند الارتفاع الكبير للأسعار فإنها تواجه خطر امكانية التحول عن البترول نحو مصادر بديلة من الطاقة؛
- بالنسبة للدول الصناعية المستوردة، ففي حالة ارتفاع الأسعار في السوق الدولية سينعكس ذلك على أسعار الطاقة داخليا وعلى المستهلك، وإن كان وقعه أقل مقارنة بالدول النامية، كما أن عدم الاستقرار سيؤثر على السياسات الاستثمارية لشركاتها البترولية؛

- بالنسبة للدول النامية، فإنها من يدفع الفاتورة الأعلى للطاقة أكثر من غيرها في حالة الارتفاع، أما في حالة تدني الأسعار وإن كانت تستفيد من انخفاض فاتورة البترول إلا أنها تفقد الأمل لاحقا في دخول الشركات العالمية من أجل الاستكشافات البترولية المحتملة في أراضيها.[1]

المطلب الثاني: الطلب العالمي على البترول

من خلال ملاحظة التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار المستقبلية للبترول واعتمادها في ذلك على الكميات المطلوبة في المستقبل، يعد الطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول ونشير إلى أن الطلب الدولي على البترول يختلف عن طلب أي سلعة أخرى نظرا لتأثره بعوامل متعددة مما يجعله يختلف عن باقي السلع الأخرى.

أولا: ماهية الطلب على البترول

من خلال ملاحظة التوقعات التي تبنى لمعرفة الأسعار المستقبلية للبترول واعتمادها في ذلك على الكميات المطلوبة مستقبلا، يعد الطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول، ونشير إلى أن الطلب على البترول يختلف عن طلب أي سلعة أخرى نظرا لتأثره بعوامل متعددة مما يجعله يختلف عن باقي السلع.

1.تعريف الطلب البترولي: لقد عرفته الوكالة الدولية للطاقة بأنه مجموع الخامات الموجهة للتوزيع المباشر بالإضافة إلى التزامات الموزعين مع مصانع التكرير، ويقصد بالطلب على البترول مقدار الحاجة الانسانية في جانبها الكمي والنوعي للسلع البترولية الخام أو المشتقات البترولية عند سعر معين وفي فترة زمنية محدودة بهدف الاشباع أو سد تلك الحاجة، سواء كانت لغرض الاستهلاك (كالبنزين والكيروسين...) أو لأغراض إنتاجية (كالمنتجات البترولية المستخدمة في الصناعة البتروكيماوية).[2] ولا يمكن للبترول الخام أن يلبي هذه الحاجات الاستهلاكية إلا من خلال المواد البترولية المشتقة، لذلك يعتبر الطلب على البترول الخام طلبا

[1]- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة)، الجزائر، 2007-2008، ص 25.

[2]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986-2010**، مرجع سبق ذكره، ص 94.

مشتقا لأنه منصب نحو المنتجات البترولية وليس نحو المادة الخام مباشرة، لكن إذا لم يكن هناك طلب على المنتجات البترولية لا يكون هناك طلب على البترول الخام.[1]

2. تقسيمات الطلب العالمي على البترول: ينقسم الطلب على البترول إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة، حيث أن الطلب على البترول بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات البترولية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للبترول أثر على الطلب العالمي للبترول؛

أما الطلب على البترول بغرض المضاربة في الأسواق المستقبلية للبترول، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي دخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.[2]

ثانيا : العوامل المؤثرة على الطلب العالمي للبترول:

تتأثر الكمية المطلوبة من السلعة البترولية في العالم بعدة عوامل أهمها:

1.معدل النمو الاقتصادي ومستوى التطور الصناعي: يعتبر البترول من أهم المواد الطاقوية في العملية الانتاجية، وهو القوة المحركة للتطور الصناعي والاقتصادي، لذلك يتم اعتبار الطلب المتزايد على السلعة البترولية من أهم المؤشرات الدالة على تحقيق النمو الاقتصادي وخاصة في الدول المتطورة، فكلما ارتفع وتطور النمو الاقتصادي ارتفع استهلاك الطاقة وخاصة البترول الذي أصبح يمثل نسبة كبيرة من الاستهلاك العالمي، لأن التطور الاقتصادي الكلي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي فيسعى الفرد إلى تحسين ورفع مستوى معيشته عن طريق رفع معدل استهلاكه إضافة إلى زيادة عدد وسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية والجوية، إلى جانب عدد الآلات الميكانيكية المستخدمة في مختلف الأغراض الصناعية والزراعية والتي يؤدي استخدامها إلى زيادة وارتفاع الطلب البترولي.

2.السعر: يلعب السعر البترولي دورا مهما في تحديد كمية الطلب على السلعة البترولية، وبالنظر إلى العلاقة العكسية بين السعر والطلب تختلف درجة استجابة هذا الأخير لتقلبات السعر على المدى القصير والمدى

[1] – لباني ياسمينة، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] – عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** ، مرجع سبق ذكره، ص 334.

الطويل، ففي المدى القصير يكون الطلب البترولي أقل مرونة وأي تغيير في سعر البترول يحدث تغيرا أقل منه في كمية الطلب وذلك لأن سعر البترول الخام يمثل 40٪ من سعر المادة البترولية المصنعة والجاهزة للاستهلاك، وبإضافة تكاليف النقل والتكرير والتوزيع ومختلف الضرائب ينقص الأثر الناجم عن تقلبات سعر البترول الخام في السوق العالمية على سلوك المستهلك النهائي، كما أنه ليس من السهل تغيير نمط الاستهلاك الطاقوي في الصناعات والنشاطات المختلفة والتي تمتلك آلات وماكينات تعتمد على المشتقات البترولية كوقود لها بمجرد ارتفاع الأسعار العالمية للبترول، لكن إذا استمرت هذه الأسعار في الارتفاع فإن الطلب يصبح أكثر مرونة واستجابة بالبحث عن مواد بديلة وبسعر تنافسي أقل، كما تتجه قرارات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والنشاطات الاقتصادية نحو تغيير هيكلي في الآلات والمعدات المستعملة للتكيف مع استعمال أنواع طاقوية جديدة ولا يتحقق ذلك إلا عبر سنوات عديدة.

3. السلع البديلة أو السلع المنافسة: تعتبر أسعار السلع البديلة من العوامل الأساسية التي تؤثر إيجابا أو سلبا في الطلب على السلعة البترولية، إذ تؤثر إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وتؤثر سلبا عندما تكون أسعار السلع البديلة أقل من سعر السلعة البترولية فينخفض الطلب البترولي، وبالرغم من تعدد المصادر الطاقوية البديلة للسلعة البترولية كالطاقة الشمسية والكهربائية إلا أن التكاليف لتوليدها واستغلالها تجعل أسعارها غير منافسة لأسعار المنتجات البترولية في الوقت الراهن.

4.المناخ: تتغير مستويات الطلب على البترول على مدار السنة حسب تغير الظروف المناخية ودرجات الحرارة في مختلف المناطق الجغرافية، وبالنظر إلى موسمية الطلب على هذه السلعة فإن استهلاكها يبدأ في التناقص في الفصل الثالث من كل سنة، ثم يرتفع في الشتاء مع نهاية الفصل الرابع وبداية الفصل الأول.[1]

5.النمو السكاني: يعتبر عامل السكان من العوامل المؤثرة على الطلب فكلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على جميع السلع والخدمات ومن ثم الزيادة في الطلب على الطاقة، وقد قدر الاقتصاديون أن زيادة عدد السكان بنسبة 100٪ يقابلها زيادة في الطلب على الطاقة بنسبة 30 إلى 50٪، وهذا فعند تقدير الزيادة في الطلب يجب أخذ عامل النمو السكاني في الاعتبار.[2]

---

[1]- لباني ياسمينة، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية علة الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 69-71

[2]- محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية (طبيعية وبشرية وغذائية وبيئية)**، بدون طبعة، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011، ص44.

الجدول رقم (2-1): الطلب العالمي على البترول خلال الفترة 2010-2014. (الوحدة: مليون برميل يوميا).

	2010	2011	2012	2013	2014
الدول الصناعية	47	46،5	46	45،9	45،7
باقي الدول	40،3	41،6	42،9	44،3	45،5
إجمالي العالم	87،3	88،1	88،9	90،2	91،2
نسبة التغير	/	0،9	0،9	1،5	1،5

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الواحد والأربعون لمنظمة الأوابك، ص 82.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الطلب على البترول في الدول الصناعية في تناقص مستمر منذ سنة 2010 إلى غاية 2014، أما بالنسبة لباقي دول العالم فإن الطلب على البترول في تزايد مستمر خلال نفس الفترة، وهذا ما يبرز لنا أن إجمالي الطلب العالمي على البترول كذلك في تزايد مستمر بحيث انتقل من 87,3 مليون برميل يوميا سنة 2010 إلى 91,2 مليون برميل يوميا سنة 2014.

المطلب الثالث: العرض البترولي(الإنتاج)

العرض البترولي هو الكميات من السلع البترولية التي تعرض في السوق من أجل تبادلها على ضوء الحاجة الانسانية أو من خلال الطلب عليها، تخضع لعوامل مختلفة في السوق، ويعد العرض أهم عامل مؤثر في أسعار البترول، فزيادته أو نقصانه له أثر مباشر على السعر البترولي.

أولا: مفهوم العرض العالمي للبترول

عرض البترول هو عبارة عن الكميات التي يتم تداوها في السوق من قبل العارضين أو المنتجين خلال مدة محدودة وبسعر معلوم.

1. تعريف العرض البترولي: إن عرض البترول هو عبارة عن الكميات البترولية من نوع واحد أو عدة أنواع مختلفة الموجودة في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وفي زمن معلوم، مع العلم بأنه يتأثر بمجموعة من العوامل التي تتباين في أهميتها وقوة تأثيرها عليه.

العرض البترولي للسلعة الخام هو عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها وتبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة "بائعين– منتجين" وخلال فترة زمنية محددة أو معلومة.[1]

إن العرض من أي سلعة يمثل الكميات التي يرغب المنتجون في بيعها عند مستويات سعرية مختلفة، بحيث توجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة وسعرها، فحتى يتم تشجيع المنتج على عرض كمية أكبر من السلعة البترولية لابد من إغرائه برفع السعر.[2]

2.مميزات العرض البترولي: إن عرض السلعة البترولية الخام وانتاجها يتميز عن بقية السلع الأخرى بمميزات معينة مرتبطة وناجمة عن طبيعة هذه السلعة ونشاطها الاقتصادي والصناعي حيث يكون المنتج أو العارض أو الاثنين معا محددين بها في إنتاج وعرض السلعة وخاصة تزايد الإنتاج والعرض في المدى القصير، وإن هذه المميزات تكون عقبات تجعل أو تؤدي إلى كون انتاج وعرض البترول محددا أو قليل أو معدوم في المدى القصير وخاصة في تزايده، و نبرز أهم هذه العقبات فيما يلي:

- عقبات فنية وتكتيكية متعلقة بطاقات الانتاج القصوى والفعلية والتخزين والنقل؛
- عقبات سياسية متعلقة بمرونة السياسة البترولية ومدى التكيف والانسجام في الرغبة والضرورة لتغير العرض مع الأهداف السياسية المحددة مسبقا حول ذلك؛
- عقبات اقتصادية كتعذر زيادة وانجاز الاستثمارات البترولية أو فيما يتعلق باستقرار السعر البترولي؛
- طبيعة عرض السلعة البترولية وكيفية تبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة يتم وفق صيغ معلومة ومحددة.[3]

ثانيا: العوامل المؤثرة في العرض البترولي

يتأثر العرض على البترول بعدة عوامل مختلفة وهي كالتالي:

1.منظمة الدول المصدرة للبترول "الأوبك": منظمة الدول المصدرة للبترول هي اتحاد دولي يتألف من 13دولة منتجة للبترول، بحيث أصبحت منظمة الأوبك توفر 33،3٪ من إنتاج البترول في العالم خلال سنة 2009، وهذه الحصة المهمة جعلت من الأوبك عامل مؤثر بدرجة كبيرة في أسعار البترول، وأصبح

[1] – مُحَمَّد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره ص: 115.

[2] – إيمان عطية ناصف، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، بدون سنة نشر، ص: 42.

[3] – مُحَمَّد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص: 115.

أي نقاش حول تغيير كمية البترول المعروضة من الأوبك يعتبر من العوامل الرئيسية المحركة لأسعار البترول (على الأقل على المدى القريب)؛

2. الأحداث السياسية: كالاضطرابات والنزاعات المتأججة على الساحة السياسية تؤثر بشدة في عرض البترول وبالتالي تؤثر على أسعار البترول؛

3. مستويات الإنتاج والمخزون في الدول المنتجة الأخرى: لها نفس تأثير الأوبك لكن بدرجة أقل، حيث يتأثر إنتاج البترول وأسعاره في الأسواق بمستويات الإنتاج أو مخزون البترول في الدول المنتجة الأخرى، مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD"*، روسيا أو الدول التي انشقت عن الاتحاد السوفياتي؛

4. **النضوب الطبيعي:** منتجات الطاقة لديها فترة عمر محددة لأن البترول والغاز من الموارد الطبيعية الموجودة في باطن الأرض، من الناحية النظرية سوف يتلاشى الإنتاج على مر السنين بشكل طبيعي مما يؤدي لارتفاع الأسعار؛

5.مقدار الطلب البترولي: إن مقدار الطلب البترولي هو الآخر من بين العوامل المؤثرة في العرض بصورة كبيرة، فالطلب البترولي قد يكون مقداره كبيرا أو متوسطا أو صغيرا وقد يكون متزايدا بصورة مضطربة أو مستقرة أو متناقصة، والعلاقة بين الطلب والعرض هي علاقة طردية إذ كلما كان الطلب كبيرا أو متزايدا في معدلات نموه فإن تأثيره إيجابي على تطور عرض البترول بصورة واسعة وإذا كان الطلب متغيرا ومتناقصا فإن تأثيره سلبي على العرض البترولي؛

6. مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها: المصادر البديلة هي السلع المنافسة للسلعة البترولية في مجالات استعمالية متعددة، ومن أبرز هذه المصادر الفحم الحجري، اليورانيوم، الطاقة المائية، الطاقة الشمسية، لهذا فإن مقدار توفر المصادر البديلة المختلفة في كمياتها ونوعياتها وأسعارها له تأثير كبير على عرض السلعة البترولية إيجابا أو سلبا؛[1]

* **OECD** :**O**rganisation for **E**conomic **C**o-opiration and **D**evlopment.

[1]- بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية" الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، غير منشورة)، الجزائر،2010-2011، ص: 73.

جدول رقم(2-2): توقعات العرض العالمي على البترول لسنوات 2015-2019. (الوحدة: مليون برميل يوميا)

	2015	2016	2017	2018	2019
من داخل الأوبك	35،5	35	34،9	35،3	35،6
من خارج الأوبك	57،1	58،4	59،4	59،9	60،6

المصدر: توقعات منظمة الأوبك للعرض والطلب على النفط لشهر فبراير 2015.

يبين لنا الجدول أعلاه توقعات العرض والطلب العالمي على البترول من داخل وخارج الأوبك لسنوات 2015-2019، ويظهر لنا من خلال هذا الجدول أن العرض من طرف منظمة الأوبك سيبقى في نفس المستوى تقريبا أي في حدود 35٪، أما عرض الدول من خارج الأوبك فنلاحظ أنه في تزايد مستمر، حيث سينتقل عرض البترول من 57،1 مليون برميل يوميا في سنة2015 ليصل إلى 60،6 مليون برميل يوميا في سنة 2019، وهذا ما يبين لنا أن هناك دول أخرى من خارج المنظمة تسعى لتوفير أكبر قدر ممكن من السلعة البترولية في السوق العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

الشكل (2-1): تغيرات العرض والطلب العالمي على البترول خلال العام 2014

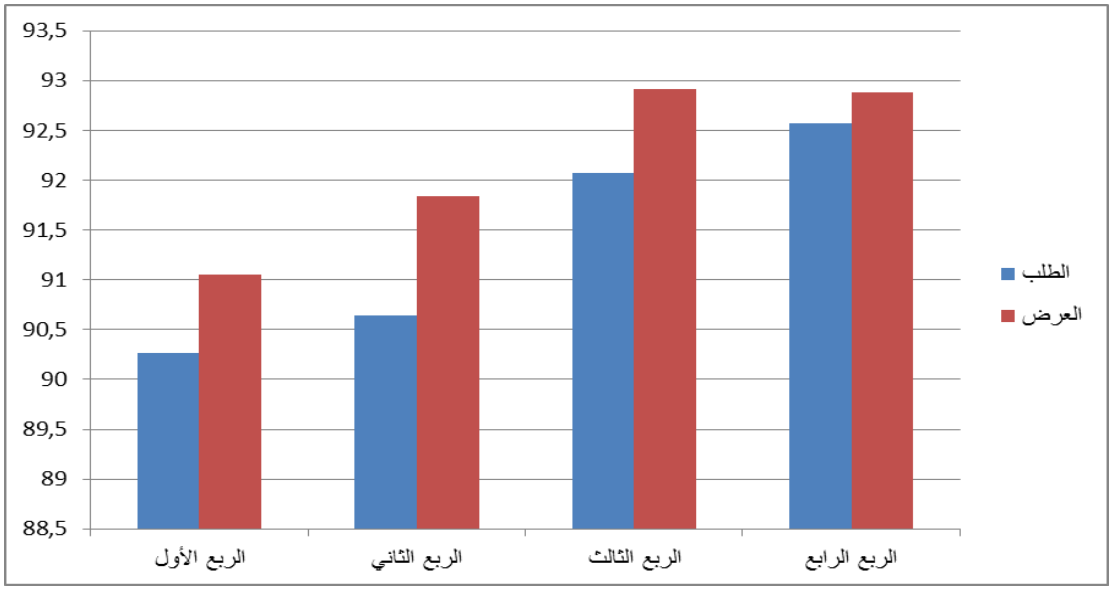

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الانترنيت: الموقع الرسمي **جريدة العربي الجديد**، تاريخ الاطلاع: 2015.12.18، على الساعة: 02:06، معادلة العرض والطلب والحالة النفطية الراهنة،[على الخط]: https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/3/

يبين لنا الشكل الأعلى تغيرات الطلب والعرض العالمي للبترول خلال العام 2014، ونلاحظ من خلال هذا الشكل أن كلا من الطلب والعرض في تزايد، حيث أن الطلب خلال الربع الأول من العام كان يقدر بحوالي90,26 عند متوسط سعر 103,35، لينتقل إلى90,64 عند متوسط سعر 103,35 في الربع الثاني، ثم ارتفع ليصبح يقدر بحوالي92,07 بمتوسط سعر97,78 خلال الربع الثالث، أما خلال الربع الأخير من العام 2014 فقدر بـ 92,57 بمتوسط سعر73,16.

أما عن العرض البترولي لسنة 2014 فلاحظنا أنه خلال الربع الأول قدر بـ91,05، والربع الثاني قدر بـ 91,84. ، فيما سجل كل من الربع الثالث والرابع ما قدر بـ 97,98 و 73,16 على التوالي.

المبحث الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي.

تخضع أسعار البترول إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي تساهم في تغير أسعار البترول، والتي تؤثر بالسلب والإيجاب على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة وكذا الدول المستهلكة والمصدرة كما لا ننسى اقتصاديات الدول العربية.

المطلب الأول: آثار تغير أسعار البترول على الدول المنتجة والمصدرة

إن التقلبات الشديدة في أسعار البترول لها آثار عنيفة على كل مستويات النشاط الاقتصادي في اقتصاديات الدول البترولية، حيث أن الموارد المالية للبترول الخام تشكل أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المنتجة للبترول الخام وحتى المصدرة له.

أولا: آثار ارتفاع الأسعار على الدول المنتجة

يرى البعض أن الارتفاع المبالغ فيه في أسعار البترول يزيد من مخاوف الدول المنتجة من أن يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة معدلات التضخم في الدول المستهلكة مما يخلق تباطؤا في اقتصادياتها وما يترتب عليه من تراجع مستويات استهلاكها من البترول مما يضعف الطلب على السوق العالمية ويؤثر بشكل سلبي على الأسعار.

وفي نفس الوقت فإن الارتفاع المبالغ فيه لأسعار البترول قد يحث الدول المستهلكة للبحث عن البدائل له، والتركيز على استخدام أنواع الطاقة البديلة مثل الغاز الطبيعي، والطاقة النووية الشمسية.

ويبدو أنه رغم ذلك فقط حققت الدول المنتجة والمصدرة للبترول أرباحا متزايدة خاصة دول الخليج العربي، إذ شهدت انتعاشا اقتصاديا، حيث أوضح البنك الدولي في تقرير له أن البترول سيولد دخولا إضافية هائلة لبلدان المنطقة، وإن هذه الطفرة في الأسعار قد ساعدت دولا كثيرة على تحسين وضعها المالي، مما سيولد آثار سلبية واختلالات كبيرة.

وتعتبر الزيادة الكبيرة في العائدات البترولية فرصة نادرة لدول مجلس التعاون والبلدان النامية المنتجة للبترول لإعادة ترتيب أوضاعها المالية، حيث أن كافة الموازنات الخليجية سوف تحقق فائضا مما يؤدي إلى ضخ مزيد من الأموال في أسواق هذه البلدان.[1]

الارتفاع الكبير للذهب الأسود إلى غاية 2014 كان له آثار على سياسات الدول المنتجة سواء على مستوى سياساتها الخارجية أو الداخلية، بعض الدول المنتجة زاد حضورها على المستوى الدولي بامتلاء خزائنها، سيما التي تعارض الهيمنة الأمريكية كما هو الشأن بالنسبة لروسيا وإيران وفنزويلا، فروسيا التي كانت نفوذا استراتيجيا في أوكرانيا، قامت بضم شبه جزيرة القرم، كردة فعل منها على الدعم الذي حضي به الموالون لانضمام أوكرانيا إلى أوروبا، ولجأ الغرب إلى العقوبات الاقتصادية ضد موسكو كي تتوقف عن دعم الموالين لها في شرق أوكرانيا[2].

عند ارتفاع أسعار براميل البترول أصبحت الدول النامية تتأثر بسبب "الصلة الوثيقة "التي أصبحت بين أسعار الطاقة و أسعار الغذاء، فكلما ارتفعت أسعار الوقود الأحفوري* ارتفعت أسعار الأسمدة وأسعار النقل، وهي أكثر العوامل تأثيرا على أسعار الغذاء، وهذا بالإضافة إلى الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي استخدمت عام 2005 ربع محصولها من الذرة، "وهذا ما يمثل10% من الإنتاج العالمي"، في إنتاج الوقود الحيوي بسبب ارتفاع أسعار البترول، ومع زيادة الجفاف والطلب ارتفعت أسعار المواد الغذائية والأساسية بنسبة 75% عام 2005، وهذا ما أثر على اقتصاديات الدول المنتجة للبترول[3].

ويمكن تلخيص آثار ارتفاع أسعار البترول على الدول المصدرة فيما يلي:

- زيادة كبيرة في العوائد وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، حيث بلغت العوائد البترولية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 لتصل إلى 278 مليار دولار عام 1980 ثم إلى

---

[1] ـ صبري عمارة، **تقلبات أسعار البترول، مجلة شؤون خليجية**، الكويت، العدد 40، 2005 ، ص 14.

[2] – الانترنت: ، **الموقع الرسمي لقناة أورو نيوز**، تاريخ الاطلاع : 2016.02.20، على الساعة: 00:54، انخفاض أسعار النفط على البلدان المصدرة والمستوردة، [على الخط]، **http:// Arabica. Euronews.com/2015/01/16/seven–unesequeces–prices of– falling– oil–**

*– **الوقود الأحفوري**: هو وقود يستعمل للإنتاج الطاقة الأحفورية، يستخرج من المواد الاحفورية كالفحم، الغاز الطبيعي ومن البترول أيضا وهو عبارة عن بقايا الكائنات الحية من النباتات والحيوانات التي تعرضت لدرجة حرارة وضغط مرتفعين.

[3]- وحير خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر–**، مرجع سبق ذكره، ص :117.

167 مليار دولار عام 2001، وقد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول، وعززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية؛

- زيادة حجم الفوائض البترولية، حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار عام 1973 إلى 106 مليار دولار عام 1980، وتوجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية بإنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية[1].

[1] – موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر** ،مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87 .

الشكل رقم(02-02) :انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الدول المصدرة للبترول.

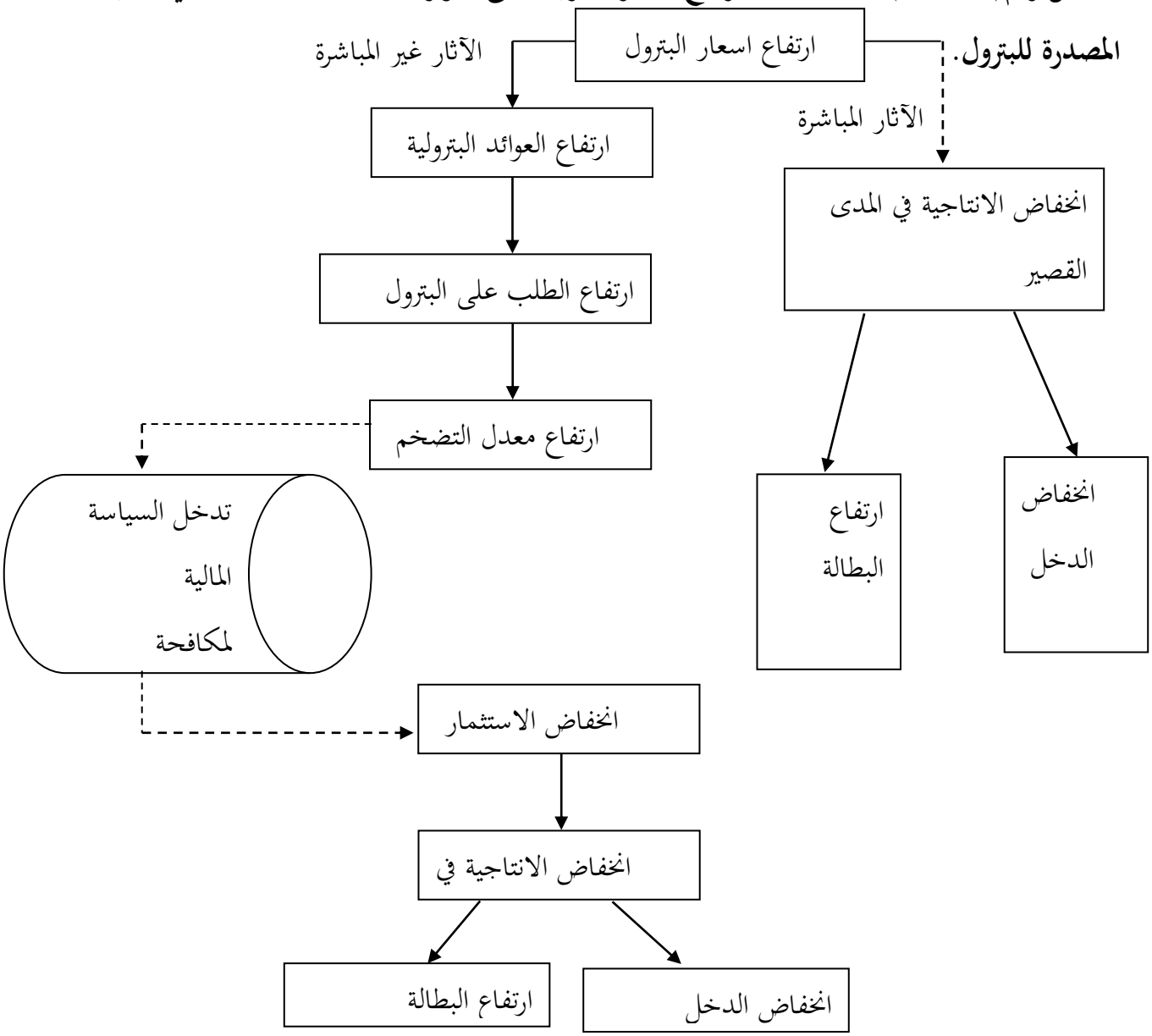

المصدر: بن رمضان أنيسة، **تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، مجلة الاستراتيجية والتنمية**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، العدد9، جويلية 2015، ص :28.

نلاحظ من خلال الشكل المبين أعلاه أن انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية للدول المصدرة للبترول يظهر لنا أثران، أثر مباشر وأثر غير مباشر على انخفاض الإنتاجية في المدى القصير مما يؤدي مباشرة إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة، أما الأثر غير المباشر فيظهر

بارتفاع العوائد البترولية وارتفاع الطلب البترول مما يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، الأمر الذي يدفع بتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية لمكافحة التضخم مما يؤدي بالاستثمار إلى الانخفاض وبالتالي انخفاض الإنتاجية في المدى القصير مما يخفض من الدخل ويدفع بارتفاع معدلات البطالة.

ثانيا: آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المنتجة:

شهد البترول هبوطا دراماتيكيا في أسعاره من 115 دولار للبرميل في جوان 2014 إلى أقل من 45 دولار بنهاية جانفي 2015، ليفقد أكثر من 60 % من قيمته، ولهذا الانخفاض تداعيات مؤثرة على ميزانيات معظم الدول المنتجة للبترول، والتي بات كثير منها متضرر بشكل قاس، وأخرى لا تزال قادرة على الصمود لسنوات مقبلة بسبب الاحتياطات المالية الضخمة المتراكمة من عوائد البترول في السنوات السابقة وتشير توقعات الخبراء إلى الهبوط الحاد في السعر سيؤدي إلى خسائر للمنتجين لا تقل عن 2 تريليون دولار سنويا، ويكسبها المستهلكون، بافتراض حجم الاستهلاك العالمي بنحو 90 مليون برميل من النفط يوميا.

حيث أن مصادر منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك "تشير إلى أن هبوط سعر البترول يقترب من نهايته ليستقر على المدى القصير بين مستوى 40إلى 60 دولار للبرميل ، ذلك أن المنتجين من خارج المنظمة لا يمكنهم تحمل هبوط أسعار البترول بنفس القدرة المتاحة لدى أعضاء أوبك. كما من المتوقع تراجع الإمدادات البترولية من خارج أوبك، باعتبارها أصبحت مرتفعة التكلفة، حيث أن تأثير الأسعار المنخفضة سيكون أكبر من الدول من خارج المنظمة، وليس على أعضائها الذين يتمتعون بتكلفة إنتاج منخفضة وسيؤدي خروج قدر من الإنتاج من السوق إلى انحسار فائض معروض، مما يجر إلى ارتفاع تدريجي في الأسعار، ستبدأ مظاهره بالبروز خلال النصف الثاني من عام 2015. وفي ضوء انخفاض أسعار البترول حاليا، سيترتب نتائج سلبية عن نقص الاستثمارات و الإنفاق على المشروعات النفطية، حيث قد ينتج عن نقص الاستثمار في الوقت الحاضر نقصا في الإمدادات المستقبلية، مما يدفع بأسعار البترول إلى تسجيل قفزات كبيرة مستقبلا.[1]

إن الدول البترولية وبمجرد هبوط رياح انخفاض أسعار البترول، نجد أن القائمين على الشؤون الاقتصادية والسياسية في هذه البلدان يسارعون إلى المطابقة بترشيد الإنفاق، والتحذير من الدخول في عجز

[1]- عماد شهاب، **استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015–2016 في ظل التحولات والمتغيرات**، التقرير السنوي رقم (8) للاتحاد العام لفرق التجارة والصناعة والزارعة للبلاد العربية، أفريل 2015، ص ص 14-15.

الميزانية، ويطالبون بوضع خطة طارئة لمواجهة الانخفاضات الكبيرة في أسعار البترول والعكس صحيح، فالتقلبات المستمرة في أسعار البترول جعلت الاقتصاديات البترولية تعيش في حالة اضطرابات دائمة ومستمرة، فعند حدوث الانخفاض في أسعار البترول في أواخر عام 1985 وأوائل 1986 حدثت أزمات كارثية في الدول المصدرة للبترول حيث دخلت اقتصادياتها في مديونية ضخمة أثقلت كاهلها لسنوات طويلة[1].

تتلخص أهم آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المصدرة فيما يلي:

- انخفضت أسعار الخام الأمريكي تحت 45 دولار للبرميل هو الأقل منذ 2009 وبدأت آثاره بالظهور وأصبح العالم يسمع عن إفلاس بعض الشركات المنتجة لهذه الزيوت غير التقليدية، ولقد أشهرت شركة سامسون إفلاسها وتقدر قيمة هذه الشركة بحوالي 7 مليارات دولار؛
- أعلنت 19 شركة إفلاسها قي وقت سابق بسبب انخفاض أسعار الخام الأمريكي وعدم السماح لها بتصدير هذا الخام خارج أمريكا؛
- لا شك أن دول الأوبك قد دفعت الثمن الأكبر للحفاظ على حصتها السوقية والتي تتمثل بانخفاض دخلها من البترول بحوالي 50% في عام 2015، ولكن لم يكن أمام الأوبك إلا خيارين أولهما عدم الإنتاج وذلك بالاستمرار بإنتاج حوالي 32 مليون برميل باليوم، وأما الخيار الثاني فكان أن تخفض الأوبك إنتاجها وبذلك تستفيد شركات الزيت الصخري الأمريكية والروسية؛
- وصلت قيمة الاستثمارات في مشاريع حفر واستكشاف البترول في دول الأوبك عام 2014 إلى حوالي 120 مليار دولار ولكن هذه الاستثمارات سوف تنخفض في العالم الحالي إلى حوالي 40 مليار دولار أي انخفاض بمقدار الثلثين، وتتوقع أوبك أن يستمر الانخفاض في الاستثمار في صناعة البترول حتى عام 2018 وهذا يعني أن الاستثمار سوف ينخفض في الأربع السنوات بنفس النسبة وسيكون لهذا الانخفاض في الاستثمار أثر سلبي على إنتاج البترول؛

[1]- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر–**،مرجع سبق ذكره، ص- ص: 116- 117.

- لقد خسرت دول الأوبك في عام واحد حوالي 400 مليار دولار جزاء انخفاض أسعار البترول بحوالي 50 دولار للبرميل. وأما روسيا فهي أكبر الخاسرين من خارج الأوبك، إذ تصدر حوالي 7 ملايين برميل باليوم وبذلك فإنها خسرت حوالي 130 مليار دولار في عام واحد؛
- ستعاني دول الأوبك من آثار انخفاض أسعار البترول، والمملكة بشكل خاص من أكثر من يعاني من انخفاض الأسعار، وتصدر المملكة سنويا حوالي 2.5 مليار برميل من الخام، وهذا يعني أن كل دولار تفقده المملكة حوالي 2.5 مليار دولار في العام وهو مبلغ كبير ويؤثر على ميزانيتها وعلى نفقاتها، وأما فنزويلا فلقد فقدت عملتها أكثر من 85% من قيمتها جراء انخفاض أسعار البترول؛
- خسر أكبر عشر منتجين للزيت الصخري في أمريكا هذا العام حوالي 15 مليار دولار مقابل ربح 3.5 مليار دولار العام الماضي؛

أما بخصوص شركات البترول العالمية فقد أعلنت قبل أيام الشركات (شل واكسون، بيتش بتروليوم، شيفرون) أرباحها للفصل الثالث من العام وجاءت أقل من أرباح الفصل الثالث من العام الماضي بحوالي 40%، أما الصين واليابان وكوريا الجنوبية ودول الاتحاد الأوروبي فستنعكس ايجابا على التنمية في دولها[1].

المطلب الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على اقتصاديات الدول المستهلكة

مما لا شك فيه أن الارتفاع الكبير في أسعار البترول قد يتسبب في مخاوف لدى الدول المستوردة والمستهلكة بشأن التكلفة الاقتصادية لأسعار الطاقة، كما تتسبب زيادة أسعار الوقود في زيادة غير مرغوبة في التضخم، ومن المنتظر أن يؤدي ذلك إلى تراجع نمو الاقتصاد العالمي وإن اختلف أثر ذلك من اقتصاد إلى آخر.

أولا: آثار ارتفاع أسعار البترول على الدول المستهلكة:

بدأت التقلبات الحادة في أسعار البترول في أواخر عام 1973، ومنذ تلك الفترة والأسواق البترولية العالمية تعاني من عدم الاستقرار وهو ما دفع بالدول المستوردة للبترول إلى تغير سياستها اتجاه الطاقة تغيرا جذريا بسبب ما عانته اقتصادياتها في ذلك الوقت من الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع الأسعار، حيث

[1] – الأنترنت: سليمان الخطاف، **الموقع الرسمي لجريدة اليوم**، تاريخ الاطلاع: 2016.02.23، على الساعة 17:08، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة، [على الخط]، **http://www. Alyaum .com /article /4098079**.

قررت الحكومة الأوروبية في ذلك الوقت تنويع مصادر الطاقة وتنويع مصادر شراء البترول والغاز، ومن ثم اللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات البترولية كضمان لاستقرار التمويل من جهة ومحاولة التحكم في أسعار الوقود الأحفوري من جهة أخرى، كما أشرنا سابقا بأن الحكومات الأوروبية قامت بوضع قرارات تسمح بالاعتماد الكبير على الطاقة الكهربائية المنتجة من المفاعلات النووية، وهذا رغم المعارضة الشديدة من شعوبها، فعلى سبيل المثال وخلال فترة عشر سنوات (1975-1985) قامت فرنسا لوحدها ببناء 50 مفاعل نووي ثم رفعت هذا العدد إلى نحو 75 مفاعل، كما تعمل الحكومات الأوروبية بكامل قدراتها وهي تمد فرنسا بحوالي 70% من احتياطاتها للطاقة الكهربائية، وعلى نفس النهج سارت الدول المستهلكة للبترول.

وإن الشيء الملاحظ هو أنه كلما كانت تقلبات الأسعار باتجاه الارتفاع أدت إلى حدوث آثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي.

وأيضا يؤدي ارتفاع مصدر الطاقة الرئيسي في العالم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات ومنه انخفاض القدرة الشرائية، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للبترول وفي مقدمتها الدول الصناعية الغربية في أزمات مالية وضغط اجتماعي رهيب، خاصة وأن استهلاك الفرد من الطاقة في المجتمعات يتميز بالارتفاع الشديد، وإن الارتفاعات المفاجئة والحادة في أسعار البترول جعلت الدول المستهلكة للبترول تعيش قلقا شديدا وهذا بسبب تحويل معظم ثرواتها إلى فاتورة الحصول على مصادر الطاقة الأحفورية، والتي لا تزال المصدر المهم والأساسي لتغذية صناعتها وتحريك عجلة الاقتصاد وتطوير التنمية البشرية، والتي أخذت في التنامي حيث تدفع الدول المستهلكة حوالي 05 مليارات دولار يوميا لسد احتياجاتها من البترول ومواجهة الطلب المتزايد خاصة في قطاع الصناعات وكذلك قطاع المواصلات، ونجد بأن الدول المستهلكة الرئيسية للبترول في العالم تسعى جاهدة لأجل ضبط التحكم في استهلاكاتها الطاقوية، ولكن على العموم نلاحظ بأن اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول فشلت وإلى حد بعيد في معالجة التأثيرات الناتجة عن تذبذب أسعار البترول والتي تأخذ مسار صاعد باستمرار، رغم أن آليات إدارة البترول المستورد فرضت نسب ضريبية مرتفعة تضاف إلى الأسعار السائدة بهدف ترشيد الاستهلاك، كما أن الدول الصناعية الغير منتجة للبترول أخذت من الاعتبارات البيئية منطلقا لها لأجل الضغط باتجاه البحث عن

البدائل أقل كلفة وأقل أضرار بالبيئة وهذا كله بسبب الآثار الوخيمة التي تتركها تقلبات الأسعار على اقتصادياتها خاصة إذا كانت هذه التقلبات باتجاه تصاعدي، كما أن الدول المستهلكة للبترول تقوم بعقد قمم بصورة دائمة ومستمرة بسبب قلقها الشديد من ارتفاع أسعار البترول ومحاولة إبراز بأن سعر البترول المرتفع سيساهم بتخفيض معدلات النمو الاقتصادي العالمي، وقد برز هذا من خلال تصريح المستشار الألماني – جيرهارد شوردر– حيث قال: "بأن أسعار البترول ليست خطرا وإنما هي خطر محتمل"، كما عبر وزير المالية البريطاني– غوردن براون– عن قلقه من استمرار أسعار البترول في الارتفاع حيث صرح قائلا: "بأن الارتفاع في أسعار البترول وخاصة عند بلوغها المستويات العالية التي بلغتها قد يكون لها أثر مدمر على النمو".

ومع استمرار موجة الارتفاع المطرد في أسعار البترول لأن تواصل هذا الارتفاع سيؤدي إلى تراجع الأداء الاقتصادي العالمي، وحثوا الدول المنتجة للبترول على زيادة طاقتها الإنتاجية ودعو الدول المستهلكة إلى اتخاذ إجراءات للمحافظة على الطاقة الأحفورية والتوسع في استخدام مصادر الطاقة البديلة وبهذا نستنتج أن تقلبات أسعار البترول تؤثر تأثيرا شديدا على اقتصاديات الدول المستهلكة[1].

ثانيا: آثار انخفاض أسعار البترول على الدول المستهلكة للبترول

تتمثل هذه الآثار فيما يلي:

- انخفاض قيمة الواردات من البترول لهذه الدول حسب درجة اعتمادها على البترول المستورد؛
- انخفاض أعباء خدمة الديون الخارجية؛
- تتأثر هذه الدول بانخفاض العوائد المالية النفطية للدول البترولية والتي بدورها ستخفض من وارداتها من هذه الدول وبالتالي سوف تنخفض صادرات هذه الدول؛
- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول البترولية للدول النامية؛

[1]– وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر–**،مرجع سبق ذكره، ص ـ ص: 118- 119.

- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.[1]

المطلب الثالث: أثار تقلبات أسعار البترول في الأقطار العربية:

يتعرض العائد من البترول في الأقطار العربية المصدرة الصافية له إلى تغييرات حادة عبر الزمن، وذلك نتيجة للتقلبات في الأسعار صعودا أو هبوطا أولا، ثم نتيجة للتغير في الكميات المنتجة والمصدرة ثانيا؛

وقد تعرضت أسعار البترول لانخفاض بدءا من عام 1982 ثم بدأ الانهيار حقيقي في الأسعار عام 1986 حتى أن سعر البرميل في عام 1987 لم يبلغ قط السعر الرسمي للأوبك وهو 18 دولار للبرميل، وقد صاحب انخفاض في أسعار البترول تقييد لإنتاجه في معظم البلدان البترولية نظرا إلى وجود فائض من العرض، ومن المفيد لمناقشة أثر تدهور عائدات البترول على الاستثمارات التمييز بين حالة الأقطار المصدرة الصافية للبترول وبين حالة الأقطار العربية المستوردة الصافية للبترول بين البلدان العربية.

أولا: الأقطار العربية المصدرة الصافية للبترول

أدى التدهور في أسعار البترول إلى انخفاض مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لانخفاض عائدات البترول، إما نتيجة لتدهور السعر وإما للانخفاض أيضا في الكميات المنتجة والمصدرة، ومن المفترض أن يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بشكل مباشر إلى تخفيض كل من الاستثمار والاستهلاك، وإلى جانب انخفاض العائدات البترولية يتوقف انخفاض الاستثمار والاستهلاك ومقدار الثروة المتراكمة أو الفوائض التي قد تمتلكها البلدان البترولية أو حجم المديونية وعبء الدين من الناحية الأخرى، كما يتأثر أيضا بحجم التحويلات المالية من الخارج وإليه.

وبالنسبة إلى هذه العوامل، يمكن التمييز بين البلدان البترولية الرئيسية، خصوصا تلك التي تمكنت من تكوين مدخرات ضخمة في شكل فوائض مالية (السعودية والكويت بشكل خاص) وبين البلدان البترولية مثل مصر وسوريا وتونس التي يلعب البترول فيها دورا أصغر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ولكنها تعاني عجزا في ميزان المدفوعات فيها وتقع تحت أعباء مديونية ضخمة.

[1]- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: 89.

ففي حالة البلدان الرئيسية المصدرة للبترول، يكون تأثير الانخفاض في الأسعار أشد على الناتج المحلي الإجمالي على كل من التغيير في الاستثمار والاستهلاك والميل الحدي للاستثمار والاستهلاك كان منخفضا نسبيا إلى أن جزءا من الناتج المحلي الإجمالي لم يكن يستخدم للإنفاق على أي من الاستثمار الداخلي أو الاستهلاك، بل كان متراكما في شكل فوائض مالية تستثمر خارج الوطن.

من ناحية أخرى، فإن وجود الفوائض المالية المتراكمة يعني أولا حصول القطر على ناتج لاستثماراتنا الخارجية يمكن أن يعوض جزءا من النقص في عائدات البترول، كما أن الفوائض المتراكمة قد تصبح مصدرا لتمويل إضافي للاستيراد والاستثمار والاستهلاك، وعلى العكس في البلدان الرئيسية المصدرة للبترول التي تتمتع بفوائض مالية، فإن بلدانا مثل مصر وتونس وسوريا يحتمل أن يكون التأثير المباشر لانخفاض أسعار البترول على الناتج المحلي الإجمالي فيها أقل منه في البلدان المصدرة الرئيسية، أما الأثر غير المباشر فيتحمل أن يكون أكبر، أولا لارتفاع الميل الحدي لكل من الاستثمار والاستهلاك، وثانيا لأنها تعاني بالفعل عجزا كبيرا في ميزانها الحسابي وتثقل كاهلها خدمة الدين التي تبلغ نسبة عالية من صادراتها، ومن ثم فإن انخفاضا محدودا في الناتج المحلي الإجمالي سيكون له تأثير كبير على الاستثمار والاستهلاك، خصوصا وأن عائدات عمالها العاملين في الخارج وتحويلاتهم تتعرض للانخفاض أيضا نتيجة لبدء الركود الاقتصادي في البلدان البترولية، أو لأن البلدان قد اتخذت سياسات معينة تستهدف الحد من الاعتماد على العمل الوافد، بما فيه العمل العربي، ومن ثم فمن المحتمل أن يكون الهبوط في الاستثمارات في البلدان أشد من الهبوط في البلدان البترولية الرئيسية.

ويلاحظ أن التركيز تم فيما سبق على أثر "القيد المالي" على الاستثمار في كل من البلدان البترولية الرئيسية والبلدان الأخرى التي يكون البترول جزءا محدودا من ناتجها المحلي الإجمالي، على أن هناك عوامل إضافية قد يكون لها تأثير على السلوك الاستثماري للبلدان العربية المختلفة ومن ذلك مثلا الوصول إلى حالة تشبع في بعض المجالات الاستثمارية بمعنى آخر محدودية الطاقة الاستيعابية في بعض المجالات أو البلدان ويلاحظ في هذا المجال أن العديد من بلدان البترول الرئيسية، وخصوصا منطقة الخليج، قد استكملت إلى درجة كبيرة مشروعات البنية التحتية فيه، كما أن هذه البلدان أسست قطاعا إسكانيا ضخما في فترة الرواج البترولي، أدى إلى وجود فائض من المساكن غير المستخدمة ومن ناحية أخرى فإن

بعض الصناعات التصديرية التي أنشأتها تعاني وجود فائضة على النطاق العالمي وتواجه بالتالي صعوبات في تسويق منتوجاتها، وقد تؤدي هذه العوامل إلى تخفيض الاستثمارات أو على الأقل تخفيض معدلات نموها دون أن يرتبط ذلك ارتباطا مباشرا بوجود قيد مالي.

من الناحية الأخرى، فإن البلدان الكثيفة السكان، مثل مصر، وقد تجد نفسها مضطرة للمحافظة على معدل استثمار مرتفع فيها رغم القيود المالية، ويحتمل أن تلجأ لتحقيق ذلك إما إلى مزيد من الاقتراض من العالم الخارجي إذا كان ذلك ممكنا، أو إلى تطبيق سياسة فعالة للحد من الاستهلاك الترفي وتحقيق فرص أكبر للاستثمار.

ثانيا: الأثار على الأقطار العربية المستوردة الصافية للبترول

يؤدي الهبوط في أسعار البترول في تحول شروط التبادل لمصلحة الأقطار العربية المستوردة للبترول كغيرها من البلدان المستوردة ومن شأن ذلك أن يزيد من الرفاهية الاقتصادية للبترول كغيرها من البلدان المستوردة ويزيد بالتالي من إمكانات زيادة الاستثمار والاستهلاك فيها، كما أن شأن انخفاض فاتورة مدفوعات البترول أن يقلل من العجز في ميزان المدفوعات لدى البلدان المستوردة للبترول ومن شأنه أيضا أن يخفض الاستثمار والاستهلاك إلا أن هذا التأثير الإيجابي لانخفاض أسعار البترول قد يحد منه تأثير هبوط أسعار البترول على التحويلات الصافية ودخول عوامل إنتاج أخرى فيها، بعدما بلغت قيمة صافي التحويلات ودخل عوامل الإنتاج من الخارج نسبة كبيرة من موارد عدد من البلدان العربية المستوردة الصافية للبترول مثل الأردن واليمن العربية، وقد انخفضت هذه التحويلات بالفعل مع انخفاض أسعار البترول عام 1982، يحتمل أن يؤثر هبوط الأسعار سلبا على حركة رؤوس الأموال من البلدان البترولية الرئيسية المنتجة إلى البلدان المستوردة ، ثم فإن النتيجة النهائية لانخفاض أسعار البترول قد تكون سلبية في حالة البلدان العربية المستوردة للبترول أيضا كما هو الحال إلى البلدان المصدرة.[1]

[1]- ابراهيم سعد الله، محمود عبد الفضيل، **التنمية العربية** ، بدون طبعة، بدون دار نشر، بيروت – لبنان ، 2001، ص ص:337-339.

المبحث الثالث: دراسة نماذج دولية لانعكاسات انخفاض أسعار البترول على اقتصادياتها.

تختلف الآثار المترتبة عن انخفاض أسعار البترول اختلافا كبيرا من بلد لآخر، وبحسب خبراء فإن الهبوط الحاد لأسعار البترول يبدو نعمة للبلدان الرئيسية المستهلكة للبترول، في وقت تجددت فيه المخاوف بشأن النمو الاقتصادي، لكنه قد يكون نقمة للبلدان المنتجة.

المطلب الأول: آثار انخفاض أسعار البترول على بعض الدول العربية

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تغيرا كبيرا في السنوات القليلة الماضية، وإن أهم هذه التغيرات هو أن أسعار البترول انهارت في الأسواق البترولية العالمية ووصلت إلى مستويات أقل من 50 $ للبرميل، وسيكون لهذا الانخفاض آثار وعواقب واسعة على الدول العربية .

أولا: مصر

أصبحت مصر مستوردا صافيا نظرا لازدياد الاستهلاك بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 3٪ خلال السنوات العشر الماضية ليفوق مستوى إنتاج البترول، ومن المتوقع أن يؤثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد المصري من خلال تقليص عجز المالية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم والفقر، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار البترول سيؤثر إيجابا على النمو، إذ سيؤدي هبوط الأسعار إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار السوق (بفضل انخفاض فاتورة استيراد البترول)، ومن ثم فإنه قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية وارتفاع مستويات الإنتاج، وقد يساعد انخفاض أسعار البترول أيضا مصر على الاستفادة من إمدادات الطاقة الإضافية خلال الصيف وتفادي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، الأمر الذي قد يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة، وإن انخفاض أسعار البترول قد يضعف تدفق الأموال نظرا لأن مصر من أكبر المتلقين لتحويلات المغتربين والمساعدات الأجنبية والاستثمارات من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وقد يؤثر هذا على النمو تأثيرا سلبيا عن طريق تقليص الاستثمارات، ويظهر أثر انخفاض أسعار البترول على مؤشرات الاقتصاد التالية:

1.الاصلاحات: من المتوقع أن يتيح انخفاض أسعار البترول للحكومة مجالا لمواصلة برنامجها الاصلاحي، ويشتمل البرنامج على خفض دعم الوقود تدريجيا على مدى السنوات الخمس القادمة، وقد رفعت الحكومة

بالفعل أسعار الوقود 78٪ خلال العام الماضي، وهي تهدف إلى إلغاء الدعم كله بحلول عام 2019، ومازال يجري تنفيذ المرسوم الخاص بأسعار الكهرباء والذي يهدف إلى إلغاء الدعم بنهاية السنة المالية 2018-2019 ، وقد حققت الحكومة بالفعل وفرا من انخفاض أسعار البترول إذ انخفض الإنفاق على دعم منتجات الطاقة بمقدار الربع، وسيجري تحويل هذا الوفر على الأرجح إلى استثمارات لتحسين جودة مرافق البنية التحتية، وإن الوفرات الاضافية الناتجة عن انخفاض أسعار الوقود قد تساعد على تسريع وتيرة تنفيذ خطط معينة تعود بالنفع على الجميع مثل توسيع نطاق شبكة الغاز الطبيعي في أنحاء مصر وتنويع موارد الطاقة وتطوير قاعدة البنية التحتية...الخ.

2.ميزان المالية العامة: سيكون لانخفاض أسعار البترول أثر إيجابي يتمثل في خفض العجز المرتفع للمالية العامة، وذلك بدرجة رئيسية من خلال تقليص فاتورة دعم الوقود، وكانت مصر قد خصصت في ميزانيتها 100،4 مليار جنيه مصري لدعم الطاقة في السنة المالية 2014-2015 على افتراض أن سعر البترول 105 $ للبرميل، مع مراعاة إصلاحات الطاقة التي تم تنفيذها في ماي 2014، ومن المتوقع في ضوء انخفاض أسعار البترول أن يخفض الانفاق على الدعم بنسبة تبلغ 25٪ (نحو 0،5٪ من الناتج الإجمالي المحلي) للسنة المالية 2014-2015.

3.التضخم: يتوقف أثر انخفاض أسعار البترول على معدل التضخم في مصر بالتأثير على تكاليف الشحن البحري والنقل، ونظرا لأن أسعار الوقود المحلية تتحدد بقرارات إدارية، فإن انخفاض الأسعار العالمية لن يكون له أثر على تكاليف النقل، غير أن هذه التطورات سيكون لها أثر مباشر على تكلفة استيراد السلع ومن ثم على معدلات التضخم المحلية ولا سيما الأغذية التي تمثل 40٪ من إنفاق المستهلكين، وقد تؤدي زيادة معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية أيضا إلى تعزيز العرض الكلي والحد من اختناقات العرض ونقص إمداداته.[1]

ثانيا: دول مجلس التعاون الخليجي

لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد على البترول على نحو كبير، فعام 2014 شكل ما نسبته 69٪ من مجموع صادراتها، 84٪ من مداخيل ميزانيتها، و33٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، صحيح أن

[1]- البنك الدولي، **انخفاض أسعار النفط، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، بدون بلد، العدد الرابع، جانفي 2015، ص- ص: 7-8

نسبة القطاع غير البترولي لدول مجلس التعاون سجلت ارتفاعا في السنوات القليلة الماضية، إلا أن نمو هذا القطاع وتوسعه لا يزال مرتبطا بطرق مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع البترولي ودورة أسعار البترول، من خلال آلية الإنفاق الحكومي، إضافة إلى نسب التركز التي لا تزال عالية في الصادرات، وفي مداخيل الدول من البترول، ويمكن أن تتأثر دول مجلس التعاون بانخفاض أسعار البترول من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي: الدخل والإنفاق، تفارق الدورات الاقتصادية وسعر الصرف.

1.قناة الدخل والإنفاق: هي قناة التأثير التقليدية والمباشرة، ولو بقي سعر البرميل الواحد من البترول 60 $ أو أقل فترة زمنية طويلة فستتأثر دول مجلس التعاون تأثرا سلبيا بدرجات متفاوتة، وذلك بحسب درجة الاعتماد على البترول في الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات المالية الحكومية، وسعر البترول التعادلي للميزانيات الحكومية والاحتياطات المتوافرة لهذه الدول، وسيكون ثمة عجز في الميزانيات في حال بقاء الأسعار تحت السعر التعادلي للميزانيات عند مستويات الإنفاق الحالية، وبعض الضغوط على الحسابات الجارية، وتحولات في وجهة تدفقات رءوس الأموال، وقد رأينا بعض ذلك ولكنه بقي محدودا؛

وبحسب صندوق النقد الدولي قد يصل العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية بالنسبة إلى عامي 2015 و2016 إلى 10,1-٪ و 6,3-٪ على التوالي، وإلى 16,4-٪ و 12,4-٪ في سلطنة عمان على التوالي أيضا، وقد يصل العجز في الحساب الجاري عام 2015 إلى 7,4-٪ في المملكة العربية السعودية وإلى 11,1-٪ و 9,3-٪ في سلطنة عمان عامي 2015 و2016 على التوالي، ولكن الدول التي تمكنت من بناء احتياطات جيدة من الارتفاعات سابقا في أسعار البترول ستتمكن من تمويل العجز من صناديق التحوط.

2. قناة تفارق الدورات الاقتصادية: من تبعات استمرار انخفاض أسعار البترول وإنتاج الوقود الصخري في الولايات المتحدة أنه ربما يضع دول مجلس التعاون على الجانب المنحدر من الدورة الاقتصادية، أي أنه يؤدي إلى تباطؤ نسبي في دول مجلس التعاون، مقابل رواج نسبي في الولايات المتحدة، وفي حال حدوث هذا الأمر فإنه سيؤجج وصع الدورة الاقتصادية بين الطرفين (أي توسيع الهوة)، وربما يؤدي إلى تفارق جديد في الدورات الاقتصادية بينهما، ولكن هذه المرة سيكون في عكس اتجاه التفارق الذي شهدناه في الدورات السابقة، إذا كانت دول مجلس التعاون في حالة رواج مقابل تباطؤ نسبي في الولايات المتحدة.

3. قناة سعر الصرف: عند التثبيت الجامد لسعر الصرف أمام الدولار الأميركي، فإن تأثير الصدمات الخارجية سواء كانت ناتجة من تقلبات أسعار البترول أو من تقلبات أسعار صرف الدولار الأميركي أمام العملات الأخرى، يمرر على نحو كامل إلى الاقتصاديات المحلية، إذ لا يمكن استخدام سعر الصرف أداة تصحيح اقتصادي لامتصاص الصدمات أو تخفيف حدتها، ففي هذه الحالة إن انخفضت مداخيل البترول من الدولار الأميركي فهذا يعني انخفاضا موازيا في مداخيل البترول بالعملة المحلية لدول مجلس التعاون، ولكن في حالة مرونة سعر الصرف فإن انخفاض قيمة العملة المحلية أو خفضها أمام الدولار يعني ارتفاعا نسبيا في مداخيل البترول بالعملة المحلية مقابل الدولار، وهذا يخفف حدة انخفاض مداخيل البترول بالنسبة إلى الميزانيات الحكومية ويتيح سقفا أكبر للإنفاق الحكومي من شأنه أن يدعم النشاط الاقتصادي المحلي.[1]

ثالثا: ليبيا

تشهد ليبيا في الوقت الراهن حالة من الانقسام بين القبائل المتناحرة والفصائل السياسية في ظل وجود حكومتين تتنافسان على نيل الشرعية منذ أن استولت إحدى الجماعات المسلحة على العاصمة طرابلس، مما أجبر رئيس الوزراء على الانتقال إلى الشرق ولم يقم أي الجانبين بإعداد موازنة لعام 2015، وتدفع ليبيا ثمنا باهضا جراء عدم التوصل إلى اتفاق، حيث بلغ إنتاج البترول خلال فترة 2015 خمس ما كان عليه قبل الأزمة وهو 1،6 مليون برميل يوميا، وقد دفع ذلك مقترنا بانخفاض أسعار البترول الحكومة إلى الانفاق من احتياطاتها الكبيرة، وبلغت هذه الاحتياطات 100مليار$ في أوت 2015، إذ انخفضت بنسبة 20٪ منذ بداية العام، كما يمكن نفاذها خلال 4 أعوام في ظل الوضع الحالي، وفي ظل هبوط أسعار البترول وتصدير كميات محدودة منه (حوالي 300 ألف برميل يوميا بسبب استمرار القتال وأعمال التمرد في حقول البترول)، حيث تتعرض العملة الليبية لضغوط شديدة وقد انخفضت بالفعل في السوق الدولية بأكثر من 20٪.

وتظهر أثار انخفاض أسعار البترول على ليبيا بشكل كبير حيث أنه منذ عام 2011 ظلت ليبيا تعاني عجز في الموازنة باستثناء عام 2012 حيث زادت الصادرات البترولية زيادة كبيرة، ومن المتوقع أن يؤدي الانخفاض الذي شهدته أسعار البترول مؤخرا بالإضافة إلى تصدير كميات محدودة من البترول، إلى

[1]- خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2015، ص-ص: 12-22.

توسيع نطاق العجز بدرجة أكبر خلال هذه السنوات، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه مع وصول أسعار البترول إلى 65 $ للبرميل وبقاء الطاقة الإنتاجية الحالية للصادرات البترولية عند مستوى 400 ألف برميل يوميا، فإن عجز موازنة 2015 سيرتفع إلى 31٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 مقابل 11٪ عام 2014، وسيكون من الصعب تمويل هذه الفجوة المالية لأنه لا يتوقع تعافي الصادرات البترولية في أي وقت قريب، ويتم تخصيص النصيب الأكبر من الموازنة الليبية لدعم الطاقة وأجور الموظفين الحكوميين، وتمثل الرواتب في حد ذاتها عبئا هائلا على الموازنة حيث يدرج ربع الليبيين في كشوف الرواتب، كما زادت أجور القطاع العام بنحو250٪ منذ اندلا ع ثورة 2011، وستتعرض احتياطات النقد الأجنبي والعملة الليبية لضغوط شديدة ما لم يكن هنا تغيير رئيسي في السياسة فيما يتعلق بخفض فاتورة الأجور والدعم الكبير لأسعار الطاقة وارتفاع أسعار البترول[1].

المطلب الثاني: دراسة انخفاض أسعار البترول على بعض الدول الأجنبية

تتباين آثار انخفاض أسعار البترول من بلد لآخر، فمنها من يتأثر بشكل سلبي، ومنها من يستفيد من هذا الانخفاض.

أولا: آثار انخفاض الأسعار على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي

تعد كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي من أكبر مستهلكي البترول في العالم، فالولايات المتحدة الامريكية تحتل المرتبة الأولى في استهلاك البترول، وإن انخفاض أسعار البترول سيكون له آثار وعواقب واسعة على اقتصاد بلدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية سواء بالإيجاب أو بالسلب.

1.الولايات المتحدة الأمريكية: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للبترول في العالم، وإن التغير في أسعار البترول سيكون له أثر مباشر على الاقتصاد الأمريكي.

أ. أهمية البترول في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية: شهد استهلاك البترول في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضا تدريجيا خلال العقد الماضي، وعلى الرغم من ذلك استمرت الولايات المتحدة في

[1]- البنك الدولي، **انخفاض أسعار النفط، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، مرجع سبق ذكره، ص- ص : 27-28.

احتفاظها بالمركز الأول كأكبر مستهلك للبترول على مستوى العالم، حيث انخفض استهلاك البترول من 20 مليون برميل يوميا في عام 2003 ليصل إلى18،6 مليون برميل يوميا في عام 2012، وهو أقل مستوى تحقق منذ بداية العقد الماضي، وجغرافيا يتركز استهلاك البترول الخام في الولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الشرقي بحصة 28٪، يليه ساحل الخليج بحصة 27٪، الغرب الاوسط 26٪، الساحل الغربي بحصة 15٪، ومنطقة جبال روكي بحصة 4٪ حسب آخر الاحصائيات المتاحة للسنوات الأخيرة الماضي، وعلى مستوى القطاعات يستولي قطاع النقل على النسبة الأكبر من استهلاك البترول الخام بحصة 70٪، يليه قطاع الصناعة بحصة 24٪، ثم القطاع المنزلي بحصة 03٪، ثم قطاع الكهرباء بحصة 01٪.[1]

ب. آثار انخفاض أسعار البترول على الولايات المتحدة الأمريكية: تتباين آثار انخفاض أسعار البترول بين المنتجين والمستهلكين داخل الولايات المتحدة التي هي أكبر دولة مستهلكة للبترول، فهذه تكون إيجابية في بعض المناطق وسلبية في مناطق أخرى، ويأتي التأثير الإيجابي من خلال الزيادة في دخل القطاع العائلي بسبب انخفاض فواتير استهلاك الوقود وتكاليف الصناعات والمنتوجات التي تتسم باستخدام مكثف للطاقة، وسيؤدي انخفاض أسعار البترول إلى رواج نسبي في صناعة السيارات، ولكن الأثر سيكون سلبيا في الولايات المنتجة (تكساس، نورث، داكوتا وألاسكا) من خلال خفض الدخل والنشاط الاقتصادي؛

كما تستفيد الولايات المتحدة الأمريكية من تراجع أسعار البترول باعتبارها ثاني مستورد للبترول في العالم، بحيث نما اقتصادها بنسبة 4،6٪ وكان أحد أهم الأسباب الرئيسية لذلك هو انخفاض فاتورة الطاقة، كما أن ثقة المستهلكين ارتفعت في نهاية 2014 مما انعكس على زيادة الانفاق الاستهلاكي في أمريكا الذي يعد المحرك الأساسي للاقتصاد الأمريكي، ومع بداية عام 2015 حصد الأمريكيون نتيجة النمو الاقتصادي الذي حققته أمريكا بسبب انخفاض أسعار الطاقة، إذ وصلت أسعار البنزين في جانفي 2015 إلى أدنى مستوى لها منذ أكتوبر 2010، إلا أنه على الجانب الآخر فإن صناعة البترول الصخري الأمريكي مرتفع التكلفة قد تتضرر بفعل الانخفاض المستمر في الأسعار، حيث يتطلب البترول الأمريكي المزيد من الاستثمار في التنقيب والاستخراج مقارنة ببترول الشرق الأوسط، وقد يؤدي انخفاض الأسعار إلى خروج عدد من المنتجين الأمريكيين من السوق وبالتالي تقلص الولايات المتحدة من إنتاج البترول؛

[1]- ماجد ابراهيم عامر، **الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الاعضاء، مجلة النفط والتعاون العربي** ،الأمانة العامة لمنظمة الأوابك، العدد149، المجلد 40، السنة 2015، ص- ص: 75-76.

وبوجه عام سيكون الأثر إيجابيا في جل الولايات المتحدة فثمة 42 ولاية مستهلكة مقابل 8 ولايات منتجة.[1]

2.الاتحاد الأوروبي: استفاد الاتحاد الأوروبي بشكل كبير من تراجع أسعار البترول، إذ تراجع عجز منطقة اليورو في تجارة الطاقة خلال العام 2014 بحوالي35 مليار $، كما تقلصت فاتورة واردات الطاقة بنسبة 11٪، ومن أبرز الدول الأوروبية التي استفادت من انخفاض أسعار الوقود هي فرنسا، إذ وصلت أسعار المحروقات لأدنى مستوى لها منذ 4 سنوات، وهبطت فاتورة الطاقة في فرنسا بمقدار 5،8 مليار $، ومن المتوقع أن توفر فرنسا 2،3 مليار $ ويزداد ناتجها المحلي بمقدار0،5٪.

ثانيا: آثار انخفاض الأسعار على كل من الصين والهند

تعتبر كل من الصين والهند من أبرز المتعاملين الاقتصاديين في السوق البترولية العالمية، إذ يمثل طلبهما على البترول نسبة هامة من الطلب العالمي، ووفقا للاتجاهات العالمية ستمثل الصين والهند نسبة تزيد عن 40٪ من الزيادة التي سيسجلها الطلب العالمي للبترول بحلول عام2030.

1.الصين:أصبحت الصين ثاني أكبر مستهلك للبترول في العالم بعد الولايات المتحدة، متخطية بذلك اليابان، والجدير بالذكر أن إنتاج الصين من البترول لم يغطي أكثر من 50٪من طلبها على البترول، أي أن درجة اعتمادها على الواردات يتراوح ما بين 47,9٪ و49,3٪، وإن الصين تعد من أكبر المستفدين من انخفاض أسعار البترول، وذلك راجع إلى كون الصين أكبر مستورد للبترول الصافي في العالم، ومع ذلك فإن انخفاض أسعار البترول لا تعوض بالكامل الآثار السلبية الواسعة للعوامل المؤدية لتباطؤ الاقتصاد الصيني في الفترة الماضية؛

ويرى خبراء اقتصاديون أن كل انخفاض في أسعار البترول بنسبة 10٪ يؤدي بالتبعية إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الصيني بنسبة 0،15٪ ويقلل من حجم التضخم الاستهلاكي بحوالي 0،25٪، ويحسن من ميزان الحساب الجاري بنسبة 0،2٪ من إجمالي الناتج المحلي، ووفرت الصين نتيجة تراجع أسعار البترول حوالي 17مليار $ في سنة 2014، ومن المتوقع أن توفر حوالي 30 مليار $ لو استمرت أسعار الانخفاض بهذه الوتيرة خلال الفترات اللاحقة؛

[1]– خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، مرجع سبق ذكره، ص8.

2. الهند: تستورد الهند 75٪ من احتياطاتها من البترول، وتأتي في المرتبة الثالثة كأكبر بلد مستورد للبترول في العالم، وهو ما يجعلها من أكبر المستفيدين من انخفاض أسعار البترول، ومن المتوقع أن تراجع أسعار البترول سيخفف عجز الموازنة العامة في السنة المالية 2014-2015، وفي الوقت نفسه إذا ظلت الأسعار منخفضة يمكن أن تتقلص تكلفة الوقود في الهند بشكل كبير، مما قد يوفر على الخزانة الهندية 2،5 مليار $ خلال العام 2015.

ثالثا: أثار انخفاض الأسعار على تركيا وروسيا

تختلف آثار انخفاض أسعار البترول بين تركيا وروسيا، حيث أن الاقتصاد التركي سيستفيد من تراجع الأسعار وسيكون الأثر إيجابي عليه، أما روسيا فسيكون التأثير عليها بشكل انكماش اقتصادي باعتبارها من أكبر منتجي البترول في العالم.

1.تركيا: ينعكس تراجع أسعار البترول بشكل إيجابي على الاقتصاد التركي، إذ توفر تركيا مع تراجع 10 دولارات في أسعار البترول 4،4 مليار$، ويرتفع النمو الاقتصادي بنسبة 9٪ لو استمر سعر البترول الخام في هذه المستويات المنخفضة وإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بنسبة قد تصل إلى 1،5٪، وإذا استمر سعر البترول على ما هو عليه فإن هذا سيؤدي لتحقيق فائض يصل إلى25 مليار$ خلال العام2015، كما يؤدي انخفاض أسعار البترول إلى انتعاش الاقتصاد التركي وبالأخص في مجال الصناعة والتصدير، إذ يؤدي انخفاض سعر الطاقة التشغيلية إلى زيادة الصادرات بنسبة 4٪ وارتفاع الناتج المحلي إلى 157،6 $، وتوفير حوالي 1،2 مليون فرصة عمل مما يساعد على رفع الحد الأدنى للأجور في تركيا بنسبة 12،3 ٪ ليرتفع في النصف الثاني من العام 2014 إلى 432 بعدما كان 388 في نهاية العام 2014[1]؛

2.روسيا: روسيا هي أكبر منتج للبترول في العالم "أكثر من 10مليون برميل يوميا"، بحيث تمثل الطاقة 25٪ من الناتج الإجمالي، و70٪من الصادرات، و50٪من الدخل الحكومي؛

وسيكون تأثير انخفاض أسعار البترول في شكل انكماش اقتصادي (4،5٪ عام2015)، وانهيار للروبل يؤدي إلى ارتباك في روسيا وخروج لرؤوس الأموال وارتفاع في معدلات التضخم (بسبب ضعف الروبل) مما

[1]-الانترنيت: **الموقع الرسمي لوكالات الخبر الجزائرية**، تاريخ الاطلاع: 2016.02.02، على الساعة: 22:59، الدول المستفيدة من انخفاض أسعار البترول، [على الخط]، 7**http**// :**www.elkhaber.com/press/article/9873**.

دفع بالبنك المركزي الروسي إلى رفع معدلات الفائدة لدعم العملة الروسية الروبل، لكن علاوة على أن هذه السياسة قلما نجحت في تجارب بعض الدول سابقا، فإنها أيضا سوف تزيد الاقتصاد انكماشا.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الإيراني

يعتبر هيكل الاقتصاد الإيراني الأكثر تنوعا مقارنة ببقية الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، وهذا لا ينفي حقيقة أن قطاع البترول والغاز مازال يشكل القطاع الرائد في الهيكل الاقتصادي، ويساهم بنسبة لا يستهان بها في الإيرادات الحكومية، ويشكل الدعامة الرئيسية لصادرات البلاد.

أولا: قطاع البترول في الاقتصاد الإيراني

تمتلك إيران رابع أكبر احتياطي عالمي من البترول الخام، وثاني احتياطي عالمي من الغاز، وعلى الرغم من احتياطات البلاد الوفيرة إلا أن إنتاج إيران من البترول تباطأ بشكل كبير على مدار السنوات الماضية، بفعل تشديد العقوبات المفروضة عليها من القوى الدولية منذ أوائل عام 2011، وتطل إيران على مضيق هرمز من الشمال عبر محافظة بندر عباس، وللممر المائي أهمية عالمية لتجارة البترول، إذ يمر به نحو17 مليون برميل يوميا من البترول الخام والمنتجات المكررة "2013"، أي ما يقارب ثلث تجارة البترول المنقولة بحرا، وحوالي 20٪ من إجمالي إنتاج البترول العالمي؛

وقد بلغت احتياطات إيران من البترول الخام لعام 2015 نحو 158مليار برميل، أي ما يقارب 10٪ من احتياطي البترول الخام في العالم أو ما يوازي 13٪ من احتياطات منظمة الأوبك، ويقع حوالي 70٪ من احتياطي البترول الخام الإيراني في حقول برية، فيما يقع الباقي في مياه الخليج العربي، كما يشار إلى وجود بعض الاحتياطات المؤكدة في بحر قزوين "500 مليون برميل"، لكن مازال التنقيب فيها حتى الآن متوقفا بسبب الخلافات حول تقسيم الموارد البترولية مع دول الجوار الإقليمي(أذربيجان وتركمانستان).

أنتجت إيران ما إجماله 3،4 مليون برميل يوميا من البترول الخام والسوائل الأخرى في عام2014، وكانت مشاركة البترول الخام بـ 2،8 مليون برميل يوميا والبقية لسوائل الغاز الكثيف، لينخفض بذلك الإنتاج عن مستوى عام 2011 عندما سجل3،7 مليون برميل يوميا.

[1] – خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، مرجع سبق ذكره، ص9.

أما فيما يتعلق بتنظيم قطاع البترول والغاز الطبيعي بإيران فإن مواد الدستور الإيراني تحظر الملكية الأجنبية أو الخاصة للموارد الطبيعية الإيرانية، لذا فإن الشركة الوطنية للبترول والمملوكة للدولة هي المسؤولة عن عمليات الاستكشاف والتنقيب والإنتاج في جميع مشاريع البترول والغاز الطبيعي.

ومع تطبيق العقوبات الدولية على إيران لم تتمكن من الوصول للأسواق الدولية بسهولة، ولكن تغير الأمر على نحو ما عندما بدأت صادرات البترول الخام في الانتعاش منذ أواخر عام2013 عقب اتفاقية جنيف، التي وقعت مع المجموعة الدولية في نوفمبر2013، وبلغ متوسط إنتاج البترول الخام1،4 مليون برميل يوميا سنة 2014 أي ما يقارب 150 ألف برميل فوق مستوى 2013، ويعد كل من الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا من أكبر المشترين للبترول الإيراني.[1]

ثانيا: آثار انخفاض أسعار البترول على إيران

إن الأثر الرئيسي لانخفاض أسعار البترول على إيران يتجسد من خلال موازين المالية العامة والمعاملات الجارية، ووضع المحادثات النووية مع مجموعة خمسة زائد واحد*، وفي حالة التوصل إلى اتفاق نووي يؤدي إلى رفع العقوبات البترولية، فمن المتوقع أن تنتعش صادرات البترول لتصل إلى مستويات ما بحلول عام2017، وقد تشهد الأسواق الدولية زيادة إمدادات العرض بمقدار مليون برميل يوميا إضافية، وقد يهيمن البترول على الصادرات وعائدات الميزانية (يدر البترول حوالي80٪ من إجمالي عائدات الصادرات و65٪ من الإيرادات الحكومية)، وفي السنة المالية 2010-2011 قبل فرض العقوبات بلغ إنتاج البترول ما يقرب 3،7 مليون برميل يوميا، وفي السنة المالية2012-2013 عقب تشديد العقوبات انخفض إنتاج البترول الخام وصادراته بمقدار مليون يوميا، وتظهر تقديرات البنك الدولي أنه في سيناريو التوصل لاتفاق نووي مع مجموعة خمسة زائد واحد في 2015 ورفع العقوبات تدريجيا قد يصل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 4٪ في 2016-2017 و 2017-2018 أو ما يعادل مستواه قبل العقوبات في2010-2011 ؛

[1]- الانترنيت: **الموقع الرسمي للمعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية** ، تاريخ الاطلاع: 2016.01.28،على الساعة:13:30، [على الخط]، **www.eips.pg.org**

*-**مجموعة خمسة زائد واحد** : هي مجموعة الدول الـ 5 الدائمة في مجلس أمن الأمم المتحدة، وهي بريطانيا، فرنسا، الو. م. أ، روسيا والصين، بالإضافة إلى ألمانيا، بدأت عملها منذ سنة 2006 من أجل دراسة الوضع من إيران .

غير أنه بسبب انخفاض أسعار البترول بالمقارنة مع ذروتها في عام 2010 سيستمر عجز المالية العامة، وقد يكون الأثر العام للتوصل إلى اتفاق إيجابيا لأنه من المحتمل أن يساعد على خفض معدلات البطالة وتقليل الضغوط التضخمية؛

أما في إطار تصور سيناريو عدم التوصل إلى اتفاق ومع بقاء الأسعار عند مستوى 65 $ للبرميل أو أقل ستهبط إيرادات المالية العامة 60٪ لتصل23،7 مليار$ سنة 2014-2015 من ذروتها البالغة 120 مليار$ سنة 2011-2012، وهو انخفاض يعادل 20٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتشير التقديرات إلى أن معدل الناتج المحلي الحقيقي سيكون صفرا في 2015-2016 بالمقارنة مع 1،5٪ في السنة السابقة، وأن الاقتصاد سيواصل انكماشه خلال السنوات القادمة وسيخلق هذا ضغوطا هائلة على التضخم والبطالة وعجز ميزان المالية العامة، وفي حالة تسجيل أسعار البترول مزيدا من الهبوط ستهبط عائدات البترول الحكومية بدرجة أكبر الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة العجز في الميزانية؛

وقد يزداد الوضع سوءا لأن الحكومة لا يمكنها الحصول على ثلث عائداتها الشهرية في ظل تخفيف العقوبات، وقد يخلق هذا ضغوطا كبيرة على الميزانية الحكومية في المستقبل بتقليص الاستثمارات الرأسمالية والمشروعات الائتمانية، والاتفاق الجاري ومن ثم زيادة معدلات التضخم والبطالة، ومن المتوقع أن تشهد العملة الإيرانية (الريال) مزيدا من الهبوط بعد أن فقدت 50٪ من قيمتها في أعقاب تشديد العقوبات عام 2012، وعلى الرغم من أن إيران تمتلك احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي وصندوقا للثروة السيادية يمكنها اللجوء إليه في الأجل القصير، فمن المتوقع أن يضل الاقتصاد في وضع شديد الصعوبة.[1]

[1]- البنك الدولي، **أثار انخفاض أسعار البترول**، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 18-19.

خلاصة الفصل

تتميز أسعار البترول بالتقلبات من حين لأخر، وإن التطورات التي تشهدها السوق العالمية للبترول تؤثر على اقتصاديات دول العالم سواء بالإيجاب أو بالسلب، من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكننا استنتاج ما يلي:

- ✓ أن السوق العالمية للبترول هي تلك السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر من مصادر الطاقة ألا وهو البترول، وإن التطور الذي عرفته الصناعة البترولية أدى إلى حدوث تطورات وتعقيدات مما أنتج سوقين مختلفين هما السوق الفورية والسوق الآجلة، وتتميز هذه السوق بمميزات تجعلها تتميز عن بقية أسواق السلع والخدمات الأخرى، حيث تعتبر سوق احتكار قلة، تتجه نحو التكامل الرأسي والاتجاه نحو التكتل.
- ✓ يحرك السوق العالمية للبترول قانون الطلب والعرض، بحيث تتأثر الكمية المطلوبة والكمية المعروضة بعدة عوامل مختلفة كمعدل النمو الاقتصادي ومصادر الطاقة البديلة وغيرهما...الخ.
- ✓ إن تغيرات أسعار البترول سواء بالارتفاع أو الانخفاض لها تأثيرات مختلفة على اقتصاديات دول العالم سواء الدول الصناعية والدول النامية أو الدول المصدرة والدول المستهلكة.
- ✓ إن بعض الدول ستعاني مشاكل اقتصادية من جراء انخفاض أسعار البترول كإيران ومصر وبعض الدول المنتجة للبترول، على عكس ذلك هناك بلدان ستستفيد من هذا الانخفاض الحاد للأسعار كدول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين...الخ.

وتعتبر الجزائر من أكثر الدول المتضررة من انخفاض أسعار البترول باعتبار اقتصادها اقتصاد ريعي من الدرجة الأولى، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثالث "دراسة حالة الجزائر".

الفصل الثالث

آثار تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: تنامي قطاع المحروقات.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.

المطلب الثاني: الدور الاستراتيجي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الاجمالي.

المطلب الثاني: آثار تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري.

المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة.

المبحث الثالث: البدائل الاقتصادية للجزائر في ظل تراجع أسعار البترول.

المطلب الأول: تشجيع قطاع الفلاحة والزراعة.

المطلب الثاني: تشجيع قطاعي السياحة والصناعة.

المطلب الثالث: تشجيع ودعم الطاقات البديلة "الطاقات المتجددة".

تمهيد:

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، وذلك لأنه لا يزال منذ الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، حيث عرفت الصناعة البترولية في الجزائر تطورا ملحوظا إذا ما قورنت بالصناعات الأخرى باعتبارها العصب الأساسي للاقتصاد الوطني، فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تزيد عن 96 % والإيرادات الجبائية للدولة بنسبة تتراوح بين 60 % و75 % وفي الناتج الداخلي الخام بحوالي 35 %.

وإن الوضعية قطاع المحروقات في الوقت الحالي تختلف عن وضعيته بعد السنوات الأولى من الاستقلال حيث كان القطاع خاضع لسيطرة السلطات الفرنسية، وبالتالي فإن تأثيره على النشاط الاقتصاد في الجزائر كان محدودا.

وأمام هذه الوضعية قررت السلطات الجزائرية إتباع استراتيجية هدفها دمج نشاط هذا القطاع إلى الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال إنشاء شركة سوناطراك والقيام فيما بعد بتأميم المحروقات والتي سمحت لها بالسيطرة على قطاع المحروقات ومن ثم إجراء مجموعة من الإصلاحات التي تهدف إلى الرقي بهذا القطاع من أجل التطور في مختلف القطاعات.

وإن لتذبذبات أسعار البترول تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال التأثير على الناتج الإجمالي وكذا ميزانية الدولة والميزان التجاري، خاصة في حالة انخفاض الأسعار وهذا ما أقلق السلطات الجزائرية مما اضطرها إلى البحث عن وسائل بديلة للبترول من شأنها التخفيف من حدة هذه الأزمة.

ومن خلال هذا كله حاولنا التطرق في هذا الفصل إلى تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العالمي والذي حاولنا تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تنامي قطاع المحروقات.

المبحث الثاني: آثار تقلبات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: البدائل الاقتصادية للجزائر في ظل تراجع أسعار البترول.

المبحث الأول: تنامي قطاع المحروقات في الجزائر.

جيولوجيا يتواجد البترول بالجزائر منذ القدم وكان يلاحظ على سطح الأرض وتستغل "عيون البترول" منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك وطوال هذه العصور، كان البترول في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة، وبعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي والعالمي وظهور مهمة أهمية البترول، حتم على فرنسا البحث عن مصادر الطاقة في الجزائر حيث كان ظهور آثار البترول في مناطق مختلفة فيها وكان هذا محفز على البحث عن الثروة الثمينة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

لقد ظهر البترول في الجزائر في العصور القديمة إلا أنه لم يتم استغلاله منذ البداية إلا بعد استغلاله من طرف المستعمر الفرنسي وهذا ما سنحاول دراسته في هذا المطلب.

أولا: اكتشاف البترول في الجزائر

من حيث الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للبترول في الجزائر، كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات بترولية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانيت (جنوب غرب غليزان) المكتشف حوالي 1915، وواد قطرين (جنوب سور الغزلان) هذه الاكتشافات كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب أما تاريخ إنتاج البترول والذي يمكن اعتباره تاريخ البترول الفعلي للجزائر، الذي كان عام 1956.

إن المحفز على الاستكشافات والتنقيب جاء بعد انهزام فرنسا في الحرب العالمية وظهور أهمية البترول خلال وبعد الحرب، فباشرت الاستكشافات من جديد وتم استغلال بئر بترولي بواد قطرين المعروف، والذي أنتج خلال الفترة من 1949- 1956 كمية 308.7 ألف طن وهي كمية متواضعة نسبيا مع ملاحظة أنه كان ينتج بترولا ذا جودة عالية.[1]

وبداية من الخمسينيات ازدادت اهتمامات فرنسا من أجل استغلال الثروة البترولية في الجزائر، ففي أكتوبر 1952 أعطيت رخص التنقيب للشركة الفرنسية (CFP)، وللشركة الوطنية للبترول بالجزائر

[1]- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص – ص : 26-27.

(SNREPAL) ثم شركة التنقيب و استغلال البترول في الصحراء (CREPS) وفي سنة 1956 ثم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "عجيلة" ، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول البترولية وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر.

وقد كان قيام ثورة التحرير وشدتها في شمال البلاد من العوامل التي سارعت الاتجاه صوب الصحراء الكبرى (على أمل فرنسي لفصلها عن الجزائر مستقبلا) وهي مساحة مترامية الأطراف، إذ تمثل أكثر من 80 % من مساحة القطر الجزائري المقدر ب 2.381.741 كلم^2 ثم توالت الاكتشافات وبدأ الانتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962.[1]

والجدول التالي يوضح تطور هيكل الاستثمارات خلال الفترة (1959- 1962):

الجدول:(03-01):تطور هيكل الاستثمارات 1959-1962 (الوحدة: مليون فرنك فرنسي) .

السنوات	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع البترولي
1959	**845**	**1345**	**1450**
1960	**1630**	**1500**	**1520**
1961	**995**	**2435**	**1230**
1962	**210**	**1720**	**920**
Σ	**3680**	**7000**	**5120**

المصدر: موري سمية، **آثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية"**، (أطروحة دكتورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة)، الجزائر، 2014-2015، ص: 58.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث أنه في سنة 1959 كانت استثمارات القطاع الخاص تبلغ 845 مليون وارتفعت إلى 1630 مليون سنة 1960 ثم عادت إلى الانخفاض في سنتي 1961و 1962 حيث بلغت على التوالي 995 و210 مليون، أما القطاع العام فكانت الاستثمارات فيه تبلغ 1345 وارتفع في سنتي 1960 و1961 ليصل على التوالي 1500 و2435 مليون ثم عادت إلى الانخفاض سنة 1962 ليصل إلى

[1]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادي الكلي الجزائري (للفترة الممتدة بين: 1986- 2010)**، مرجع سبق ذكره، ص – ص : 40- 41.

1720 مليون، وكذلك تذبذب في قطاع البترول حيث ارتفع من 1450 إلى 1520 مليون سنة 1960 وبدأ بالانخفاض في سنتي 1961 و 1962 ليصل 1230 و920 مليون على التوالي.

ثانيا: إنشاء الشركة الوطنية "سوناطراك" وتأميم المحروقات

قررت السلطات الجزائرية السيطرة على البترول وذلك من خلال اتخاذ العديد من الاستراتيجيات للرقي وتطوير هذا القطاع وذلك من خلال إنشاء شركة سوناطراك وتأميم المحروقات.

1. **إنشاء الشركة الوطنية "سوناطراك"**: تأسست الشركة الوطنية "سوناطراك" أي الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات، بموجب الأمر 63-491 الصادرة بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في 31/ 12/ 1963، لتوكل لها جميع المهام الخاصة بنقل وتسويق المحروقات التي كانت تحت السيطرة الأجنبية قبل الاستقلال وكانت أولى مهامها انجاز أنبوب لنقل البترول يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي بلغ طوله 801 كلم، وتم انجازه في مدة لا تتعدى 20 يوم ثم تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 66- 296 الصادر في 1966/09/22، بحيث أصبحت تشمل كافة العمليات المتعلقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات والمواد المشتقة منها إلى جانب استغلالها معالجة وتحويل المحروقات بالإضافة إلى نقلها وتسويقها و امتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات[1]، بهدف مواصلة استراتيجياتها العالمية، تنشط "سوناطراك" في الجزائر وعدة بلدان في العالم، في إفريقيا(مالي، النيجر، ليبيا، مصر) وفي أوروبا (اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، بريطانيا)، في أمريكا اللاتينية (البيرو) وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبرقم أعمال يقارب 65.1 مليار $ محقق سنة 2010، تحتل سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا وفي الحوض المتوسط، والمرتبة الثانية عشر عالميا، وهي أيضا ثالث عالمي مصدر لغاز البترول المميع، يتوفر مجمع سوناطراك على 154 فرعا ومساهمات على المستوى الوطني وحتى الدولي، منها 105 شركة تنشط داخل التراب الوطني و49 أخرى في دول العالم، مثل البيرو، انجلترا، اسبانيا، مالي، النيجر،.....الخ.[2]

[1]- عبد المجيد عثماني، **أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2011)**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، 2012-2013، ص:24.

[2]- خليل دعاس، **مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص:209.

2. تأميم المحروقات: مكن القرار التاريخي لتأميم المحروقات الذي أعلن عنه بحاسي مسعود رئيس الدولة السابق هواري بومدين يوم 24 فيفري 1971 بالإضافة إلى تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول البترولية من جعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، ويأتي هذا القرار لاستكمال مسار طويل من المفاوضات ثم الشروع فيها سنة 1967 من أجل استرجاع الثروات الوطنية حيث تم في البداية تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية " British Pétroleum في بداية 1967، "Mobil oil" و"Esso " في 24 أوت 1967 و"Shell" في 20 ماي 1968، وتبعها أمر وقع في 11 أفريل 1971 بإصدار القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد الإطار الجديد لنشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث عن المحروقات واستغلالها، ومكن هذا القرار الجزائر من أخذ 51 % من فوائد الشركات الفرنسية صاحبة الامتياز التي تعمل في الجنوب مثل "CFEA" و"Reropar" و"SNPA" و"Coparex " و غيرها، على أن تقدم لها تعويضات نقدا باستثناء شركة "جيتي" قد يدفع لها التعويض بالنقد الخام.[1]

المطلب الثاني: الدور الاستراتيجي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع المحروقات الصدارة في الاقتصاد الجزائري باعتباره العنصر الذي تعتمد عليه موارد القطاعات الأخرى لدعم النشاطات الاقتصادية المختلفة وتحقيق التنمية الشاملة.

أولا: أهمية البترول اقتصاديا

تكمن أهمية البترول الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطورة وقت السلم والحرب على حد السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول و ازدهارها وتكمن أهميته في حقيقتين:

[1]- زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، (مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012، ص:31.

- كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معاملة الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى.
- هو مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسية على البترول في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية ....إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

ثانيا: أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات فحوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحرقات من البترول والغاز الطبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من 60 % من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز[1].

وتكمن أهمية البترول بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

1. المحروقات والتجارة الخارجية: تتميز التجارة الخارجية في الجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات كونه يمثل العنصر الرئيسي في هيكل الصادرات بنسبة 97 % بمعنى وجود علاقة طردية بين أسعار المحروقات والصادرات الجزائرية وهذا ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول في الأسواق العالمية؛[2]

2. المحروقات والجباية البترولية: تعتبر الجباية البترولية طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات؛

3. المحروقات والقطاع الصناعي: تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعة والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة

[1]- بن شريف نبيلة، بن عابد خيرة، **أثر انخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2014-2019**،(مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص :اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة)، الجزائر، 2014-2015، ص:12.

[2]- رقيق فاطمة، بن عودة حورية، **أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي**، (مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص :مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة)، الجزائر، 2014-2015، ص- ص : 79-80.

طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين، البوتان، الزيوت، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو، كما أن هناك فوائد استثمار البترول نذكر منها:

أ. تأمين فرص العمل للأيدي الوطنية، وخلق كوادر فنية وعلمية؛

ب. توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين قطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال إقامة ترابطات مع العديد من المشروعات(تكرير البترول، الأسمدة، الكهرباء، توفير الوقود)؛

ج. تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي؛

د. إن البترول يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات التي تتجسد فيها التكنولوجيا والصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة، إذا كانت الطاقة النووية يمكنها تأمين قدر أكبر من القدرة الحرارية إلا أن استعمالها ما زال محدودا على الصعيد العالمي حتى الآن؛

هـ. تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما و مؤثرا في صناعة البترول في الجزائر بحيث تعتبر هذه الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول، وتبرز أهميتها في الأسباب التالية:

- ضعف المدخرات الوطنية، وعدم توفر رأسمال الوطني للقيام بهذه المهام؛
- ارتفاع درجة المخاطرة، وعدم التأكد من مردودية هذه الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والاستكشاف الأولي الذي تحجز عنه الاستثمارات الوطنية المتاحة؛
- احتياج الصناعة البترولية للتكنولوجيا الحديثة المتطورة و كثيفة رأسمال حتى تقلل من درجة المخاطرة وعدم التأكد، هذه التكنولوجيات لا يمكن توفرها بالإمكانيات والموارد المحلية حيث أنها مكلفة إلى حد كبير. [1]

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات في الجزائر

إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1686 وما سببته من نقص في العوائد المالية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية في العديد من القطاعات،

[1]- بن شريف نبيلة، بن عابد خيرة، **أثر انخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2014-2019**، مرجع سبق ذكره، ص – ص: 13-14.

ولعل أهم هذه الإصلاحات مس قطاع المحروقات الجزائري، والتي سمحت بتنظيم هذا القطاع من خلال العديد من القوانين.

أولا: قانون المحروقات 86- 14

يعتبر القانون 86- 14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، ومن أهم قوانين إصلاح قطاع المحروقات بالجزائر وتضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات البترولية الأجنبية.[1] من أهم البنود التي جاء بها القانون 86- 14:

تضمن هذا القانون العديد من البنود والترتيبات الهادفة لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر كان أهمها ما يلي:

1.سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهي:

- الشراكة على صيغة عقد تقاسم الإنتاج، وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها؛
- الشراكة في صيغة عقد خدمات؛
- الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، ولكنها لا تحمل الشخصية المعنوية؛
- الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

2. قصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف أو الاستغلال) على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحساب هذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاستغلال، وترك لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة أعلاه، كما تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة، أهمها ما ورد في المادتين 23 و 65 من هذا القانون وهذا كما يلي:

[1]- حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات 1986-2009 "دراسة حالة الجزائر"**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012، ص: 77.

- حصر مجال تطبيق القانون في قطاع البترول فقط، فقد بينت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك ولا يسري عليه القانون، ومنه فإن كل الاستكشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وستتأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف؛
- إذا كانت المادة 23 قد قصرت مجال تطبيق القانون على قطاع البترول فحسب، فإن المادة 65 ذهبت أبعد من ذلك، وحصرت هي الأخرى مجال تطبيق القانون زمانا، حيث قررت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات البترولية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل صدور تاريخ القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية سوناطراك وشركائها الأجانب وواضح من نص المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية سوناطراك بأهم الحقول البترولية، في مقدمتها حاسي مسعود،

3. أرسى نظاما جديدا للتعاقد وأدخل لأول مرة في المنظومة التشريعية بالجزائر نوعا جديدا من العقود، وهو عقود تقاسم الإنتاج، وتعتبر هذه الترتيبية أهم إضافة جاء بها القانون؛

4. توازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج أعطى للشريك أجنبي من خلال المادة 63 فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في المنازعات؛

5. وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة، وأبقى على احتكار شركة سوناطراك لشبكات النقل.[1]

ثانيا: قانون المحروقات 91- 21 المعدل والمتمم لقانون 86- 14

الملاحظ أنه بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون 86- 14 والمتميز عن مختلف القوانين السابقة في مجال المحروقات، إلا أن الاستثمار ظل بعيدا عن الطموحات، الأمر الذي أجبر السلطات الجزائرية للسعي في بحثها عن ميكانيزمات جديدة من شأنها تطوير الاستثمار ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية في قطاع المحروقات، فمن أجل ذلك تم إحداث مجموعة التعديلات في القانون 86-14 قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاستكشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من

[1]- بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة)، الجزائر، 2007- 2008، ص: 100.

الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة، وفي هذا الإطار تم إصدار قانون91-21 المؤرخ في 1991/12/04 والمتعلق بالمحروقات و أبقى القانون الجديد 91-21 على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق وأضاف بنود أخرى تحتوي تعديلات جوهرية،

وأهم بنود قانون 91-21 الملخصة فيما يلي:[1]

1. البنود الرئيسية التي أبقى عليها قانون 86-14: وهي:

- أبقى احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات، فقد جاء في المادة الثالثة من قانون 91-21 أن هذه الأنشطة حكر للدولة، التي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية؛
- سماح المادة الرابعة في حالة خاصة، استثناء على منطوق المادة الثالثة، للشركات الأجنبية بممارسة الأنشطة السابقة عدا نشاط النقل الذي أبقت المادة 17 على احتكار الدولة له، عندما تكون هذه الممارسة وفق الترتيبات الخاصة بالشراكة مع الشركة الوطنية المعينة، والتي يحددها عقد يربط بين هذه الشركة الوطنية وشركة أو تجمع وشركات أجنبية(المادة20 من قانون 91-20)، ويتم تبني هذا العقد بمرسوم في جلسة لمجلس الوزراء (المادة21)؛
- حسب المادة 24 فإن نسبة مساهمة الدولة لا تقل عن 51 % والشريك الأجنبي 49% على الأكثر.

2. التعديلات الجوهرية التي أضافها: فهي كالآتي:

- وسع مجال الشراكة ليشمل الحقول البترولية المكتشفة قبل صدور قانون 1986 وبذلك ألغى نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط؛
- وسع القانون 91-21 مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا، بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع البترول فقط، وألغى بذلك أيضا نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي

[1]- زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل تعويض؛

- توسع هذا القانون في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار وميز بين المناطق، حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين" أ "و "ب" وأفراده لكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات.[1]

ثالثا: قانون المحروقات 05-07

أهم قوانين الجزائر في مجال المحروقات هو القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات الذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية، وحقوق وواجبات كل النشاطين في القطاع خلال ممارستهم لكل النشاطات في كافة المراحل البترولية، ويعتبر هذا القانون من أهم القوانين التي صدرت، لما له من انعكاسات ايجابية على التنمية والاستثمار بالنسبة للفريق الذي ثمن هذا النص ودافع عنه، وكذا التأثيرات السلبية على ثرواتنا البترولية وتناقض هذا القانون مع إحدى مواد الدستور بالنسبة للمعارضين له؛

إن هذا القانون كان مطروحا للنقاش منذ 2001 بهدف مواجهة آفاق تتميز بزيادة العرض في المحروقات وبالتالي الانخفاض في السعر، غير أن سعر البترول كان يتجه بوضوح للارتفاع وليس للانخفاض كما توقعه واضعوا القانون الجديد، ورغم ذلك تمت المصادقة عليه بعد أشهر قليلة على تعديله حيث شمل التعديل نقاطا لا يمكن اعتباره ثانوية، هذه البنود موزعة على أبواب، وتتناول كل المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع، بداية من كيفيات منح تراخيص الاستكشاف، الاستغلال وممارسة النشاط، وانتهاء بالمنظومة الجبائية التي لها ذلك النشاط، وذلك بإدخال العديد من التعديلات عن نص مشروع النسخة الأصلية الأولى للقانون، وعليه سوف نعالج هذا القانون بالتركيز على بعض موارده من أهم البنود التي جاءت في قانون 05-07 والتي يمكن إبرازها كما يلي:

[1]- محمّد عبد القادر حساني، **تطور العقود البترولية وأثرها على نشاطات الصناعات النفطية "دراسة حالة الجزائر"**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، 2012-2013، ص: 34.

1. الأحكام العامة: أهم ما نصت عليه الأحكام العامة ما يلي:

- إنشاء الاطار المؤسساتي يؤدي إلى تطبيق مبدأ الحركية والقابلية للتكيف الذي يميز نشاط الدولة ومنه ويعيد لهذه الأخيرة إحدى صلاحياتها التي كانت تمارسها سوناطراك الشركة ذات الأسهم من قبل (**المادة02**) وهكذا تستفيد سوناطراك بعد التخلي عن مهمة تعاكس وتعرقل مهمتها الاقتصادية الطبيعية بموجب هذا القانون من تقوية متزايدة وديمومة دورها الأساسي في خلق الثروات لصالح الجماعة الوطنية؛
- تعد موارد المحروقات المكتشفة وغير المكتشفة الموجودة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية ملكا للجماعة الوطنية التي تجسدها الدولة، ويجب أن تستغل هذه الموارد باستعمال وسائل ناجعة وعقلانية من أجل ضمان الحفاظ الأمثل عليها مع احترام قواعد حماية البيئة؛
- **المادة12**: إنشاء وكالتين وطنيتين تدعيان الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات "سلطة ضبط المحروقات" و"الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "البترول"؛

2.الصناعة البترولية الأفقية للتنقيب والبحث واستغلال المحروقات: تم من خلال هذا الباب إصدار عدة مواد كانت محل جدل كبير من طرف منتقدي هذا القانون والمتمثلة في:

- **المادة 25**:المحروقات المستخلصة في إطار عقد البحث والاستغلال تعد ملكا للمتعاقد عند نقطة القياس وخاضعة للإتاوة، من جهة أخرى نصت المادة 48 على أن يتضمن كل عقد بحث واستغلال بندا يعطي سوناطراك الشركة ذات الأسهم، عندما لا تكون طرفا متعاقدا، خيارا المشاركة في الاستغلال يمكن أن يصل إلى 30 % ولا يقل عن 20 % ويجب أن يمارس هذا الخيار في أجل 30 يوم على الأكثر؛
- لقد أثارت هاتين المادتين من الجدل الكثير، ولاقت أشد أنواع الاعتراض حيث تم خلالهما إلغاء العمل بعقود تقاسم الإنتاج، وذلك عندما أعطت للمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70 % على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30% على الأكثر و20 % على الأقل لشركة سوناطراك، وقيدت ذلك بشرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة

الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة صاحبة الاكتشاف، ما يعني ضمنيا وعلميا تقريب شركة سوناطراك إلى الانسحاب وفسح المجال أمام الشريك الأجنبي لتملك كامل المشروع والاستحواذ على كامل إنتاج الحقل المكتشف، وعليه فإن القانون يسري في حقيقة الأمر نظاما تعاقديا جديدا أقرب ما يكون إلى نظام الامتياز الذي ساد قبل مرحلة التأميم، خصوصا وأن (**المادة 25**) منه تؤكد أن المحروقات التي يستخرجها المتعاقد هي ملك له، وإذا ما أضيف إلى هذه الوضعية أن نسبة الاستكشافات المحققة في إطار الشراكة بلغت نسبة 60% من الحجم الكلي للاكتشافات المحققة سنة 2004، الشيء الذي سيؤدي إلى فقدان الدولة ملكية البترول المكتشف مستقبلا.[1]

[1]- حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات 1986-2009"دراسة تحليلية"**، مرجع سبق ذكره، ص- ص : 87-91.

المبحث الثاني: آثار تغيرات أسعار البترول على اقتصاد الجزائر

باءت كل محاولات الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها الجزائر منذ التسعينات بالفشل في تغيير بنية الاقتصاد الكلي، ولم تستطع فك ارتباطه بالقطاع البترولي، بحيث مازال البترول المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية خاصة القطاع الصناعي والزراعي من جهة، ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات منذ أواخر التسعينات إلى غاية يومنا هذا، نتيجة لتزايد الطلب العالمي على البترول وتدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية في هذا القطاع.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي

للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي يعتمد على عوائد تصدير البترول التي تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل ورأس المال فأهميتهما محدودة وهامشية.

أولا: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي

إن الناتج الداخلي الإجمالي في مفهومه العام يعبر عن قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد سواء من قبل مواطني البلد أو من طرف الاجانب، ويعكس هذا المؤشر مدى استغلال عناصر الإنتاج، ومن ثم درجات النمو الاقتصادي، وبما أن فرع المحروقات هو أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني فمساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي عرفت عدة مراحل وهذا لاعتبار أنه فرع مرتبط كثيرا بأسواق البترول العالمية.

فلقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني، إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته ووزنه، وبما أن قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظرا لطبيعته الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني، فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي.[1]

[1]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة ما بين 1986– 2010**، مرجع سبق ذكره، ص 134.

الجدول (3–2): تطور نسب الناتج الداخلي الإجمالي بدلالة أسعار البترول "سلة خامات الأوبك" خلال فترة 2000–2014 (لوحدة مليون دولار للبرميل/(٪)).

السنة	سعر سلة خامات الأوبك	نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي (٪)	السنة	سعر سلة خامات الأويك	نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي (٪)
2000	27،6	3،8	2008	94،4	2،4
2001	23،1	3	2009	61	1،6
2002	24،3	5،6	2010	77،4	3،6
2003	28،2	7،2	2011	107،4	2،9
2004	36	4،3	2012	109،5	3،4
2005	50،6	5،9	2013	105،9	2،8
2006	61	1،7	2014	96،2	3،8
2007	69،1	3،4	–	–	–

المصدر: من إعـداد الطالبتين بالاعتماد على: الانترنيت: **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائـرية**، تاريخ الاطلاع:2016.02.24، على الساعة: 19:16، نمو الناتج الداخلي الخام يسجل ركودا خلال الثلاثي الثالث من 2015 (الديوان الوطني للإحصاء) [على الخط]، **http://www.aps.dz/ar/algerie/25682**، وتقرير الأمين العام السنوي41 لمنظمة أواباك ص: 87.

يوضح لنا الجدول أعلاه نسب تطور الناتج الداخلي الخام بدلالة تغيرات أسعار سلة خامات الأوبك، ونلاحظ من خلاله العلاقة القوية بين أسعار البترول والناتج الداخلي الإجمالي، ومن الواضح أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية العالمية؛

حيث سجلت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام ما يقارب 3,8٪ سنة 2000 بالمقارنة مع سنة 1999 لترتفع هذه النسبة إلى 7,2 ٪ سنة 2003 في مقابل ارتفاع سعر برميل البترول في هذه السنة إلى 28,2$ بعدما سجل 27,6 $ للبرميل سنة 2000، أما خلال سنة 2008 فسجلت نسبة نمو الناتج الداخلي الإجمالي حوالي2,4٪ عند سعر بترول 94,4 $ للبرميل، كما سجل العام 2014 نسبة نمو قدرت بـ 3,8٪ عند سعر بترول 96,2$ للبرميل.

وعلى العموم فإن الجزائر وبحكم الصادرات البترولية المحددة لها من طرف منظمة الأوبك، تتأثر وبشكل كبير بالتقلبات السعرية للمادة البترولية مادامت غير قادرة على طرح كميات اضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، وهو ما ينعكس بالنهاية على الناتج الداخلي الإجمالي.

ثانيا: نمو الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2015 في ظل انخفاض أسعار البترول

عرفت وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر تباطأ خلال الثلاثي الثالث من سنة 2015 بحيث وصلت إلى 3،3٪ مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014 (5٪ في الثلاثي الثالث من 2014)، ويرجع هذا الركود إلى ضعف قطاع البترول والغاز، فبعد عام 2014 الذي بدأ يباشر بالانتعاش والذي سجل مرة أخرى انخفاضا كبيرا في نشاطه، ومع ذلك فقد تحسن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات نسبيا بتسجيل نسبة نمو تقدر بـ 5٪ في الثلاثي الثالث من 2015 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014 (4،6٪ في الثلاثي الثالث من سنة 2014)، ومن حيث القيمة بلغ الناتج الداخلي الخام الإجمالي(مع الأخذ بعين الاعتبار تطور الأسعار) ما قيمته 4155,2 مليار دج في الثلاثي الثالث من سنة 2015، مقابل ما قيمته 4334,3 مليار دج خلال نفس الفترة من عام 2014؛

ويفسر هذا التباطؤ في نمو الناتج الداخلي الخام بالتحديد بنسبة النمو المقدرة 1,3 ٪ التي سجلها قطاع البترول والغاز الذي بلغت قيمته المضافة 794,7 مليار دج في الثلاثي الثالث من سنة 2015 مقابل ما قيمته 1197,4 مليار دج في نفس الفترة من العام 2014

الشكل رقم(3-1): تطور الناتج الداخلي الخام خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام 2015.

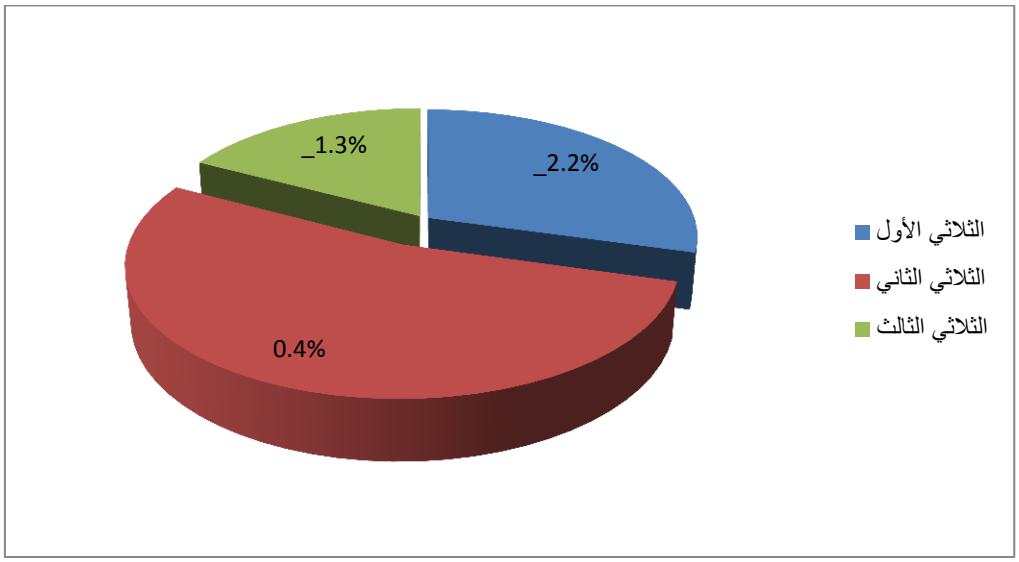

المصـــدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الأنترنيت: **الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية**، تاريخ الاطلاع: 2016.02.28، على الساعة 20:45، نمو الناتج الداخلي الخام يسجل ركودا خلال الثلاثي الثالث من 2015 (الديوان الوطني للإحصاء) [على الخط]،

http://www.aps.dz/ar/algerie/25682

المطلب الثاني: أثار تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري

يعبر الميزان التجاري عن الفرق الموجود بين الصادرات والواردات العامة لأي دولة، له دور فعال في معرفة الحالة العامة لاقتصاد أي دولة ومعرفة المكانة التي تتمتع بها مقارنة مع بقية دول العالم، وإن حركة الصادرات والواردات لها تأثير مباشر عليه وبالتالي فإن تغيرات أسعار البترول تؤدي إلى حدوث تذبذبات في الميزان التجاري.

أولا: مفهوم الميزان التجاري

الميزان التجاري عبارة هن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي، ويلعب الميزان التجاري دور مهم في التعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج

السلعي والخدماتي، وترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات لاسيما من المواد المصنعة عالية الجودة ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات، إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي، وارتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات "البترول والغاز" بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان التجاري، فهو مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر وبالتالي رفع رصيده كان أهم الاصلاحات التي ارتبطت بها لأن رصيده يمثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.[1]

ثانيا: دور الصادرات والواردات في الميزان التجاري

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95٪ في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60٪ من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق البترول في ظل صعوبة التنبؤ بسعر البترول المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

وفي هذا السياق فقد انهارت أسعار البترول بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمن، انخفض سعر برميل البترول من 110$ في جوان 2014 ليصل إلى أقل من 50$ بحلول منتصف أكتوبر 2015، وبلغة النسب المئوية فقد هبطت أسعار البترول بمعدل تجاوز 60٪.[2]

1.علاقة أسعار البترول بالصادرات والواردات: يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات الجزائرية، حيث نجد أن اغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات، لذلك فإن انخفاض أسعار البترول لها أثار مباشرة على الصادرات باعتبارها المصدر الأساسي لمداخيل الجزائر في الميزانية

[1]- طارق أبو مازن قندوز، **رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الاداري)**، ملتقى الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دالي ابراهيم، الجزائر ، يوم 2012.05.15.

[2]-**الانترنيت:** عبد الحميد مرغريت، تاريخ الاطلاع: 2016.03.26 على الساعة: 17:14، **أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري**، [على الخط]، **http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12**/، ص 1.

العامة، كما تلعب أسعار البترول دورا هام في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة، وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي، ولذلك سنحاول دراسة هذا الأثر من خلال الجدول التالي:

جدول(3-3): تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2005-2014 في ظل تغيرات سعر البترول الجزائري (الوحدة: مليار دولار/ دولار للبرميل).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البترول الجزائري	54،6	65,85	74،7	98،6	61	80,15	112،92	111،51	109،38	99،68
صادرات المحروقات	43937	53456	58831	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60304
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات	97,56	97,88	97،79	97,56	97,64	97,33	97,19	97,06	96,72	95,89
الصادرات خارج المحروقات	1099	1158	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2582
نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات	2,44	2,12	2,21	2,44	2,36	2,67	2,81	2,87	3,28	4,11
إجمالي الصادرات	45036	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62886
إجمالي الواردات	20048	21456	27631	39479	39294	40473	47247	47490	54852	58580
الميزان التجاري	24989	33157	32532	39819	5900	16580	26242	24376	11065	4306

المصدر: اعداد الطالبتين بالاعتماد على الانترنيت: **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، تاريخ الاطلاع:2016.03.02، على الساعة20:06، [على الخط]،

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

يبين لنا الجدول أعلاه تطور الصادرات والواردات خلال الفترة 2005-2014 في ظل تقلبات سعر البترول الجزائري، والذي نلاحظ من خلاله أن قيمة الصادرات في تغير مستمر من سنة لأخرى، فلقد بلغت صادرات المحروقات سنة 2005 ما قيمته 43937 مليار $ عند سعر بترول 54,6 $ للبرميل

لترتفع إلى 55527 مليار$ خلال سنة 2010 في حدود سعر 80,15، ثم ترتفع لتصبح الصادرات من المحروقات ما قيمتها 60304 مليار $ في سنة 2014 عند سعر 99,68.

عرفت نسبة صادرات المحروقات استقرارا منذ سنة 2005 إلى غاية 2012، في حدود 97٪ ، لتنخفض إلى 96,72٪ في سنة 2013 و95,89٪ في سنة 2014.

أما عن الصادرات من خارج المحروقات فهي كذلك في ارتفاع مستمر، والتي كانت تبلغ ما قيمتها 1099 مليار $ في سنة 2005 لترتفع إلى حدود 1526 مليار $ في سنة 2010، ثم إلى 2582مليار.

أما عن نسبة الصادرات من خارج المحروقات فهي كذلك مستقرة في حدود 2٪ منذ سنة 2005 إلى غاية 2012، لترتفع إلى٪3,28 سنة 2013 و٪4,11 سنة 2014.

أما عن إجمالي الواردات فهي كذلك في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى، حيث كانت تبلغ ما قيمتها 20989 مليار $ سنة 2005 لتنتقل إلى 40473 مليار $ في سنة 2010، في حين وصلت إلى 58580 مليار $ سنة 2014 عند نفس سعر البترول الجزائري.

وكل هذا أدى حدوث تذبذبات في الميزان التجاري الذي بلغ ما قيمته 24989 مليار $ سنة 2005، ثم انتقل إلى 33157 و32532 و38918 مليار $ خلال سنوات 2006 و2007 و2008 على التوالي، لتنخفض هذه القيمة إلى 5900 مليار $ خلال سنة 2009، ليعاود بعد ذلك الارتفاع فقد بلغ ما قيمته 4306 مليار $ خلال سنة 2014 بالتوازي مع انخفاض سعر البترول.

2.الميزان التجاري خلال جانفي 2016

سجل الميزان التجاري للجزائر عجزا قدره 1,875مليار $، أي أن الجزائر خسرت قرابة ملياري دولار خلال جانفي 2016 مقابل عجز بـ 1,857مليار $ خلال نفس الفترة من السنة الماضية حسب مصادر من الجمارك الجزائرية؛

وتراجعت قيمة الصادرات في جانفي لتبلغ 1,831مليار$ مقابل 2,576مليار $ خلال نفس الفترة من 2015 مسجلة انخفاض بنسبة 25,04٪ حسب المركز الوطني للإعلام للإحصائيات التابع للجمارك، كما انخفضت الواردات لتصل 3,906مليار$ مقابل 4,433مليار دولار في نفس الفترة من

السنة الماضية مسجلة انخفاضا قدره 14,4٪، وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 51٪ في جانفي 2016 مقابل 58٪ خلال الفترة ذاتها من السنة الماضية بتراجع 7٪.

وقد قدرت صادرات المحروقات خلال هذه الفترة بـ 1,833مليار$ أي ما يمثل ما نسبته 94,92٪ من المبيعات الخارجية للبلاد، مقابل 2,403مليار$ في نقص الفترة من 2015، وفيما يخص الصادرات خارج المحروقات التي تمثل 5,08 ٪ فقط من المبلغ الإجمالي للصادرات فعرفت تراجعا لتبلغ 98مليون $ مقابل 173مليون $ في جانفي 2015 بانخفاض 43٪ سنويا؛

أما عن الواردات فإن التراجع كان لا سيما لمجموعة المواد الغذائية، فقد انخفضت سلع التجهيزات إلى 1,376 مليار$ في جانفي الماضي مقابل 1,55مليون $ خلال جانفي 2015، والسلع المجهزة للإنتاج إلى 1,199مليار $ مقابل 1,259مليار $ في جانفي 2015، والمواد الغذائية التي انخفضت فاتورتها من 937مليون $ في جانفي 2015 إلى 629مليون $ خلال جانفي 2016، والمواد الاستهلاكية غير الغذائية انخفضت إلى 602مليون$ مقابل 688مليون$ في السنة الماضية.

وكل هذا راجع للانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول في الأسواق العالمية والتي سجلت ما يقارب 40$ للبرميل[1]

ثالثا: الاحتياطات

يقصد بالاحتياطات الأجنبية للأصول الخارجية المتاحة في أي وقت للسلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لأغراض التمويل المباشر لاختلالات المدفوعات، أو لضبط حجمها بصورة غير مباشرة عن طريق التدخل في أسواق صرف العملة أو لأغراض أخرى، أو لكل هذه الأغراض معا.

1.دراسة واقع تأثير أسعار البترول على الاحتياطات الصرف في الجزائر: تهدف الدول من بناء الاحتياطات الأجنبية إلى ضمان سهولة تدفق ميزان المدفوعات لديها والإيفاء بالتزامات ديونها الخارجية من العملات الأجنبية، وإيجاد مبالغ بالعملة الأجنبية تضمن لاقتصادها بالصمود أمام الهزات الاقتصادية والمالية؛

[1]- الأنترنيت: **الموقع الرسمي جريدة أخبار اليوم الجزائرية**، تاريخ الاطلاع:2016.03.12على الساعة20:27، [على الخط]، الميزان التجاري خلال عام 2016 ، **http://www.akhbareelyoum.dz/ar/200235/172445**.

ويعد مستوى الاحتياطات الدولية من العوامل المحددة لثقة الدائنين في الدولة، كما أنها توفر مناخا من الاطمئنان للمستثمرين الأجانب في جدوى الاستثمار في هذه الدول بعد تطبيق حزمة من الحوافز والامتيازات المقررة لرأس المال.[1]

جدول رقم(3-4): تطور احتياطات الصرف الجزائرية بالمقارنة مع سعر سلة خامات الأوبك خلال الفترة 2010-2016:(الوحدة: مليار دولار).

السنة	احتياطي الصرف	سعر سلة خامات الأوبك	السنة	احتياطي الصرف	سعر سلة خامات الأوبك
2010	162,2	77,40	2014	179،9	96,20
2011	182،22	107,4	2015	159،9	64
2012	190،66	109,5	جانفي 2016	121،6	42
2013	194	105,9	-	-	

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الانترنيت: **الموقع الرسمي لجريدة الخبر الجزائرية**، تاريخ الاطلاع: 2016.03.15 على الساعة 19:45، الأرقام "المرعبة" لبنك الجزائر، [على الخط]، **http://www.elkhabar.com/press/article/89924**

يبين لنا الجدول أعلاه تطور احتياطات الصرف الجزائرية خلال الفترة 2010-2016، والذي نلاحظ من خلاله أن الاحتياطات تشهد تذبذبات، فقد بلغت ما 162,2 مليار $ سنة 2010 عند سعر برمل البترول 77,40$، ليرتفع إلى ما قيمته 182,22 و 190,66 و194 مليار $ سنة 2011 و2012 و2013 على التوالي في حدود سعر 105,9$، لتعاود هذه القيمة الانخفاض سنة 2013 و2014 حيث بلغت 179,9 و159,9 مليار $ على التوالي بالتزامن مع انخفاض أسعار البترول التي وصلت إلى 96,20$ للبرميل، أما خلال شهر جانفي 2016 فانخفضت قيمة الاحتياطات انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 121,6 مليار $ مقارنة مع الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار البترول والتي سجلت حوالي 42$للبرميل .

2. احتياطي الصرف خلال سنة 2015: سجل احتياطي الصرف تراجعا حيث بلغ 159,918 مليار$ نهاية شهر مارس 2015 مقابل 178,938 مليار $ نهاية شهر ديسمبر 2014 بفعل الصدمة

[1]- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة ما بين 1986-2010**، مرجع يبق ذكره، ص .

الخارجية الناتجة عن التراجع المعتبر في أسعار البترول حسبما كشف عنه بنك الجزائر، ويعكس هذا الوضع انكماشا معتبرا في احتياطي الصرف الرسمي، وعلى الرغم من هذا التراجع يؤكد بنك الجزائر أن المستوى الحالي لاحتياطي الصرف يبقى في وضع ملائم لمواجهة الصدمة الخارجية وذلك راجع إلى المستوى المتدني للدين الخارجي الذي بلغ 3,383 مليار $ نهاية شهر مارس 2015.

كما سجل اجمالي ميزان المدفوعات الذي يمثل مقياسا أساسيا للصحة المالية للبلاد خلال الثلاثي الأول من سنة 2015 عجزا قياسيا بقيمة 10,72 مليار$ مقابل 98 مليون $ فقط خلال ذات الفترة من سنة 2014 وفقا لأرقام بنك الجزائر، وفي هذا الإطار سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا هاما قدر بـ 7,78 مليار$ خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، ويرجع هذا العجز أساسا إلى تراجع أسعار البترول والكميات المصدرة من جهة، وكذا إلى تحول الإيرادات التي سجلت تراكما هاما من جهة أخرى.

من جهته سجل حساب رأس المال الخاص بالعمليات المالية هو الأخر عجزا بقيمة 2,94 مليار$ خلال الثلاثي الأول من 2015 مقابل فائض بقيمة 896مليون $ خلال ذات الفترة من سنة 2014، وارجع البنك المركزي الجزائري هذا التراجع إلى تحويل 2,34 مليار$ تحت عنوان عملية تنازل عن حصة من رأس المال لمؤسسة من طرف غير المقيمين، وأوضحت ذات الهيئة أيضا أن تراجع الواردات خلال الثلاثي الأول من 2015 لم يغطي إلا جزء من تراجع صادرات المحروقات الذي رافقها عجز في الميزان التجاري قدر بـ 4,2 مليار $ نهاية الثلاثي الأول من 2014.[1]

المطلب الثالث: أثر تغيرات سعر البترول على الميزانية العامة للدولة

تمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتي تعتبر من أهم مصادر تمويلها، حيث أنها تمثل المصدر الأساسي للميزانية العامة، كما أنها تساهم بشكل كبير في الإيرادات الكلية، وإن انخفاض أسعار البترول سيكون لها أثر مباشر على الميزانية العامة للدولة وذلك من خلال تأثيرها المباشر على الإيرادات العامة وبالتالي التأثير على النفقات العامة كذلك.

[1]- الانترنيت: **الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية** ،تاريخ الاطلاع: 2010.03.28على الساعة 21.42، بنك الجزائر: احتياطي الصرف تراجع إلى 159,9 مليار دولار، [على الخط]، **http:/www.radioalgerie.dz/news/article/20150714/46581.htm**

أولا: مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة

إن موارد المحروقات أصبحت تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة، خاصة وأن الإيرادات البترولية تمثل أهم مصدر لإيرادات الميزانية، وهذه النسبة في تغير مستمر طالما أن القيمة الحقيقية لموارد المحروقات في تغير مستمر، نظرا لتقلبات أسعار البترول، وتشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة وتساهم بشكل كبير في الإيرادات الكلية.[1] والجدول التالي يوضح لنا مدى مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية:

الجدول رقم (3-5): تطور مصادر الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2015 (الوحدة مليار دج).

السنة	إيرادات الجباية العادية	النسبة (٪)	إيرادات غير جبائية	النسبة (٪)	جباية بترولية	النسبة (٪)	إيرادات أخرى	النسبة (٪)	مجموع الإيرادات
2000	362,4	31,82	16,5	1,45	720,0	23,71	40,0	3,51	1138,9
2001	404,2	28,85	21,2	1,51	840,6	60,00	134,8	9,62	1400,9
2002	478,2	30,45	72,8	4,64	916,4	58,55	102,9	6,55	1570,3
2003	520,9	34,26	28,1	1,85	836,1	94,99	135,4	8,90	1520,5
2004	576,2	36,14	28,9	1,81	862,2	54.08	132,0	8,28	1594,3
2005	645,2	37,52	28,3	1,65	899	52,27	147,3	10,13	1719,8
2006	714,3	38,92	29,6	1,61	916	49,90	175,6	9,57	1835,5
2007	769,1	39,41	75,3	3,86	973	49,86	134,1	6,87	1951,4
2008	958,3	33,10	113,6	3,92	1715,4	59,25	107,9	3,73	2895,2
2009	1146,4	34,10	68,1	2,10	1927,0	58,83	134,1	4,09	3275,4
2010	1280,5	41,89	64,0	2,09	1501,7	50,04	210,5	6,89	3056,7
2011	1511,4	43,50	78,9	2,27	1529,4	44,02	354,4	10,20	3474,1
2012	1911,4	50,24	75,7	1,99	1519,0	39,32	298,5	7,73	3804,5
2013	2023,6	52,38	66,4	1,72	1615,9	41,82	157,3	4,07	3863,2
2014	2465,7	52,63	84,0	1,79	1722,0	36,76	412,0	8,79	4684,6
2015	2722,6	57,35	95,0	2,00	1682,5	35,44	247,2	5,21	4747,4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية** "قوانين المالية" لسنوات 2000- 2015.

[1]- رويجع السعيد، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009**، (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، 2012-2013، ص28.

يمثل الجدول أعلاه تطور مصادر الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2014، ونلاحظ من خلاله أن نسبة إيرادات الجباية العادية في ارتفاع مستمر حيث أنها انتقلت من 31,82٪ سنة 2000 إلى 57,35٪ في سنة 2014 من إجمالي الإيرادات العامة ، أما عن الجباية البترولية فهي في تذبذب تارة في اتجاه الارتفاع وتارة أخرى في اتجاه الانخفاض، حيث أنها منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2003 شهدت ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت من نسبته 94,99٪ سنة 2003 ، لتنخفض النسبة بعد ذلك إلى 49,86 سنة 2007، ثم ترتفع في سنة 2008 ,2009 إلى حدود 59,25٪، لتعاود الانخفاض بعد ذلك في سنة 2010 إلى غاية سنة 2015 إلى ما نسبته 35,44٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

ثانيا: مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة

إن حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة، ومن العوامل المحددة لحجم الانفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، إذ تعتبر الجباية البترولية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها، ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية البترولية والمعروف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات غير العادية) والمغطاة بالجباية البترولية إلى مجموع النفقات.[1]

[1]- حاج قويدر عبد الهادي، **الاصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009**،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012، ص 34.

الجدول رقم(3-6): تطور نفقات العامة للدولة خلال الفترة 2000-2014 (الوحدة مليار دج).

السنة	نفقات التسيير	النسبة (٪)	نفقات التجهيز	النسبة (٪)	مجموع النفقات
2000	865,2	72,88	321,9	27,12	1187,1
2001	963,6	71,96	357,4	26,69	1339
2002	1097,7	70,79	452,9	29,21	1550,6
2003	1199,2	68,42	553,6	31,58	1752,8
2004	1251,1	66,13	640,7	33,87	1891,8
2005	1245,1	60,68	806,9	39,32	2052
2006	1437,9	58,62	1015,1	41,38	2453
2007	1673,9	53,85	1434,6	46,15	3108,5
2008	2217,7	52,92	1973,3	47,08	4191
2009	2300	54,16	1946,3	45,84	4246,3
2010	2659	59,53	1807,9	40,47	4466,9
2011	3434,3	63,97	1934,5	36,03	5368,8
2012	4925,1	63,59	2820,4	36,41	7745,5
2013	4335,6	63,02	2544,2	36,98	6879,8
2014	3510,05	74,31	1213,5	25,69	4723,55

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على: **الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنوات "قوانين المالية" 2000-2014.**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نفقات التسيير في تزايد مستمر بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، حيث سجلت ما قيمته 865,2 مليار دج سنة 2010 لتبلغ ما قيمته 3510,05؛

أما عن نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة فنلاحظ أنها في انخفاض مستمر بداية من سنة 2000 إلى غاية 2008، حيث سجلت في سنة 72,88٪ لتبلغ في سنة 2008 ما نسبته 52,92٪، إلا أن هذه النسبة بدأت في الارتفاع بداية من سنة 2009إلى غاية سنة 2014 لتبلغ 74,31.

أما عن نفقات التجهيز فهي كذلك في ارتفاع مستمر بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009 وبدأت القيم بالتذبذب بداية من سنة 2010 حيث بلغت 1807,9 مليار دج إلى أن وصلت إلى 1213,5 مليار دج سنة 2014؛

أما عن نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات فكانت متذبذبة، حيث بلغت أقصى حد لها في سنة 2008 بنسبة 47,08٪ وأدنى حد لها في سنة 2014 بنسبة 25,69٪.

ثالثا: تداعيات انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد في الفترة الحالية وكيفية استجابة السلطات لهذه الصدمة.

إن انخفاض أسعار البترول في الفترة الحالية أدى إلى حدوث تدهور في الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي دفع بالسلطات الحكومية الجزائرية إلى النظر في حالة الاقتصاد الجزائري و البحث عن الحلول لذلك.

1.التداعيات: حتى نهاية سنة 2015 لم تؤثر أسعار البترول المنخفضة على النمو في الجزائر إلا بصورة محدودة، وهذا نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأته عام 2000 مع انطلاق فترة طفرة الأسعار، وقد بدأت الأن تستخدم هذه الاحتياطات لدعم النشاط الاقتصادي؛

ورغم ذلك كانت هنالك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار البترول على الاقتصاد الوطني أهمها:

أ. انخفاض فادح في إيرادات تصدير البترول: فقد تراجعت مداخيل صادرات البترول في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل في سنة 2015 سوى 14,91 مليار $ مقابل 27,35 مليار $ في سنة 2014، اي بانخفاض قدره 45,47٪؛

ب. خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: فلمواجهة الانخفاض في المداخيل البترولية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفضت موارده بشكل حاد، حيث تراجع بـ 1.714,6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية جوان 2014 ونهاية شهر جوان 2015 اي بانخفاض قدر بـ 33,3 ٪ على مدة 12 شهرا؛

ج. عجز في الحسابات الخارجية: سجلت الجزائر عجزا تجاريا لأول مرة منذ 15 سنة بلغ 7,78 مليار $ في النصف الأول من سنة 2015، وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، وتبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات غلى 71٪ عوض 111٪ في النصف الأول لعام 2014؛

وفي حال استمرار انخفاض أسعار البترول في السنوات القادمة فإنه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق ثغرات في الميزانية العامة إلى إبطال وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

2.**كيف استجابت السلطات الجزائرية لصدمة انهيار أسعار البترول:** لمواجهة هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات شملت ما يلي:

أ. كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار البترول؛

ب. سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف كإجراء لرفع حصيلة مداخيل البترول المقومة بالدولار الامريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 87,92دج لكل دولار في 2014/12/31 ليصل إلى 107,17 دج لكل دولار في 2015/11/05 أي بمعدل انخفاض بلغ 17,96٪؛

ج. تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، حيث انخفضت نفقات الميزانية لعام 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8٪، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3٪ وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16٪، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي(تجميد مشاريع الترامواي والمستشفيات...) وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على المنتجات منها السيارات والاسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60؛

د. رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا رفع القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15٪ على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.[1]

[1]- الانترنيت: عبد الحميد مرغريت، تاريخ الإطلاع: 2016.03.26 على الساعة: 17:14، أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، [على الخط]، **http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12**/، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 3-5.

المبحث الثالث: البدائل الاقتصادية للجزائر في ظل تراجع أسعار البترول.

تواجه الجزائر اليوم أعظم التحديات الاقتصادية منذ الحرب الأهلية التي دارت في تسعينات القرن المنصرم، حيث أظهر انخفاض أسعار البترول ضعف الاقتصاد، وترجم التقلص الشديد في عائدات الصادرات ومداخيل الحكومة عجزا في الحساب الجاري للمرة الأولى سنة 2014 منذ أكثر من 15 عاما، وما زاد الوضع سوءا هو تراجع الإنتاج ليس لأن موارد البترول في نضوب، بل لأن بيئة الاستثمار لم تكن مشجعة، وهناك حاجة إلى بذل الكثير من الجهود لإعادة هيكلة الاقتصاد إذ تحتاج الحكومة أن تقلص النفقات العامة وتصلح مخصصات دعم الطاقة المحلية وتعزز التنوع الاقتصادي من خلال تشجيع القطاعات الأخرى غير البترولية واتباع سياسة إدارية أكثر فاعلية للثروة البترولية، وقد يشكل انخفاض أسعار البترول فرصة ذهبية تسمح للجزائر أن تصلح اقتصادها.

المطلب الأول: تشجيع قطاع الفلاحة والزراعة

إن الاستثمار الفلاحي له أهمية بالغة في دعم الاقتصاد الزراعي وإنشاء أي مشروع زراعي يتطلب دراسة جدواه الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن الرؤى المستقبلية للاستثمار في هذا القطاع يمكن من إيجاد الحلول المناسبة التي تضمن تفعيل الاقتصاد الجزائري وتجنب التبعية المطلقة للمحروقات.

أولا: الإمكانيات والفرص المتاحة لقطاع الفلاحة والزراعة في الجزائر

تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية وقربها من السوق الأوروبية، بالإضافة إلى الشريط الساحلي الذي يبلغ 1200 كم والمطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية تمكنها من احتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الاكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير، يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن تلخيص هذه الموارد وفقا الترتيب التالي[1]:

1. الموارد المائية: يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية وهي:

[1]-أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي العاشر تحت عنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص – ص: 09-10.

أ. **الموارد المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2,4 مليون كلم مربع، إلا أن 93٪ من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8٪، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7٪ من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط عليها نحو 192 مليار متر مكعب بنسبة 92٪.

ب. **الموارد السطحية:** تتمثل مصادر المياه في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر بين 9,8 مليار متر مكعب و13,5 مليار متر مكعب في السنة، وهي موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11,1 مليار متر مكعب وأحواض الهضاب العليا على 0,7 مليار متر مكعب، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0,6 مليار متر مكعب، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية؛

ج. **الموارد الجوفية:** تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، و90000 ينبوع و23000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار متر مكعب في السنة، هذه الموارد موزعة بين الشمال والجنوب، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90٪ تتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، عنابة والهضاب العليا، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و300 ألف كلم مربع على التوالي.

2. **الموارد الأرضية:** للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42,46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8,42 مليون هكتار فقط حتى سنة 2009 بنسبة 20٪ تقريبا من المساحة الزراعية الكلية، وهذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقة لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نضير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 هكتار خلال الفترة(1980-2009)؛

3. الموارد البشرية: باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة بلغ 2.325 مليون عامل خلال الفترة (1983-2009) وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و3.152 مليون عامل خلال نفس الفترة، حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة لأخرى وقدرت الزيادة بـ 1.519 مليون عامل أي بنسبة 93٪ مقارنة مع سنة 1983؛

4. الموارد الرأسمالية: يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو* بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي الصافي بين 11,9 مليار $خلال الفترة(1983-2009) وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9,15 و 14,08 خلال عامي 1980 و2009 على التوالي، وقدرة الزيادة بـ 4,9 مليار $ خلال نفس الفترة حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة لأخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ 176 مليون $.

ثانيا: المؤهلات الرئيسية لقطاع الفلاحة والزراعة والإجراءات التحفيزية لدعم هذا القطاع

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الاستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يضحي القطاع الزراعي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو أيضا بالتغيرات التي تحدث في القطاعات الأخرى، حيث يعتبر التمويل الوسيلة المحركة لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة لنجاح السياسة التنموية المتبعة للنهوض بهذا القطاع؛

قامت الحكومة الجزائرية بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع، والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله، ومن بين هذه الآليات والتي ركز عليها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، والذي يعمل على دعم ومساعدة الفلاحين ومدهم بالأموال اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها لهذا المخطط، ورغم التطورات التي تميز بها هذا القطاع عن باقي القطاعات وقدرته

* **منظمة الفاو:** هي منظمة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم.

الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أقطار العالم المتقدم أو الدول النامية على حد سواء، ألا أننا نجده يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق استمراره وتقليل فعاليته.[1]

1.المؤهلات الرئيسية للزراعة في الجزائر: تتميز الزراعة الجزائرية بعدة مميزات تميزها عن بقية الدول الأخرى، حيث أنها تتميز بما يلي:

- تنوع كبير للأوساط الزراعية والمناخية؛
- استعمال ضئيل للمواد الكيماوية؛
- لديها سوق معتبرة محلية وجوارية للأسواق الخارجية(الحوض المتوسط والبلدان الإفريقية)؛
- إمكانية وضع المواد في السوق طوال السنة وخارج الموسم؛
- تشكيلة كبيرة من المواد الغذائية؛
- منتجات ذات نوعية جيدة وحتى البيولوجية.

2.الاجراءات التحفيزية التي قامت بها الجزائر من أجل دعم هذا القطاع: قامت الدولة الجزائرية من أجل دعم وتنمية قطاع الفلاحة والزراعة بمجموعة من الإجراءات نوجزها فيما يلي:

- استحداث قروض بدون فوائد من المبلغ المدفوع للحبوب الذي تجاوز 17 مليار دج؛
- منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز1 مليون دج عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتارات؛
- تخصيص قروض مسيرة تصل إلى مئة مليون دج لأرباح المنتجين المستفيدين (أصحاب الامتياز) المستغلين لـ 10 هكتارات من الأراضي الزراعية وكذلك للمستفيدين من قروض التحدي؛
- إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين.[2]

[1]-الانترنيت: **الموقع الرسمي لجامعة بسكرة**، تاريخ الاطلاع: 2016.03.12 على الساعة 20:45، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، [على الخط]، **http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/4953**

[2]- الانترنيت: **الموقع الرسمي للوكالة الطاقة الوطنية لتطوير الاستثمار** ، تاريخ الاطلاع:2016.03.24على الساعة 14:15،قطاع الزراعة، [على الخط]،

http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture

المطلب الثاني: تشجيع قطاعي السياحة والصناعة

يعتبر كل من قطاع الصناعة وقطاع الصناعة من أهم البدائل الاقتصادية التي يمكن للجزائر أن تلجأ لها كبديل للبترول في ظل الانخفاض الحاد للأسعار الذي تواجهه السوق العالمية للبترول، لما لهما من عوائد مرتفعة تعود بالنفع على الاقتصاد الجزائري.

أولا: تشجيع القطاع السياحي

يعتبر القطاع السياحي من بين أكثر البدائل الاقتصادية التي يمكن للجزائر الاعتماد عليها في بناء اقتصادها والخروج من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على البترول كمصدر للإيرادات، وهذا نظرا للإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر والتي تجعلها من بين أكثر البلدان استقطابا للسياح خاصة في منطقة الصحراء الكبرى.

1.**الأقطاب السياحية السبعة في الجزائر:** تتميز الجزائر بكبر المساحة، فهي تعد من أكبر البلدان في العالم، لذا نجدها تتميز بسبعة أقطاب سياحية وهي:

أ. **القطب السياحي المتميز شمال شرق:** ويشمل كل من سكيكدة، قالمة، الطارف، سوق اهراس وتبسة، يتميز بأكثر من 300 كلم من الساحل و874.000 هكتار من الغابات، كما يعتبر نقطة ارتكاز وبمثابة قاطرة للتنمية السياحية على المستوى الجهوي، يتوفر هذا القطب على إمكانيات كبيرة لتطوير السياحة في الجبال؛

ب. **القطب السياحي المتميز شمال وسط:** ويتكون من الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية، يتميز هذا القطب بموقعه في وسط البلاد وعلى واجهة البحر المتوسط، يمتد على مسافة 615 كلم، أي 51٪ من الشريط الساحلي للبلاد، وهذا يخدم البنية التحتية التي تمثل أساس التنمية، كما يضم وسائل الراحة الاستثنائية على المستوى الوطني والدولي ويقدم خدمات متنوعة أقطاب النشاطات الصناعية ولما له من امكانيات تساعده في جذب السياح؛

ج. **القطب السياحي المتميز شمال غرب:** يتكون من وهران، عين تيموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان، بموقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي يقع على أقل من ساعتين من السوق الرئيسي لهواة السياحة الأوروبية "اسبانيا"، هذا القطب صاحب مساحة 35000 كلم متنوع ببنية تحتية

متطورة، يشمل معدات معتبرة على المستوى الوطني والدولي، خدمات، صناعات ثقيلة، امكانيات ثرية ومتنوعة مما يشجع جاذبية أكبر وشغور مدروس لبعض الفضاءات السياحية؛

د. القطب السياحي المتميز جنوب شرق: يضم كل من غرداية، بسكرة والوادي، يغطي مساحة تقدر بـ 160.000 كلم وعدد سكانه يقدر بحوالي 1,5 مليون نسمة، علاوة على ذلك فغرداية تعتبر مركزا رئيسيا وبوابة للصحراء؛

هـ. القطب السياحي المتميز جنوب غرب: أدرار وبشار، يغطي مساحة تقدر بـ 603000 كلم، توات وغورارة هو قطب تراث ذو أبعاد عالمي مع فضاء جديد ديناميكي متين (المنطقة الحدودية)؛

و. القطب السياحي المتميز الكبير: الهقار، يقع أساسا في ولاية إيليزي ويغطي مساحة تقدر بحوالي 284.618 كلم، به ثروات طبيعية وثقافية وأثار تمثل 3 أصول رئيسية تساهم في تنمية السياحة في المستقبل، المساحات الكبيرة في هذا القطب المتميز تشمل لوحات الكهوف تعبر عن قيمتها التاريخية العالمية، هذا التراث محمي من طرف الحظيرة الوطنية بالطاسيلي، وقد صنف كتراث عالمي من طرف اليونيسكو عام 1981؛

ن. القطب السياحي المتميز الكبير: الأهقار، يغطي مساحة 456200 كلم من التراب الوطني، هذا القطب محاط بولاية تمنراست وهو إقليم واسع يزخر بالكثير من الثروات الطبيعية والثقافية، كما يمكن أن ينظر إليها على أنها قطب استراتيجي له قيمة عالية في تنمية السياحة في المنطقة، التراث الثقافي، الأثري والطبيعي المتمثل في الأهقار هو جدير بأن سيتغل ليس فقط على الصعيد السياحي ولكن أيضا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.[1]

2. **المقومات السياحية المادية للجزائر:** لا تقتصر المقومات السياحية على الامكانيات الطبيعية والحضارية التاريخية، بل تدعم هذه الامكانيات بأخرى مادية لتسهيل استفادة السياح، وتتمثل هذه الامكانيات السياحية المادية في توفير الطاقة الفندقية باختلاف تصنيف وحداتها لتتناسب مع مختلف المستويات الاقتصادية للسياح، إضافة إلى المنشآت القاعدية والمتمثلة فيما يلي:

[1]- الانترنيت: **الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** ، تاريخ الاطلاع 2016.04.01على الساعة 16:48، [على الخط]، **http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourism**

أ. النقل: يعتبر النقل عاملا هاما لتطوير السياحة، ولقد كان اهتمام الجزائر بشبكات المواصلات منذ الاستقلال سواء في الطرقات أو السكك الحديدية أو النقل البحري والجوي، وهي من أهم شبكات النقل على مستوى المغرب العربي، فالطرق البرية يقدر طولها بنحو 104,72 ألف كم، والسكك الحديدية التي يبلغ طولها 4500 كم ذات اتجاه وحيد و 215 كم منها مكهرب؛

ب. الاتصالات: تمتلك الجزائر عدة محطات أرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية دعمت بخدمات المعلومات والربط التكنولوجي بشبكة الانترنيت الدولية، وتغطي الشبكة الهاتفية أغلب التراب الوطني منه 96٪ آلية، ويعرف القطاع توسعا وتحديثا للشبكة خلال تعميم الهاتف الرقمي والنقال بالإضافة إلى شبكات الهاتف المعروفة باسم الجيل الثالث والجيل الرابع؛

ج. قدرات الاستقبال: تمتلك الجزائر طاقات إيواء مختلفة ومتنوعة تتمثل في فنادق يمتلكها القطاع الخاص والعام، والمخيمات السياحية الموزعة في المناطق الساحلية خاصة، إلا أن هذه القدرات تبقى غير كافية ولا تلبي الطلب السياحي كما أنها تتمركز في الشمال مما لا يسمح بترقية السياحة الصحراوية في الجنوب.[1]

ثانيا: تشجيع قطاع الصناعة

تسعى أغلب دول العالم على اختلاف درجة تقدم اقتصادياتها إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية مستمرة ومستقرة، لكن هذا الهدف المنشود ليس سهل التحقيق بالنظر إلى التحديات التي تواجهها، فالجزائر وعلى غرار باقي الدول التي تعمل هي الأخرى على لعب الأدوار المنوطة بها في المشهد الاقتصادي العالمي وذلك من خلال إرساء معالم تنمية شاملة تعمل على تفعيل كافة القطاعات وعلى رأسها القطاع الصناعي، الذي يعتبر سمة تطور أي مجتمع، وإن تحقيق هدف الولوج إلى الأسواق العالمية لا يأتي إلا بتثمين وتقدير القيمة الفعلية للخيرات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وكذا تأهيل الموارد البشرية المتاحة، فهذين العاملين مجتمعين يعتبران المفتاح الرئيسي لإرساء استراتيجية صناعية فعالة تسمح بتحسين قواعد الإنتاج، تطوير تنافسية المؤسسات، ومن ثم تعظيم القدرات التصديرية للاقتصاد الوطني بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

[1]–أوريسي هيبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية– دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، غير منشورة) الجزائر 2011–2012، ص– ص: 236–237.

1.مميزات وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر: يتصف قطاع الصناعة بمميزات عديدة تجعله يتميز عن باقي القطاعات الأخرى، كما يواجه هذا القطاع تحديات عديدة، نوجز كل هذا فيما يلي:

أ. المميزات: منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعة الجزائرية فيما يلي:

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال؛
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛
- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛
- ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

ولعل أهم ما ميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

ب. التحديات: نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن سياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، مما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، وبالنظر

للوضعية الحالية للصناعة الجزائرية والتي تتميز بالهشاشة وضعف قدراتها التنافسية، فإن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سوف يضع المؤسسات الصناعية الجزائرية أمام تحديات حقيقة ويكون له أثار سلبية خصوصا:

- التأثير على إنتاجية المؤسسات وبالتالي على الاقتصاد الوطني، نظرا لعدم قدرتها على منافسة نظيرتها الأوروبية؛
- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة؛
- زيادة الواردات الجزائرية نتيجة ضعف المنتوج الصناعي الجزائري وجودة نظيره الأوروبي، وذلك راجع إلى التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية؛

من خلال هذا يتحتم على الجزائر وضع استراتيجية صناعية صارمة، وهذا قصد الاستعداد لإقامة منطقة التبادل الحر وكذا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث يجب أن تخضع عملية التأهيل إلى منهجية صارمة لتجنب ما تبقى من القرارات الإنتاجية الصناعية وعدم اتباع منهجية مقيمة وشاملة بتوخي الحلول الجزئية الظرفية.[1]

2. سياسات إنعاش الصناعة في الجزائر: لانعاش قطاع الصناعة في الجزائر على الدولة الجزائرية الاعتماد على بعض السياسات، نذكر من أهمها ما يلي:

أ. سياسة ترقية الاستثمار: تحتل قضية الاستثمارات الخاصة عامة والاستثمارات الأجنبية خاصة مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السيارات، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء، لذا تسعى الجزائر منذ فترة كبقية الدول النامية الأخرى إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة يبقى محدودا للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين الاستثمار والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد، فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري.

[1]- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للجزائر– حقائق وآفاق**، ملتقى وطني تحت عنوان الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ...أم قمعية، الجزائر، بدون ذكر تاريخ الملتقى، ص 4.

ولجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم اقتراح جملة من إجراءات لتحسين بيئة الأعمال نوجزها فيما يلي:

- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين وإطاراتها الأجنبية؛
- فتح أروقة وشبابيك لشرطة الحدود والجمارك؛
- تحديد مناطق إقامة لفائدة المستثمرين الأجانب؛
- وضع تحت تصرف الأجانب الحاملين لمشاريع أراضي مجهزة بأسعار منخفضة وبيئة ذات نوعية؛
- بالإضافة إلى وضع محلات لأغراض صناعية أو تجارية تحت تصرفهم، وإلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة من عملية التصدير...الخ.

ب. سياسة التأهيل: إن سياسة التأهيل المتحصل عليها تطبيق إجراءات التأهيل في إطار البرنامجين، برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الاتحاد الأوروبي، تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي ولم تعطي النتائج المنتظرة وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك، كالشروط الواجب توافرها في المؤسسة للاستفادة البرنامج، آجال تكوين الملفات والتي تبدو أنها طويلة.

ونظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية وما يكتسبه من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فقد تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل تتمحور حول:

- توحيد البرامج الحالية لصهرها في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار استراتيجية التصنيع؛
- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة (العوامل المادية وغير المادية والبيئية)؛
- التكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم؛
- استهداف أحسن للأولويات القطاعية ولنظام المساعدات والتحفيز.

ج. التقييس والقياسة: يساهم تطوير نشاطات التقييس والقياسة والاعتماد والتصديق والملكية الصناعية في الجهد الرامي إلى بعث وعصرنة الاقتصاد الوطني، حيث يندرج الاشهاد على المطابقة ضمن مسعى الجودة

المتبع في مجال التقييس، علما أن الجودة الرفيعة تمكن المنتوج الصناعي من مقاومة المنافسة الشديدة، سواء على السوق المحلي أو السوق العالمي، وكذلك باعتبار أن الجودة تشكل الحماية الوحيدة والرئيسية لأي منتوج خاصة بعد تفكيك الرسوم الجمركية الذي يسري تدريجيا بعد تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، فمن الناحية التقنية فإن حصول المؤسسة الصناعية على إحدى الشهادات من فئات إيزو 9000 (منظومة الجودة)، أو إيزو 14000 (منظومة حماية البيئة) يعني أن المؤسسة تمتلك منظومة تسيير وضمان الجودة مطابقة لمتطلبات وشروط متفق عليها عالميا ومدونة في مرجعية مميزة.

د. تطوير العنصر البشري: إن الاستراتيجية الصناعية تعتبر تطوير العامل البشري أساس نجاح كل سياسة صناعية باعتباره عاملا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات، لا طالما عانت الصناعة الجزائرية من عدة مشاكل نذكر من بينها:

- العجز في مجال التأطير الصناعي سواء على مستوى التسيير أو التحكم في التكنولوجيات؛
- نطام تكوين ليس بإمكانه الاستجابة بفعالية لاحتياجات العمال المؤهلين في الصناعة؛
- تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل لا سيما من خلال استحداث مدارس تكوين المهندسين والتقنيين السامين في القطاعات الصناعية الكبرى؛
- مطابقة التأهيلات مع احتياجات السوق؛
- كما أن إدراج الإبداع ضمن منظور داخلي باعتباره عنصرا أساسيا لتطوير الصناعة يعتبر أمرا لا مناص منه، ويتطلب التحكم في هذا المسار الذي لا يمكن لقوى السوق ضمانه لوحدها بل لابد من تدخل السلطات العمومية التي يتعين عليها دعم وترقية سياسة موجهة نحو ترقية التقنيات استنادا إلى نظام وطني للإبداع مثل ما تقوم به العديد من الدول.
- بالإضافة إلى إنشاء مراكز التعليم والتمهين التكنولوجي من أجل تعليم مهني موجه نحو المهن الخاصة، بالإضافة إلى إنشاء لجنة دولة من أجل العلم والتكنولوجيا ووكالة لترقية التجديد الصناعي

ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا ووضع جهاز تشريعي ينظم تثمين الأفكار المجددة وترويجها على السوق...الخ.[1]

المطلب الثالث: تشجيع ودعم الطاقات البديلة "الطاقات المتجددة"

تشكل الطاقات المتجددة أحد وسائل حماية البيئة، لذلك نجد دولا عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه، لما لها من عوائد وفيرة على الاقتصاد، والجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم، بالإضافة إلى كون قطاع الطاقات التقليدية هو المصدر الرئيسي فيها، هذا ما أدى إلى التفكير في اقتراحات بديلة، حيث شرعت الجزائر على غرار باقي الدول في تطوير هذه الطاقات المتجددة وتعميم استعمالها في كافة الميادين والتخلي التدريجي عن المصادر التقليدية للمحروقات.

أولا: امكانيات الجزائر المتوفرة من الطاقات المتجددة

إن من أهم مصادر الطاقة المتجددة المتوفرة في الجزائر حاليا، وتلك المتوقع أن يكون لها شأن في توفير الطاقة في المستقبل هي كل من الطاقة الشمسية بالدرجة الأولى وطاقة الرياح والطاقة المائية كما نجد بعض المصادر الأخرى للطاقات المتجددة والمتوفرة بنسبة معتبرة.

1.**مفهوم الطاقات المتجددة:** الطاقات المتجددة هي الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالبا في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الاستفادة منها إلا بعد تدخل الإنسان لإخراجها.[2]

2. **امكانيات الطاقات المتجددة في الجزائر:** إن عضوية الجزائر في لجنة التنمية المستدامة وسعيها الدائم إلى تحقيق وتنفيذ بنودها وفق أعمال القرن الـ21، كان خطوة للجزائر بالاهتمام بالطاقة المتجددة، ولهذا سنحاول التعريف بإمكانيات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة في ما يلي:

أ. الطاقة الشمسية: تتوفر الجزائر جراء موقعها الجغرافي على أغنى الحقول والمناجم الشمسية في العالم، فهي تستفيد من 2000 إلى 3000 ساعة من إطلالة الشمس في الهضاب العليا والصحراء التي تتوفر على

[1]- قوريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ، جامعة الشلف،العدد05، بدون سنة نشر، ص- ص: 98-103.

[2]- منور أوسرير وآخرون، **الاقتصاد البيئي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 133.

مساحة عرضية قدرها 1 متر مربع تصل إلى 5 كيلوواط/ ساعة على معظم التراب الوطني، أي نحو 1700كيلوواط/ساعة لكل متر مربع في شمال البلاد، و2263 كيلوواط/ساعة لكل متر مربع في السنة في الجنوب، أما القدرات الشمسية الحرارية فإنها تمثل خزانا معتبرا حيث تعادل نسبة مضاعفة 10 مرات الاستهلاك الطاقوي على المستوى الدولي، كما أن هذه الإمكانيات الهائلة تسمح بتغطية 60 مرة من احتياطات أوروبا الغربية وتغطي 5000 مرة من الاستهلاك الوطني من الكهرباء؛[1]

ب. طاقة الرياح: تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين متميزتين، الشمال والجنوب، فالشمال الذي يحده البحر الأبيض المتوسط والذي يتميز بساحل يمتد على 1200كلم، وتضاريس جبلية كالأطلس التلي والأطلس الصحراوي، حيث تتموقع بينهما السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري المتميز بمعدل سرعة رياح غير مرتفعة جدا، غير أننا نجد مناخات فصلية على المواقع الساحلية لوهران وعنابة، وبالهضاب العليا لتيارت التي تصل فيها سرعة الرياح إلى 5متر/ثانية، وكذا المناطق التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا؛

أما الجنوب فهو يتميز بسرعة رياح أكبر منها بالشمال، خاصة الجنوب الغربي إذ تتعدى 4 متر/ثانية وتصل إلى 6 متر/ثانية بمنطقة أدرار وتيميمون وعين صالح، وهذه الحقول مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهرابائية.[2]

ج. الطاقة الكهرومائية: تتساقط على الأراضي الجزائرية كميات كبيرة من الأمطار سنويا تقدر بحوالي 65 مليار متر سنويا، إلا أنه لا يتم استغلال إلا جزء قليل منها أي حوالي 5٪ نتيجة تمركزها بمناطق محددة وتبخر جزء منها أو تدفقها بسرعة نحو البحر أو نحو الحقول الجوفية، تقدر حاليا المياه المستغلة بـ 25 مليار، 3/2 هذه المياه سطحية (103 سد منجز و50 في طور الإنجاز) والباقي مياه جوفية؛

د. الطاقة الحرارية الأرضية: تتوفر الجزائر على أكثر من 200 مصدر حراري في الجزء الشمالي من البلاد أي 33٪ تتجاوز درجات الحرارة فيها 45°، وهناك مصادر توجد بها درجات حرارة عالية تصل إلى 118° كبسكرة، وقد حددت الدراسات على التدرج الحراري ثلاث مجالات حيث يصل التدرج

[1] – **الانترنيت: الموقع الرسمي لجريدة الخبر الجزائرية**، تاريخ الإطلاع: 2016.03,07 على الساعة:13:32، الطاقة الشمسية في الجزائر عملاق نائم، [على الخط]، **http://www.elkhabar.com/press/article/5379**.

[2] –وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية للطاقة والتعاون العربي**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أبو ظبي، أيام 27-29 أكتوبر 2014 ، ص: 16.

100/°5 متر في منطقة غليزان ومعسكر ومنطقة بوسيف وسيدي عيسى، بالاضافة إلى منطقة قالمة وجبل العنق؛

هـ. طاقة الكتلة الحيوية: تبقى إمكانيات الجزائر في هذا المجال قليلة، وهذا راجع إلى قلة المساحات الغابية التي لا تمثل سوى 10٪ من المساحة الإجمالية للوطن، أما المصادر الطاقوية من النفايات الحضرية والزراعية فتقدر بحوالي 5 مليون طن مكافئ للبترول.[1]

ن. اليورانيوم: تقدر احتياطات اليورانيوم بـ 29000 طن من معدن اليورانيوم والذي يمكن أن يوفر إنتاجية من الكهرباء تعادل 400 مليون طن باستخدام المفاعلات التي تستعمل الماء الخفيف، ولقد مكنت الدراسات التنفيذية لإدخال الالكترونووي من إمكانية إنشاء محطة نووية ذات قدرة 1000 ميغا واط، مما يسمح بإنتاج حوالي 9٪ من إجمالي إنتاج الكهرباء في سنة 2014.

و. الفحم: تقدر احتياطات الفحم المتواجدة بالجنوب الغربي للبلاد حوالي 40 مليون طن ورغم قلتها إلا أنه يمكن استخدامها محليا لإنتاج الكهرباء.[2]

ثانيا: وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر والمشاريع المنجزة أو في طور الإنجاز

إن الطاقات المتجددة تنال اهتمام الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة، فلقد وضعت مشاريع ضخمة في هذا المجال، بالإضافة إلى أنه هناك مشاريع مستقبلية البعض منها أنجز والأخر في طور الإنجاز.

1. **وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر بالأرقام:** نبرز فيما يلي وضعية الطاقات المتجددة في الجزائر:

- القدرة المنشأة:+11000 ميغا واط و275 ميغا واط بالنسبة لفرع الصناعة الهيدروليكي و306 ميغا واط للشبكات المعزولة في الجنوب؛
- القدرة الهيدروليكية: 1,7 ٪ من القدرة المنشأة؛
- حضيرة للطاقة الشمسية العاملة: تحتوي على 108 صفيحة شمسية؛
- القدرة على توصيل الطاقة الشمسية: +900 منزل؛
- الاستهلاك الوطني للكهرباء: 5 ميغا واط /ساعة؛

[1] – الانترنيت : الموقع الرسمي لوزارة الطاقة، تاريخ الإطلاع:2016.03.09 على الساعة: 14:02، [على الخط]، http://**www.energy.gov.dz**.

[2] – وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية للطاقة والتعاون العربي**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 18-19.

- حصة الطاقة الشمسية في الحصيلة الطاقوية الوطنية: 0,0028٪.

2. **المشاريع الأساسية المنجزة أو في طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة:** فيما يلي نبرز أهم المشاريع التي أنجزت في مجال الطاقات المتجددة في الجزائر:

- بناء أول محطة هجينة للطاقة الشمسية/الغاز: تقع بحاسي الرمل، أنجزت بشراكة جزائرية اسبانية واستلمت في نهاية 2010، حيث كلف المشروع حوالي 315 مليون يورو، وهذه المحطة قادرة على إنتاج 150 ميغا واط؛
- بناء أول حضيرة لطاقة الرياح: باشراف مجمع سونالغاز والشركة المتعاقدة الفرنسية vergent، استلمت عام 2012، وهي قادرة على إنتاج 10 ميغا واظ من الكهرباء؛
- برنامج التزويد بالطاقة الشمسية لـ 20 قرية بالجنوب: بتخصيص مساحة تقدر بحوالي 1 مليون كم مربع للطاقة الكهروضوئية، بإنتاج 2 ميغا واط/ساعة حاليا؛
- إنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية: بالمنطقة الصناعية للرويبة والذي كلف إنجازه 42000 مليون دج، وهو قادر على إنتاج 41800 وحدة من الطاقة الكهروضوئية في السنة.[1]

[1]- **الانترنيت: الموقع الرسمي لجريدة الخبر الجزائرية**، تاريخ الإطلاع: 2016.03,07 على الساعة:13:32، الطاقة الشمسية في الجزائر عملاق نائم، [على الخط]، **http://www.elkhabar.com/press/article/5379**.

الشكل رقم(3-2): توزيع الطاقة المركبة في الجزائر حسب الاستعمال

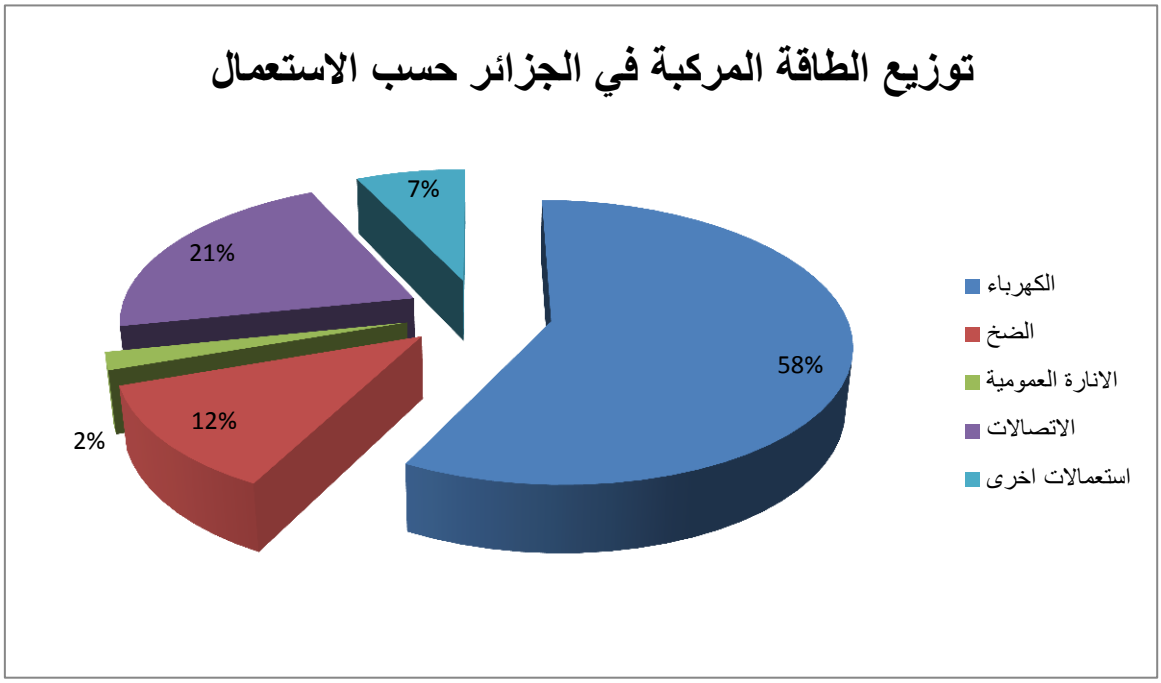

المصدر: إعـداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من **الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والمناجم**، تاريخ الاطلاع 2016.04.09على الساعة 11:52،[على الخط]،

http://www.mem.gov.ma

الجدول رقم(3-7): مراحل برنامج إنتاج الطاقة المتجددة في الجزائر إلى غاية سنة 2030(الوحدة: ميغا وات)

السنة	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتمل تركيبها	110 ميغا وات	2600 ميغا وات مخصصة لسوق الوطني واحتمالية تصدير ما يقارب 2000 ميغا وات	12000ميغا وات موجهة لسوق الوطني. 10000ميغا وات مخصصة للتصدير

المصدر: الانترنيت: **الموقع الرسمي لوزارة الطاقة والمناجم**، تاريخ الاطلاع 2016.04.09على الساعة 12:02، [على الخط]: **http:/ :www.mem.gov.ma**

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع المحروقات العصب الحساس في الاقتصاد الجزائري، بحيث يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، وإن التغيرات في أسعار البترول في السوق العالمية له أثار على الاقتصاد الوطني سواء بالإيجاب "في حالة الارتفاع" أو بالسلب "في حالة الانخفاض" وهذا ما حاولنا الإجابة عليه من خلال دراستنا لهذا الفصل، وفيما يلي يمكن إبراز أهم النتائج التي توصلنا لها من خلال الدراسة :

- إن قطاع المحروقات هو العصب الأساسي للاقتصاد الجزائري فهو يساهم في الاقتصاد الوطني بنسبة كبيرة؛
- إتباع الجزائر عدة استراتيجيات وإجراءات سمحت لها بالسيطرة على القطاع والرقي به إلى الأفضل؛
- تذبذبات أسعار البترول لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني خاصة في حالة الانخفاض لما له من تأثير على ميزانية الدولة؛
- إن الانخفاض الكبير الذي شهدته الجزائر في أسعار البترول أدى بها إلى البحث عن وسائل وطرق بديلة له لتحسين وضعية الاقتصاد الوطني.

وفي الأخير نستنتج أن لتقلبات أسعر البترول أثارا جد حساسة على الاقتصاد الوطني.

خاتمة

خاتمـة

البترول مادة خام غير متجددة تعتبر من السلع الاستراتيجية التي لها أهمية كبيرة على مختلف الأصعدة، ويعتبر من أهم الموارد في الأسواق العالمية نظرا لميزاته المتعددة وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما.

كان ولا يزال البترول من أهم المواضيع الشائكة والمعقدة في عالمنا المعاصر سياسيا واقتصاديا وستظل له دائما الكلمة العليا في الاقتصاد العالمي وكذا الاقتصاد الجزائري، ولقد نجح البترول بميزاته الفريدة بغزو العالم والسيطرة عليه نظرا لقيمته النادرة ويبقى هذا المورد يرسم إلى حد كبير الخطوط الرئيسية للتطورات العالمية، وأصبح تاريخه ومسيرته خلال القرن العشرين بكامله عالما يفيض بالأحداث، يرتبط ارتباطا وثيقا بالتقلبات التي تتميز بها السوق البترولية باعتبارها سوق غير مستقرة نظرا لتذبذبات الأسعار فيها أحيانا باتجاه الارتفاع وأحيانا أخرى باتجاه الانخفاض، حيث شهدت فترة الثمانينات انكماش في الطلب العالمي مما أثر على اقتصاديات الدول وأدى إلى حدوث انهيار في أسعار البترول خاصة بعد الأزمات التي عرفها العالم من أبرزها أزمة 1986 وعقبتها أزمة 1998 دون أن ننسى أزمة 2008 التي أثارت الكثير من الجدل لدى الاقتصاديين وبما أن عدم ثبات الأسعار أثرت في الكثير من الدول المصدرة والمستوردة خاصة المنتجة منها مما ترتب عنها تدهور كبير في الاستثمارات في مجال البحث والاستكشاف في معظم الدول البترولية والتي من بينها الجزائر.

والتي تم اكتشاف البترول فيها الجزائر منذ القدم ولم يستغل إلا من طرف المستعمر الفرنسي، وبعد أن استرجعت الجزائر قوتها واستقلالها فكرت في الحفاظ على مواردها من خلال القيام بالعديد من الاستراتيجيات من بينها إنشاء شركة سوناطراك وكذا تأميم المحروقات من أجل الرقي باقتصادها فطبقت العديد من الإصلاحات للتخلص من التبعية الاقتصادية، بالرغم من الجهود المبذولة ألا أنها لم تستطع تحرير الاقتصاد الجزائري، والبترول هو المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وتقلبات الأسعار تؤثر بدرجة كبيرة على اقتصادنا وهذا ما لاحظناه من خلال الأزمة التي شهدها العالم في منتصف 2014 إلى غاية يومنا هذا، حيث أثر على ميزانية الدولة فالإيرادات البترولية تلعب دورا هاما في توازن الميزانية العامة للدولة فهي تمثل أهم مصدر لتغطية النفقات، وحتى على الميزان التجاري الذي يعبر عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات حيث نجد أن أغلب الصادرات الجزائرية هي صادرات من المحروقات، ولذلك

فإن انخفاض أسعار البترول لها آثار مباشرة على الصادرات وبالتالي أيضا على الواردات مما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطات الموجودة في خزينة الدولة، أما على مستوى الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عن قيمة جميع ما ينتج من سلع وخدمات داخل الحدود الجغرافية للبلد فالتقلبات السعرية للمادة البترولية لها تأثير مباشر على هذا الأخير.

كما أدى انخفاض أسعار البترول في الفترة الحالية إلى حدوث تدهور في الاقتصاد الجزائري مما جعل السلطات الجزائرية وجل الاقتصاديين تبحث عن الحلول لمواجهة هذا الظرف الاقتصادي الصعب لذلك قامت بجملة من الإجراءات حيث كرست تدابير التقشف التي شملت تقليص الواردات وفرض رخص الاستيراد وخفض التوظيف في القطاع العام بالإضافة إلى تخفيض سعر الصرف لرفع مداخيل البترول المقومة بالدولار الأمريكي، ورفع القيمة المضافة على الكهرباء والمازوت.

اختبار الفرضيات:

لقد استند البحث على مجموعة من الفرضيات، حاولنا اختبارها من خلال الدراسة، ومنه يتضح لنا ما يلي:

1. **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن البترول هو المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي وتعتبر أسعاره إحدى أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق التقدم الاقتصادي، كانت صحيحة، فمن خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول يتضح لنا أن البترول هو الركيزة الأساسية لقيام الاقتصاد الدولي وتطوره وهو يساهم إسهاما كبيرا ويحقق دفعا قويا للجهود التي بذلتها مجموعة الدول فكلما ارتفعت أسعار البترول كلما زادت إيرادات الدول وتطورها؛

2. **الفرضية الثانية:** والتي تنص على أن تقلبات أسعار البترول في السوق البترولية العالمية تعتبر مؤشر هام لمعرفة الحالة العامة لاقتصاديات الدول، بحيث أن هذه الآثار تتفاوت بين هذه الدول سواء المنتجة منها أو المستهلكة، كانت صحيحة فمن خلال ما تطرقنا له من خلال الفصل الثاني فالسوق البترولية تعتبر سوق غير مستقر تتأثر بعاملي العرض والطلب وبالتالي تؤثر على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة كل حسب اعتماده على قطاع المحروقات وبالتالي معرفة الحالة العامة لاقتصاديات هذه الدول؛

3. الفرضية الثالثة: التي تنص أن العالم شهد منذ جوان 2014 أزمة بترولية أثرت على معظم دول العالم، غير أن هذا الانخفاض لم يؤثر على الجزائر إلا بصورة محدودة، تحتمل هذه الفرضية الصح والخطأ، من الناحية الصحيحة مر العالم بفترة عصيبة خاصة في منتصف 2014 التي عادت بالسلب على جل دول العالم، أما من الناحية الخطأ كانت الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا بالأزمة وهذا ما لاحظناه من خلال دراسة الناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة التي عرفت انخفاضا حادا في الإيرادات الجبائية مما جعلها تلجأ إلى استنزاف الاحتياطات الموجودة في الخزينة، كما لجأت الحكومة الجزائرية إلى سياسة التقشف والبحث عن البدائل والحلول لمواجهة هذه المشكلة مع نهاية 2015 وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث.

النتائج:

- البترول سلعة تتميز بالنفاذ وله أهمية بالغة تتعدى الجانب الاقتصادي إلى مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية مما خلق صراعا كبيرا للسيطرة على سوقه؛
- يتحدد سعر البترول نتيجة العديدة من العوامل السياسية والاقتصادية والمناخية التي تؤثر على حجم العرض والطلب العالمين مما يدفع إلى عدم الثبات ويتولد عن ذلك أزمات متتالية انعكست نتائجها على مختلف الاقتصاديات العالمية، سواء بالسلب أو الإيجاب حيث تتأثر اقتصاديات الدول المنتجة طرديا مع حركة الأسعار، وتنعكس تقلبات الأسعار عكسيا على اقتصاديات الدول المستهلكة؛
- بعد ظهور منظمة الأوبك أصبحت أسعار البترول تتصف بنوع من المرونة، ونظرا للمنافسة بين الدول المنتجة التي أممت ثرواتها بعد أن كان تسعير البترول يتميز بالتعقيد والاحتكار الذي كانت تفرضه الشركات الكبرى الاحتكارية قبل ظهور الأوبك؛
- تحتل شركة سوناطراك المرتبة الأولى إفريقيا وفي الحوض المتوسط، فهي الشركة الجزائرية الوحيدة التي تنشط في قطاع المحروقات ولها عدة فروع في مختلف البلدان الأجنبية؛
- تعتبر الجزائر من البلدان الغنية بالموارد الطاقوية كالبترول، غير أنها تعتمد عليه بشكل كبير على إيرادات المحروقات مما جعلها تتعرض لمختلف الصدمات في حالة انخفاض أسعار البترول مما

اضطرهم إلى البحث عن البدائل كالقطاع الصناعي والزراعي والفلاحي والسياحي بالإضافة إلى الطاقات المتجددة من أجل زيادة الإيرادات؛

- تتمتع الجزائر بمميزات فريدة من نوعها، ولها طاقات وإمكانيات لم يتم استغلالها تستطيع من خلالها الرقي بالاقتصاد الوطني، وذلك بإعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية الإخرى؛
- تحصير الجزائر لعصر ما بعد البترول، فهذا الأخير ثروة ناضبة وهذه ضرورة حتمية لا مفر منها، وهي مدعوة إلى الإسراع في تطوير وتنويع مصادر الطاقة والاعتماد على كافة القطاعات الأخرى.

التوصيات:

بعد هذه الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال القراءات المتعددة والاطلاع على دراسات سابقة، يمكننا تقديم بعض التوصيات والاقتراحات والتي نراها حسب رأينا أكثر واقعية وهي كالآتي:

- لا بد لأسعار البترول أن تتحدد عن طريق عاملي العرض والطلب ويجب على منظمة الأوبك تنظيم هذه الأسواق وعدم الاحتكار من قبل الشركات الكبرى الاحتكارية؛
- يجب على الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات تبني سياسة تنموية تقلص من الاعتماد على قطاع البترول وتنويع مصادر الدخل؛
- تكوين إطارات جزائرية في مجال استغلال المحروقات والتقليل من منح عقود الاستثمار للشركات الأجنبية، فالمال أهله أولى به؛
- رفع طاقة تكرير البترول في المصافي لغرض مواجهة الطلب الداخلي المتزايد بكثرة من جهة، ولغرض احلال الصادرات من مشتقات البترول محل البترول الخام من جهة ثانية، والاعتماد على التقنيات الحديثة للتخفيف من تلوث البيئة؛
- إعطاء أولوية كاملة وصلاحيات واسعة لشركة بترول جزائرية لتتم السيطرة الكاملة على قطاع المحروقات؛
- يجب على الجزائر تنويع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال استغلال بدائل البترول كالطاقات المتجددة والاعتماد على القطاع الزراعي والفلاحي والسياحي ولا ننسى الطاقات المتجددة.

آفاق الدراسة:

- انهيار أسعار البترول وتداعياته على اقتصاديات الدول المنتجة؛
- انعكاسات تقلبات أسعار البترول وآثارها على الدول المغاربية؛
- البدائل البترولية ودورها في الرقي بالاقتصاد العالمي؛
- البدائل الاقتصادية للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وقفنا في معالجة هذا الموضوع والإلمام بكل جوانبه.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1- ابراهيم سعد الله، محمود عبد الفضيل، **التنمية العربية** ، بدون طبعة، بدون دار نشر، بيروت – لبنان، 2001.

2- أحمد عبد الرزاق خليفة السعيدان، **القانون والسيادة وامتيازات النفط (مقارنة بالشريعة الاسلامية)**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994.

3- إيمان عطية ناصف، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، بدون سنة نشر.

4- بيوار خنسي، **البترول أهميته، مخاطره وتحدياته**، الطبعة الأولى، دار ئاراس للطباعة والنشر، كردستان، العراق

5- مُحَّد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1883

6- مُحَّد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية (طبيعية وبشرية وغذائية وبيئية)**، بدون طبعة، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011.

7- منور أوسرير وآخرون، **الاقتصاد البيئي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

8- هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014.

المذكرات

9- عبد المجيد عثماني، **أثر العوائد النفطية على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2011**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، 2012-2013.

10- أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفذ على الصادرات– دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية،** (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012.

11- أوريسي هيبة الله، **تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية– دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر،** (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، غير منشورة) الجزائر 2011-2012.

12- بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد في أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،** (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة)، الجزائر، 2007-2008.

13- بن شريف نبيلة، بن عابد خيرة، **أثر انخفاض أسعار البترول على المشاريع التنموية في الجزائر خلال الفترة الممتدة 2014-2019**،(مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة)، الجزائر، 2014-2015.

14- بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية" الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، غير منشورة) الجزائر،2010-2011.

15- حاج بن زيدان، **دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا – دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر،** (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة) الجزائر 2012/2013.

16- حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات 1986-2009 "دراسة حالة الجزائر"**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص: اقتصاد وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012.

17- حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، غير منشورة)، الجزائر، 2008-2009.

18- خليل دعاس، **مستقبل السوق البترولية وآفاق الطاقات المتجددة مع دراسة حالة الجزائر**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012.

19- رقيق فاطمة، بن عودة حورية، **أثر تغير أسعار النفط على النمو الاقتصادي**، (مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص :مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، غير منشورة)، الجزائر 2014-2015.

20- رويجع السعيد، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري 1970-2009**، (مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، غير منشورة) الجزائر 2012-2013.

21- زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، (مذكرة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012.

22- سالم بوغرارة، **السياسة السعرية لمنظمة الأوبك وانعكاساتها على سوق النفط العالمي خلال الفترة 2000-2011**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة) الجزائر.

23- علي ديبة، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط 2001-2011**، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، غير منشورة)الجزائر 2012-2013.

24- عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، غير منشورة)، الجزائر 2007-2008.

25- قويدر قوشيح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، سنة، غير منشورة)، الجزائر، 2008-2009.

26- لباني يسمينة، **انعكاسات تغير أسعار البترول على الاقتصاد الجزائر– دراسة تحليلية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب لسنة 2002**، (مذكرة تخرج تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (فرع الاقتصاد الكمي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة بن يوسف بن خدة، غير منشورة) الجزائر 2008-2009.

27- مُحَّد عبد القادر حساني، **تطور العقود البترولية وأثرها على نشاطات الصناعات النفطية "دراسة حالة الجزائر"**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة)، الجزائر، 2012-2013.

28- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، تخصص: النقود والمالية، جامعة الجزائر، غير منشورة) الجزائر2004-2005.

29- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية"**، (أطروحة دكتورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة)، الجزائر، 2014-2015.

30- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية "دراسة حالة الجزائر"**، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير مدرسة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة)،الجزائر،2009-2010.

31- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986– 2010**، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستير، تخصص علوم تجارية فرع تقنيات كمية للتسيير جامعة المسيلة، غير منشورة)، الجزائر، 2011-2012.

32- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر**(مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستير ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، غير منشورة)، الجزائر2012-2013.

الجرائد المجلات

33- بن بوزيان مُحَّد وعبد الحميد لخديمي، **أداء المؤسسات الجزائرية**، مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد 02، لجزائر، 2012.

34- بن رمضان أنيسة، **تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصدية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، العدد9، جويلية 2015.

35- خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر،2015.

36- صبري عمارة، **تقلبات أسعار البترول**، مجلة شؤون خليجية، العدد 40، شتاء 2005، الكويت.

37- عماد الدين مُحَّد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، العدد1، المجلد 15، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، غزة.

38- قوريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف،العدد05، بدون سنة نشر.

39- ماجد ابراهيم عامر، **الواقع والآفاق المستقبلية للطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول الصناعية والانعكاسات على الدول الاعضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي ،الأمانة العامة لمنظمة الأوابك، المجلد40، العدد149،السنة.

40- مُحَّد أحمد الدوري، **السوق البترولية بين النظرية والواقع**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 02،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق ، 1996.

41- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنوات 2000-2014

الملتقيات

42- طارق أبو مازن قندوز، **رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الاداري)**، ملتقى الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، دالي ابراهيم، الجزائر ، يوم 2012.05.15.

43- أحمد مصنوعة، **الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي العاشر تحت عنوان استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 23-24 نوفمبر 2014.

44- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية للجزائر- حقائق وآفاق**، ملتقى وطني تحت عنوان الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية ...أم قمعية، الجزائر، بدون ذكر تاريخ الملتقى.

التقارير والمؤتمرات

45- البنك الدولي، **انخفاض أسعار النفط**، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، العدد الرابع، جانفي 2015.

46- تقرير الأمين العام السنوي 32 لمنظمة الأوابك لسنة 2007.

47- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، أفريل **2011**

48- تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول 2014.

49- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، أفريل 2011.

50- عماد شهاب، **استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية 2015-2016 في ظل التحولات والمتغيرات**، التقرير السنوي رقم (8) للاتحاد العام لفرق التجارة والصناعة والزارعة للبلاد العربية، أفريل 2015.

51- وزارة الطاقة والمناجم، **الورقة القطرية للطاقة والتعاون العربي**، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، أيام 27-29 أكتوبر 2014، أبو ظبي.

قائمة المراجع

الانترنيت

52- الموقع الرسمي لجريدة الغد العمانية :

أسعار-النفط -أسبابه – تداعياته--com /prints/840112

http// :www.alghad.

53- الموقع الرسمي لقناة أورو نيوز:

http:// Arabica. Euronews.com/2015/01/16/seven-

prices unesequeces-of- falling- oil-

54-الموقع الرسمي لجريدة اليوم:

http://www. Alyaum .com /article /4098079.

55- الموقع الرسمي وكالات الخبر الجزائرية:

http// :www.elkhaber.com/press/article/98737 .

56-الموقع الرسمي للمعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية: **www.eips.pg.org**

57-الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: **http://www.aps.dz/ar/algerie/25682**

58- عبد الحميد مرغريت، **أثار انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري:**

/http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2015/12

59-الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique

60- الموقع الرسمي لجريدة أخبار اليوم الجزائرية:

.http://www.akhbareelyoum.dz/ar/200235/172445

61- الموقع الرسمي لجريدة الخبر الجزائرية:

http://www.elkhabar.com/press/article/89924

62- الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية :

http:/www.radioalgerie.dz/news/article/20150714/46581.htm

63- الموقع الرسمي لجامعة بسكرة

http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/4953

64- الموقع الرسمي للوكالة الطاقة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture

65- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourism

66- الموقع الرسمي لجريدة الخبر الجزائرية

http://www.elkhabar.com/press/article/5379.

67- الموقع الرسمي لوزارة الطاقة **http://www.energy.gov.dz**.

68- الموقع الرسمي جريدة العربي الجديد،

https://www.alaraby.co.uk/opinion/2015/2/3/